اعتراضات رضي الدين الإربلي
على الأخفش
دراسة تحليلية نقدية

إعداد الدكتور
أحمد محمد الجندي
أستاذ اللغويات المساعد
في كلية اللغة العربية بالمنوفية- جامعة الأزهر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلق الله أجمعين، سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:

فهذا بحث درست فيه اعتراضات رضي الدين الإربلي في شرحه للجزولية على أبي الحسن الأخفش، وقد قرأت هذا الشرح المسمى بـ(المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي)، فاستخرجت منه ستة وعشرين اعتراضًا له على الأخفش، واحد وعشرون منها اعتراضات نحوية، وخمسة منها اعتراضات صرفية.

وقد دفعني لدراسة هذا الموضوع أمران اثنان:

- أحدهما: أن الأخفش نحوي مشهور من متقدمي النحويين، له آراء واجتهادات انفرد بها، وخَالَفَ في كثيرٍ منها جمهورَ البصريين، وتابعه في بعضها الكوفيون أو بعضهم.
- وثانيهما: أن شرح رضي الدين الإربلي للجزولية من أفضل الشروح التي اطلعت عليها، بل إنه كتاب موسوعي-كما يقول محقق النصف الأول منه-، اهتم فيه مؤلفه بدراسة الخلافات النحوية، وعرض الآراء ومناقشتها، وذكر أدلة أصحابها، وتبيان الراجح منها، ومن خلال ذلك لفت نظري موقفه من الأخفش، فقد وافقه في مسائل، وعارضه في أخرى، وحكى رأيه بدون موافقة أو اعتراض في أحيان أخرى.

لهذا رأيت الاقتصار على دراسة اعتراضاته على الأخفش في هذا الكتاب، ولم أتعرض لمواقفه كلها من الأخفش، حتى لا يتضخم البحث، ولأن هذه الاعتراضات هي الأهم في موقفه من الأخفش.

وهذا الشرح (المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي) حُقِّقَ في رسالَتَيْ دكتوراه في كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالمملكة العربية السعودية:

- الرسالة الأولى: من أول الكتاب إلى نهاية باب الفصل، إعداد/ عبد الرحمن بن عبد الله الخضيري، بإشراف الأستاذ الدكتور/محمد علي سلطاني، العام الجامعي ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م، برقم (٧٣٩٠٩).

- والرسالة الثانية: من باب حروف النداء إلى نهاية الكتاب، إعداد/ عبد الله بن محمد المنصور، بإشراف الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الله سعادة، العام الجامعي ١٤١٩هـ/ ١٤٢٠هـ، ولديَّ نسخة منها أهدانيها المحقق.

وقد درستُ هذه الاعتراضات في ستٍّ وعشرين مسألةً، رتبتها على حسب ورودها في الجزولية وشرحها للإربلي.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يتكون من مقدمة وتمهيد وفصلين وخاتمة.

- أما المقدمة فقد اشتملت على أهمية الموضوع وأسباب اختياره.
- وأما التمهيد فهو بعنوان: الإربلي حياته وآثاره، وقد تكلمت فيه عن: اسمه ونسبه، ومولده، وعصره، ووفاته، ومصنفاته، ولم أتناول في التمهيد شخصية الأخفش لشهرته وكثرة الدراسات عنه وعن حياته ومذهبه.
- وأما الفصل الأول فهو بعنوان: (اعتراضاته النحوية على الأخفش)، ودرستُ فيه-كما تقدم-واحدًا وعشرين اعتراضًا نحويًّا للإربلي على الأخفش.
- وأما الفصل الثاني فهو بعنوان: (اعتراضاته الصرفية على الأخفش)، ودرستُ فيه خمسة اعتراضات صرفية للإربلي على الأخفش.
- وأما الخاتمة فقد اشتملت على أهم ما توصل إليه البحث من نتائج.
- ثم جاءت قائمة المصادر والمراجع، ثم فهرس الموضوعات.

وختاما أسأل الله أن يتقبل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وأن يثيبني عليه الأجر في الدارين، إنه نعم المولى ونعم النصير.

التمهيد
الإربلي حياته وآثاره

واجهت مُحَقِّقَيِ الكتابِ صعوبةٌ كبيرةٌ في الترجمة للإربلي؛ لندرة المصادر التي ترجمت له، وقد وقف كلاهما على إشارات موجزة جدا لذلك، ولكنهما توصلا من خلال المخطوط إلى بعض اللمحات عن حياة الإربلي وشيوخه، وسأحاول أن أفيد من هذا كله في كتابة هذه الترجمة، مع ما يتيسر لي من أخبار أخرى عنه.

- **اسمه ونسبه:**

قال حاجي خليفة: "رَضِيُّ الدين إبراهيمُ بن جعفر الإِرْبِلِيُّ"(١).

ولكن المُحَقِّقَيْنِ ذكرا أن اسمه كما ورد على نسختي الكتاب هو: رَضِيُّ الدين إبراهيمُ بن أحمد بن جعفر(٢)، بزيادة "أحمد".

- **مولده وعصره وموطنه:**

لم تذكر كتب التراجم شيئا عن مولد رضي الدين ولا عن عصره، ولكن المحققين استطاعا أن يسترشدا ببعض ما ورد في الكتاب لتحديد أنه عاش في الفترة الواقعة بين أواخر القرن السادس الهجري إلى ما قبل منتصف القرن السابع الهجري(٣)، وقد بنى المحقق الأول هذا الاستنباط على أمرين:

الأول: أن الشارح ذكر من شيوخه في هذا الكتاب ص ٨٧٠ علاء الدين أبا الحسن علي بن منصور بن عبيد الله اللغوي، وهذا الشيخ عاش-كما تذكر المصادر-في الفترة الواقعة بين ٥٤٧: ٦٢٢هـ.

والثاني: أن إحدى نسخ الكتاب الخطية-وهي نسخة لاله لي-قد أثبتت في آخرها ما يفيد أنها نسخت قبل سنة ٦٥٤هـ، مع أنها ليست نسخة المؤلف، ولا منسوخة عنها، وهذا يدل على أن الشارح قد توفي قبل هذا التاريخ بسنوات ليست قليلة.

(١) كشف الظنون ١٨٠١/٢.

(٢) الرسالة الأولى قسم الدراسة ص ١٧، والرسالة الثانية قسم الدراسة ص ١١.

(٣) المرجعان السابقان: الصفحات نفسها.

وأما موطنه فقد ذكر البغدادي أن ممن شرحوا الجزولية "الشيخ رضي الدين إبراهيم بن جعفر الإربلي"[(١)]، فهذه إشارة إلى أنه من أهل إِرْبِلَ[(٢)] بشمال العراق، أو أنه على الأقل منسوبٌ إليها.

كما أن المؤلف ذكر أحد شيوخه، وهو علاء الدين أبو الحسن علي بن منصور بن عبيد الله اللغوي، وهذا العالم أصبهاني الأصل، بغدادي المولد والدار، ولذلك خلص المحقق الأول إلى "أن مقام ابن جعفر كان في العراق متنقلا بين مدنها، ولا سيما ما كان منها مجاورًا لفارس"[(٣)].

- شيوخه وتلاميذه:

لم تذكر كتب التراجم أحدًا من شيوخ ابن جعفر، ولا أحدًا من تلاميذه، ولكن المُحَقِّقَيْنِ-كما تقدم-وَقَفَا من خلال الكتاب على أحد شيوخه، وهو علاء الدين أبو الحسن علي بن منصور بن عبيد الله اللغوي.

يقول ابن النجار[(٤)]: "عَلِيُّ بن منصور بن عبيد الله بن علي بن عبد الله الخَطِيبِيُّ، أبو الحسن بن أبي جعفر اللغويُّ، أصبهاني الأصل، قرأ اللغة على أبي الحسن بن العصار، وأبي البركات الأنباري، وغيرهما...، وكان ينقل اللغة نقلًا صحيحًا، وتفرد بمعرفتها في وقته، ومات ولم يخلف مثله، وكان يسكن بالمدرسة النظامية...، سألت علي بن منصور اللغوي عن مولده، فقال: في صفر سنة سبع أو تسع وأربعين وخمسمائة ببغداد-الشك منه-، وتوفي ليلة الاثنين السابع والعشرين من ذي القعدة سنة اثنتين وعشرين وستمائة، ودفن من الغد بالوردية".

---

(١) كشف الظنون ١٨٠١/٢.

(٢) يقول ياقوت: "وإربل: قلعة حصينة، ومدينة كبيرة، في فضاء من الأرض واسع بسيط، ولقلعتها خندق عميق، وهي في طرفٍ من المدينة، وسور المدينة ينقطع في نصفها، وهي على تل عالم من التراب، عظيم واسع الرأس، وفي هذه القلعة أسواق ومنازل للرعية، وجامع للصلاة، وهي شبيهة بقلعة حلب، إلا أنها أكبر وأوسع رقعة، طول إربل تسع وستون درجة ونصف، وعرضها خمس وثلاثون درجة ونصف وثلث، وهي بين الزابين، تعد من أعمال الموصل، وبينهما مسيرة يومين"-معجم البلدان ١٣٨/١.

(٣) الرسالة الأولى قسم الدراسة ص ١٨.

(٤) ذيل تاريخ بغداد ١٢٨/٤: ١٢٩، وينظر-أيضًا-: معجم الأدباء ١٩٧٣/٥، وإنباه الرواة ٣٢١/٢، والوافي بالوفيات ١٤٧/٢٢، وبغية الوعاة ٢٠٧/٢.

- **وفاته:**

لم تذكر كتب التراجم تاريخ مولده ولا تاريخ وفاته، ولكن المحققين استنبطا كما تقدم أنه عاش إلى منتصف القرن السابع الهجري، أو ما قبله بقليل.

- **مصنفاته:**

الكتاب الوحيد الذي ذكرته له بعض كتب التراجم وفهارس المكتبات هو المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي.

قال حاجي خليفة في معرض حديثه عن شروح المقدمة الجزولية[1]: "وشرحها الشيخ رضي الدين إبراهيم بن جعفر الإربلي"، ولم يذكر اسم الكتاب، ولكن العنوان ورد على غلاف نسخ المخطوط الذي حققه كلا المحققين المذكورين من قبل.

ولكن حاجي خليفة ذكره في ترجمته لابن مالك على أنه من مؤلفاته، وهذا خطأ، فقد تكلم عن الجزولية وشروحها، فقال[2]: "وشرحها ابن مالك محمد بن عبد الله النحوي المتوفى سنة ٦٧٢، وسماه المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي، أوله: أحمد الله على نعمته إلخ، قال: إن كتاب القانون في النحو للشيخ الفاضل عيسى أبي موسى الجزولي وإن كان صغير الحجم لكنه كثير العلم، مستعصٍ على الفهم، مشتمل على لباب الآداب...إلخ".

ثم أعاد ذكره مرة أخرى دون أن ينسبه لمؤلف بعينه، وقال[3]: "المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي، مَرَّ".

كذلك أخطأ البغدادي في نسبته بهذا العنوان لابن مالك[4]

(١) كشف الظنون ١٨٠١/٢.
(٢) السابق ١٨٠٠/٢.
(٣) السابق ١٨٧١/٢.
(٤) هدية العارفين ١٣٠/٢.

الفصل الأول
اعتراضات الإربلي النحوية على الأخفش

١- إعمال الوصف عمل فعله من غير اعتماد[١]

ذهب جمهور البصريين عدا الأخفش إلى أن الوصف لا يعمل عمل فعله إلا معتمِدًا، وذهب الأخفش والكوفيون إلى جواز إعماله من غير اعتماد.

وقد حكى الإربلي هذا الخلاف في موضعين من كتابه، ففي الموضع الأول لَمْ ينسب الأقوال إلى أصحابها، فقال[٢]: "ولهذا لَمَّا حملوا الاسم على الفعل في الإعمال لم يعمل عمله-في المذهب المحقق-في كل حال، بل عَمِلَ معتمداً عَمَلَ فِعْلِهِ مُجَرَّداً".

فقوله: "المذهب المحقق" إشارة إلى ما ذهب جمهور البصريين من اشتراط اعتماد الوصف على مبتدأ، أو موصوف، أو ذي حال، أو نفي، أو استفهام؛ لكي يعمل عمل فعله، وهو بذلك يَرُدُّ مذهب الأخفش والكوفيين في إعمال الوصف من غير اعتماد[٣].

(١) ينظر في هذه المسألة: الكتاب ١٢٧/٢، والمقتضب ١٢٧/٤، والأصول ٦٠/١، والإيضاح ص ١٣٣، والتعليقة ٢٨٠/١، والإغفال ٣٣٠/١، والمسائل البغداديات ص ٤١٥، والمفصل ٢٨٩/١، وأمالي ابن الشجري ٢٢٠/٣، وشرح المفصل ٧٩/٦، وشرح الكافية الشافية ٣٣٢/١، والمساعد ١٩٤/٢، والبسيط لابن أبي الربيع ٩٩٩/٢، وارتشاف الضرب ١٣٢١/٣، ومنهج السالك لأبي حيان ص ٣٢٧، والمقاصد الشافية ٢٦٤/٤، وائتلاف النصرة ص ٨٦، والهمع ٥٣/٣، والأشموني ٣٣٩/٢، وأثر الأخفش في الكوفيين ص ٨١.

(٢) المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي ١٣٥/١.

(٣) سيأتي الكلام عليه.

وأما في الموضع الثاني فقد نسب الأقوال إلى أصحابها، وذلك في باب اسم الفاعل، حيث قال[1]: "لما كان اسم الفاعل فرعًا على الفعل في العمل، ومن شأن الفروع أن تنحط عن رتب أصولها، انحط عن الفعل في أنْ لا يبتدأ به مُعْمَلاً كما يبتدأ بالفعل، فلا تقول: ضاربٌ زيد عمرا، كما تقول: يضرب زيد عمرا، بل لا يعمل إلا معتمدًا، ومعنى اعتمادِهِ: تَسَانُدُهُ إلى لفظٍ قبله يصير بسببه واقعًا موقعًا هو أَوْلَى بالفعل منه بالاسم، فَيَقْوَى بذلك على العمل، وذلك المعتمد عليه ما ذكره المصنف من الأمور التي عددها، وهي ستة".

ثم ذكر هذه المعتمدات، وهي الاستفهام، والنفي، وكونه صفة لموصوف، وكونه خبرا لذي خبر، وكونه حالا، وكونه صلة لموصول، ثم قال[2]: "فهذا بيان معتمدات اسم الفاعل، وكيفية اعتماده حتى يتهيأ للعمل عند صاحب الكتاب[3]، وأما أبو الحسن فأجاز إعماله غير معتمد على شيء[4]، فعلى هذا قولنا: قائمٌ زيدٌ، فيه عند سيبويه خبر مقدم لا غير، وعند أبي الحسن يجوز فيه ذلك، ويجوز أن يكون في موضعه، و"زيد" مرتفع به ارتفاع الفاعل بفعله، فإذا قلت: قائم الزيدان، وقائم الزيدون، منع منه سيبويه؛ إذ لا يُعْمِلُهُ غيرَ معتمد، ولا يجعله خبرا مقدما؛ لإفراده وتثنية المبتدأ وجمعه، والخبر ينبغي أن يكون وِفْقَ المخبر عنه كمية، وأجازه أبو الحسن على الإعمال غير معتمد".

(١) المنهاج الجلي ١/٩٢٣، ٩٢٤.
(٢) السابق: ١/٩٢٥.
(٣) الكتاب ١/٢٧٨.
(٤) وإلى هذا ذهب الكوفيون

التحليل والنقد:

أجاز الأخفش إعمال الوصف عَمَلَ فعله من غير اعتماد على شيء من هذه الأشياء التي اشترطها الجمهور(١).

قال ابن أبي الربيع(٢): "ولا أعلم أحدًا من النحويين البصريين والكوفيين قد خالف في هذا إلا أبا الحسن الأخفش، فإنه ادَّعَى أن اسم الفاعل واسم المفعول يعملان وإن لم يعتمدا، وحمله على ذلك مجيئه في الشعر، وليس الشعر بدليل قوي".

وقد استدل الأخفش على ما ذهب إليه بشواهد من القرآن والشعر، فقد استشهد بقوله-تعالى-: ﴿وَدَانِيَةٌ عليهمْ ظِلالُهَا﴾(٣) في قراءة من رفع "دانيةٌ"، فـ"دانيةٌ" عنده مبتدأ، و"عليهم" متعلق بـ"دانية"، و"ظلالها" فاعل بـ"دانية"، كما استشهد بقوله-تعالى-: ﴿وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَالأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾(٤)، وبقول الشاعر:

كَناطِحٍ صَخرَةً يَومًا لِيُوهِنَهَا فلم يَضِرْهَا، وَأَوْهَى قَرْنَهُ الوَعِلُ(٥)

(١) ينظر رأى الأخفش في: المسائل البغداديات ص ٤١٦، وأمالي ابن الشجري ٢٢٠/٣، وشرح المفصل ٧٩/٦، وشرح الكافية الشافية ٣٣٢/١، والمساعد ١٩٤/٢، والبسيط لابن أبى الربيع ٩٩٩/٢، وارتشاف الضرب ١٣٢١/٣، ومنهج السالك لأبى حيان ص ٣٢٧، والبحر المحيط ٣٨٨/٨، وشرح الكافية للرضى ٧٢٦/١/٢، وغيرها من المصادر السابقة في تخريج المسألة، وقد نسبه ابن الحاجب للفراء في الإيضاح في شرح المفصل ٦٤١/١.

(٢) البسيط ٩٩٩/٢.

(٣) من الآية ١٤ من سورة الإنسان، وهذه قراءة أبي حيوة، ينظر: الكامل في القراءات للهذلي ص ٦٥٤، وشواذ القراءات للكرماني ص ٤٩٦، وإعراب القراءات الشواذ ٦٥٦، والبحر المحيط ٣٨٨/٨.

(٤) من الآية ٢٨ من سورة فاطر.

(٥) البيت من البسيط، وهو للأعشى في ديوانه ص ٤٦، وروايته فيه: "لِيَفْلِقَهَا"، وينظر: الكامل للمبرد ٨٢٤/٢، وأوضح المسالك ٢١٨/٣، والتصريح ١٢/٢، والمقاصد النحوية ٥٢٩/٣.

وقد أَوَّلَ الجمهور ما استدل به الأخفش، فحملوه على غير الوجه الذي استشهد به الأخفش، قال ابن أبي الربيع[١]: "وحَمَلَهُ على ذلك مجيئه في الشعر، وليس الشعر بدليل قوي".

وأما الآية الأولى التي استشهد بها فقد قال فيها أبو حيان[٢]: "ولا حجة في هذا لاحتمال أن تكون "دانية" خبرا مقدما، و"ظلالها" مبتدأ".

وأما الآية الثانية والبيت اللذان استشهد بهما هو والكوفيون فقد قال فيهما الزَّبيديُّ[٣]: "ورُدَّ استشهادهم بأنه وصف لمحذوف في معنى المذكور، كأنه قيل: ومن الناس والدواب والأنعام صنف مختلف ألوانه، وكوعل ناطح صخرة".

الاختيار والترجيح:

الذي أراه راجحا مما سبق هو ما ذهب إليه الجمهور، وهو ما اختاره رضي الدين الإربلي، وعلة ذلك ما ذكره النحويون من أن الوصف فرعٌ عن الفعل في العمل، والفرع لا يساوي الأصل، بل يجب أن يَقِلَّ عنه.

وهذه العلة ذكرها كثير من النحويين[٤]، ومنهم رضي الدين الإربلي نفسه في كلامه السابق.

(١) البسيط ٢/٩٩٩.
(٢) منهج السالك ص ٣٢٧، والبحر المحيط ٨/٣٨٨.
(٣) ائتلاف النصرة ص ٨٦.
(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٦/٧٩، وغيره من المصادر السابقة.

٢-الخلاف في فتحة الممنوع من الصرف وكسرة المجموع بالألف والتاء[١]

قال الإربلي[٢]: "لَمَّا مُنِعَ الاسمُ المتمكن الناقصُ التَّمَكُّنِ حَرَكَةَ الكسرِ؛ لِمَا سَبَقَ في أول الكتاب[٣]، وكان مع ذلك معربا، قد وليه عامل الجر مُؤَثِّراً فيه أَثَرًا يحتاج إلى أَمَارَةٍ دَالَّةٍ عليه، احتيج إلى حمله على أحد قسيميه في أمارته، فحُمِلَ على النصب المناسب له لما سبق، وفتح "بِأَحْمَدَ"، كما كسر "رَأَيْتُ مسلماتٍ"، وفتحته فتحة إعراب كما مر، وحكي عن الأخفش أنها وكَسْرَةَ "هنداتٍ" في النصب حركتا بناء، والحَقُّ يَأْبَاهُ؛ لِتَعَرِّيهِمَا عن مُوجِبِ البناء في الأسماء، وإنما دخلهما حَمْلٌ لحالٍ من أحوالهما في الإعراب على حال أخرى لِسَبَبٍ اسْتِحْسَانِيٍّ[٤]".

التحليل والنقد:

ذكر الإربلي في هذا النص أن الأخفش يرى أن فتحة الممنوع من الصرف في الجر، وكسرةَ "هنداتٍ" في النصب حركتا بناءٍ، ثم اعترض على قول الأخفش.

المذهب الأول: ذهب إلى أن هاتين الحركتين حركتا بناء، ولكننا إذا رجعنا إلى معاني القرآن وجدنا كلام الأخفش عن جَرِّ المجموع بالألف والتاء على عكس ما حكاه عنه رضيُّ الدين هنا؛ إذْ يقول الأخفش[٥]: "وإنما جَرُّوا هذا في النصب ليُجْعَلَ جَرُّهُ ونصبُه واحدًا، كما جُعِلَ تذكيرُه في الجر والنصب واحدًا، تقول: مسلمين وصالحين، نصبه وجره بالياء".

(١) ينظر في هذه المسألة: الكتاب ١٨/١، ومعاني القرآن للأخفش ٥٨/١، والمقتضب ١٧١/٣، ٣٣١/٣، وسر صناعة الإعراب ٤٧٣/٢، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٢/١، وشرح كافية ابن الحاجب للرضي ١٠٣/١/١، والأشموني ٤٠/١.

(٢) المنهاج الجلي ٢٥٥/١.

(٣) يشير بذلك إلى شبه الاسم بالحرف، ينظر: المنهاج الجلي ١٣٧/١.

(٤) يعني بالسبب الاستحساني ما لم يكن مضطرا إليه، وقد أشار إلى ذلك في المنهاج الجلي ٢٣٠/١.

(٥) معاني القرآن ٥٨/١.

فكلام الأخفش هنا صريح في أن كسرة "هندات" ونحوه في النصب حركة إعراب، والعلة التي ذكرها الأخفش هي نفسها علة الجمهور، وهي التي ذكرها رضي الدين، وهذا يناقض ما نقله هو وغيره عن الأخفش هنا.

ولكنْ ربما كان هذا قولًا آخر للأخفش في أحد كتبه المفقودة؛ لأن هذا النقل عن الأخفش لم ينفرد به رضي الدين الإربلي، بل سُبِقَ إليه، فهذا ابن جني ينسب للأخفش أن كسرة نحو "هندات" في النصب حركة بناء، فيقول(١): "أَوَلَا ترى أن أبا الحسن وأبا العباس ومَنْ قال بقولهما قد ذهبا إلى أن كسرة تاء التأنيث في موضع النصب إنما هي حركة بناء لا حركة إعراب، ولم يقولوا في كسرتها في موضع الجر: إنها حركة بناء، بل قالا بما قال به سيبويه والجماعة من أنها حركة إعراب؟".

وأما القول بأن فتحة الممنوع من الصرف في حال الجر حركة بناء فقد نسبه الأعلم الشنتمري والأشموني إلى الأخفش(٢)، كما نسبه ابن يعيش إليه وإلى المبرد(٣)، كما نسبه الرضي إليهما وإلى الزجاج(٤).

وقد ذكر الأعلم حجة الأخفش فيما ذهب إليه في فتحة الممنوع من الصرف في الجر، فقال(٥): "والاحتجاج له أن هذه الكسرة أُتْبِعَتْ كسرةَ الخفض، وكسرة الخفض إعراب، وكسرة النصب بناء، كما قالوا: يا زيدَ بنَ عبدِ الله، فيمن فتح الدال من "زيد"، فأَتْبَعُوا حركة الدال إعرابَ الابن، وإحدى الحركتين إعراب، والأخرى بناء".

---

(١) سر صناعة الإعراب ٤٧٣/٢.

(٢) النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٢/١، ومنهج السالك ٤٠/١.

(٣) شرح المفصل ٥٨/١، ولكن كلام المبرد في المقتضب ١٧١/٣ صريح في أن الممنوع من الصرف في حالة الجر معرب، وليس مبنيًّا، كما أن كلامه في المقتضب ٣٣١/٣ صريح في أن كسرة "هندات" في النصب حركة إعراب لا بناء.

(٤) شرح كافية ابن الحاجب ١٠٣/١/١، وهو بالفعل قول الزجاج، ذكر هذا في قوله: "فلذلك جعل المخفوض فيه مفتوحا، فالفتح فيه بناء؛ إذ لم يمكن أن يدخله إعراب لا يدخل في الفعل مثله، فأبدل من الكسر بناءُ الفتح"، ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٢.

(٥) النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٣/١.

وهذا الاحتجاج لم يذكره رضي الدين في نصه السابق.

المذهب الثاني: مذهب الجمهور وسيبويه واضح، وهو أن هاتين الحركتين حركتا إعراب.

ذكر ذلك سيبويه، كما ذكره حجته في ذلك، فقال[1]: "ومن ثَمَّ جعَلوا تاء الجمْع في الجرِّ والنصب مكسورةً؛ لأنهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب كالواو والياء، والتنوينَ بمنزلة النُّون؛ لأنها في التأنيث نظيرة الواو والياء في التذكير فأجروها مجراها".

كما ذكر الأعلم حجة سيبويه، فقال[2]: "والذي فيه من الاحتجاج لسيبويه في أن الكسرة في التاء في النصب إعرابٌ: أن الإعراب إنما هو تعاقب الحركات على أواخر الكلم باختلاف العوامل، وهذه الكسرة تدخل معاقِبةً للضمة لعوامل توجب ذلك لها، فقد وُجِدَ فيها شرط الإعراب".

وهو الاحتجاج نفسه الذي ذكره رضي الدين في النص الذي صَدَّرْتُ به هذه المسألةَ.

وقد رد الجمهور ما ذهب إليه الأخفش بأن الفتحة في هذين البابين مثل الكسرة، فإذا جعلنا إحداها حركة بناء لزمنا جعل الأخرى مثلها، قال الأعلم[3]: "والاحتجاج على الأخفش: أن يلزم جعل فتحة ما لا ينصرف في حال الجر بناءً؛ لأن هذه الفتحة هي للنصب، والجر داخل عليه فيها، كما دخلت الكسرة في التاء[4] للجر، ودخل النصب عليها.

الاختيار والترجيح:

والذي أُراه راجحا مما سبق هو ما ذهب إليه الجمهور، وهو ما اختاره رضي الدين الإربلي؛ لأنه لا سَبَبَ يدعو إلى جعل هاتين الحركتين حَرَكَتَيْ بناءٍ؛ لأن الأَوْلَى حمل حالة النصب في "هندات" على حالة الجر، وحمل حالة الجر في الممنوع من الصرف على حالة النصب.

---

(١) الكتاب ١/١٨.

(٢) النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/١٢٣.

(٣) النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/١٢٣.

(٤) يعني كسرة المجموع بالألف والتاء في حال النصب.

٣-تأخير الفاعل المشتمل على ضمير المفعول وتقديمه(١)

إذا اتصل بالفاعل ضميرُ المفعول فمذهب الجمهور وجوب تقديم المفعول عليه، نحو: أكرم زيدًا وَلَدُهُ، وأجاز الأخفش وبعض النحويين تقديم الفاعل في هذه الحالة، فتقول: أكرم ولدُهُ زيدًا، وقد ذكر الإربلي هذا الخلاف، فقال(٢): "أن يتصل بالفاعل ضميرٌ يعود على المفعول، فيجب تأخر الفاعل عنه وترك رتبته، مثاله قوله-تعالى-: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ﴾(٣)، وقوله-تعالى-: ﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا﴾(٤)، لا يجوز إيقاع الفاعل هنا في رتبته، ولو كان في غير القرآن المجيد؛ إِذْ لو قَدَّمْتَهُ لَأَضْمَرْتَ قَبْلَ الذِّكْرِ لفظًا وتقديرًا".

ثم قال الإربلي(٥): "وأما قوله:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بنَ حَاتِمٍ(٦)

---

(١) ينظر في هذه المسألة: الجمل ص ١١٨، والخصائص ٢٩٤/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٦١/١، ١٣٥/٢، والمساعد ١١٢/١، ١١٣، وأوضح المسالك ١٢٥/٢، والمغني ص ٦٣٩، وتخليص الشواهد ص ٤٨٨، والنجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب ١٨٢/١، والتصريح ٤١٦/١، والهمع ٢٢١/١، والخزانة ٢٧٧/١، وأثر الأخفش في الكوفيين ص ٢٣٥.

(٢) المنهاج الجلي ٣٧٣/١، ٣٧٤.

(٣) من الآية ١٢٤ من سورة البقرة.

(٤) من الآية ١٥٨ من سورة الأنعام.

(٥) المنهاج الجلي ٣٧٤/١.

(٦) هذا صدر بيت من الطويل، سيأتي كاملا في الصفحة التالية، وهو في ديوان النابغة ص ١٩١، ونُسِبَ لأبي الأسود الدؤلي، وهو في ملحق ديوانه ص ٤٠١، وينظر: الجمل ص ١١٩، والمسائل البغداديات ص ٤٦٥، والخصائص ٢٩٤/١، والحلل ص ١٥٦، ورسائل في اللغة لابن السيد ص ١٧٤، وأمالي ابن الشجري ١٥٣/١، وشرح الجمل لابن خروف ٢٨٦/١، ٦٢١/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٦/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٣٥/٢، وشرح الكافية للرضي ٢٠٦/١/١، وشرح الجمل لابن عصفور ١٤/٢، واللسان: عوي ١٠٨/١٥، وأوضح المسالك ١٢٥/٢، وتخليص الشواهد ص ٤٨٩، والمقاصد الشافية ٦١١/٢، ٥٦/٣، ١٥٢، والتصريح ٤١٦/١، والهمع ٢٢١/١، والخزانة ٢٧٧/١، ٢٧٨، ٢٨١، ٢٨٧.

فالهاء فيه ضمير الجزاء الذي دَلَّ عليه "جَزَى"، أي: جَزَى رَبُّ الجزاء، هذا هو الأجود، وقيل فيه غيره".

التحليل والنقد:

الرأي الثاني الذي ذكره رَضِيُّ الدين بصيغة "قيل" وضَعَّفَهُ حكاه العلماء عن الأخفش وأبي عبد الله الطُّوَالِ من الكوفيين(١)، وبه قال ابن جني(٢)، وتابعهم عليه ابن مالك(٣).

أما الأخفش فقد حكى الرضي قوله، حيث قال(٤): "وقد جَوَّزَ الأخفش، وتبعه ابن جني، نحوَ: ضَرَبَ غلامُهُ زيدًا، أي: اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل؛ لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضائه للفاعل، واستشهد بقوله:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الكِلَابِ العَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ

وبقوله:

لَمَّا عَصَى أَصْحَابُهُ مُصْعَبًا أَدَّى إِلَيْهِ الكَيْلَ صَاعًا بِصَاعْ(٥)

ويجوز التأويل برب الجزاء، وأصحاب العصيان".

---

(١) ينظر مذهبهما في شرح الكافية للرضي ٢٠٥/١/١، والتذييل والتكميل ٢٦٥/٢، ٢٦٦، وغيرها من المصادر السابقة في تخريج المسألة.

(٢) الخصائص ٢٩٤/١ وما بعدها.

(٣) شرح التسهيل ١٦١/١، ١٣٥/٢.

(٤) شرح كافية ابن الحاجب ٢٠٥/١/١.

(٥) البيت من السريع، من قصيدة لِلسَّفَّاحِ بنِ بُكَيْرِ بنِ مَعْدَانَ اليَرْبُوعِيِّ، رثى بها يَحْيَى بنَ شَدَّادِ بنِ ثَعْلَبَةَ بنِ بِشْرٍ، وقال أبو عبيدة: هي لرجل من بني قُرَيْعٍ، رَثَى بها يَحْيَى بنَ مَيْسَرَةَ صاحبَ مصعب بن الزبير، وكان وَفَى له حتى قُتِلَ معه، وقال المبرد: هو لبُكَيْرِ بنِ مَعْدَانَ اليَرْبُوعِيِّ، يرثي يحيى بن مُبَشِّرٍ، وكان قُتِلَ مع مصعب بن الزبير، ويُرْوَى:

لَمَّا عَصَى المُصْعَبَ أَصْحَابُهُ

وعليها فلا شاهد فيه، وله روايات أخرى، وينظر: المفضليات ص ٣٢٣، وشرحها لابن الأنباري ص ٦٣٢، والتعازي والمراثي ص ٥٥، وشرح المفضليات للتبريزي ١٣٦٢/٣، وشرح الكافية للرضي ٢٠٦/١/١، وتذكرة النحاة ص ٣٦٥، والخزانة ٢٧٩/١، ٢٨٩، ٢٩٠، ٩٧/٦.

وأما ابن جني فقد أفصح عن مذهبه بقوله[1]: "وأجمعوا على أَنْ ليس بجائز: ضرب غلامُه زيدًا؛ لتقدم المضمر على مظهره لفظا ومعنى، وقالوا في قول النابغة:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الكِلَابِ العَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ

إن الهاء عائدة على مذكور متقدم، كل ذلك لِئَلَّا يتقدم ضمير المفعول عليه مضافا إلى الفاعل، فيكون مقدما عليه لفظا ومعنى، وأما أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بنَ حَاتِمٍ

عائدةً على "عَدِيٍّ" خلافًا على الجماعة".

ثم أفاض ابن جني في الحديث عن جواز تقديم الفاعل على المفعول في هذه الحالة، وخلاصته أن المفعول هنا وإن كان مؤخرًا إلا أنه في حكم المتقدم، فقال[2]: "والأمر في كثرة تقديم المفعول على الفاعل في القرآن وفصيح الكلام متعالَمٌ غير مستنكر، فلما كثر وشاع تقديم المفعول على الفاعل كان الموضع له، حتى إنه إذا أُخِّرَ فموضعه التقديم، فعلى ذلك كأنه قال: جَزَى عَدِيَّ بنَ حاتم رَبُّهُ، ثم قدم الفاعل على أنه قد قَدَّرَهُ مُقَدَّمًا عليه مفعولُهُ، فجاز ذلك".

وأما ابن مالك فقد ذكر ستة أبياتٍ شواهدَ على تقديم الفاعل في هذه الحالة، ثم ذكر حجته في ذلك، فقال[3]: "والصحيح جوازه؛ لوروده عن العرب في الأبيات المذكورة وغيرها، ولأن جواز نحو: ضَرَبَ غُلَامُهُ زيدًا، أسهل من جواز: ضَرَبُونِي وضَرَبْتُ الزَّيْدِينَ، ونحوِ: ضَرَبْتُهُ زَيْدًا، على إبدال "زيد" من الهاء، وقد أجاز الأولَ البصريون، وأُجِيزَ الثاني بإجماعٍ، حكاه ابن كيسان، وكلاهما فيه ما في: ضَرَبَ غلامُه زيدًا، من تقديم ضمير على مفسِّرٍ مؤخَّرِ الرتبة".

(١) الخصائص ١/٢٩٤.
(٢) الخصائص ١/٢٩٧.
(٣) شرح التسهيل ١/١٦١.

ثم أعاد ابن مالك الكلام على هذه المسألة مرة أخرى في باب النائب عن الفاعل[١].

وقد ذهب أبو حيان مذهبا وسطا، فأجاز هذه المسألة في الشعر فقط، فقال[٢]: "فلعمري إنه قد كثر مجيء ذلك في الشعر، فالأحوط جوازه في الشعر دون الكلام".

كما أنه لم يوافق من ذهبوا إلى تأويل كل ما ورد من شواهد على جواز تقديم الفاعل في هذه المسألة، فقال[٣]: "وقد رام بعض النحويين تأويل ذلك كله، والتأويل فيه بعد، ولجوازه وجه من القياس، وهو أن المفعول كثر تقدمه على الفاعل، فجعل لكثرته كالأصل".

الاختيار والترجيح:

والذي أراه راجحا مما سبق هو تجويز ما ذهب إليه الأخفش والطوال وابن جني وابن مالك، ولكن على قلة، أو أن يكون ذلك مقصورا على الشعر-كما قال أبو حيان-، ولا أرى منعه على الإطلاق؛ وذلك نظرًا لكثرة الشواهد الشعرية الواردة عليه[٤]، ولعلة أخرى ذكرها الرضي في قوله[٥]: "والأَوْلَى تجويز ما ذهبا[٦] إليه، لكن على قلة، وليس للبصرية منعه مع قولهم في باب التنازع ما قالوا"[٧].

ومما يرجح ما ذهب إليه الأخفش ومن وافقه: اتفاق النحويين على جواز عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة في بعض المواضع.

---

(١) السابق ١٣٥/٢.

(٢) التذييل والتكميل ٢٦٥/٢.

(٣) السابق: نفسه.

(٤) وهناك شواهد أخرى كثيرة على هذه المسألة، تنظر في: شرح الكافية الشافية ٥٨٦/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١٦٠/١، وشرح الكافية للرضي ٢٠٦/١/١، وتذكرة النحاة ص ٣٦٤، وتخليص الشواهد ص ٤٨٩، والمقاصد الشافية ٦١١/٢، والهمع ٢٢١/١، والخزانة ٢٧٩/١، ٢٨٠، ٢٨٩: ٢٩١، ٢٩٣، ٩٧/٦.

(٥) شرح الكافية للرضي ٢٠٧/١/١

(٦) يعني الأخفش وابن جني.

(٧) يعني ترجيحهم إعمال العامل الثاني في باب التنازع، وإن أدى إلى طلب الأول للفاعل مضمرًا.

كما أن حجة الجمهور التي ذكرها رضي الدين الإربلي في توجيه البيت، وهي أن الضمير في "ربه" يعود على الجزاء قد رَدَّهَا أبو جعفر اللبلي بقوله[1]: "وفي هذا الوجه نَظَرٌ؛ لأن المصدر الذي هو "جَزَاء" قد نُطِقَ به في البيت، والمُقَدِّرُ لا يَأْتِي بِمَصْدَرَيْنِ لِفِعْلٍ واحدٍ، وكما لا يَتَعَدَّى الفعل إلى ظَرْفَيْ زَمَانٍ، ولا إِلَى ظَرْفَيْ مَكَانٍ، فكذلك لا يتعدى إلى مصدرين".

ويلاحظ أن الإربلي وصف مذهب الجمهور بأنه الأجود، ثم حكى الرأي الآخر بعبارة يفهم منها تضعيفه له، حيث قال: "وقيل فيه غيره".

(١) وشي الحلل في شرح أبيات الجمل ص ٥٤٩.

٤-"ما" المصدرية اسمية أم حرفية؟[١]

قال الإربلي[٢]: "وأما "ما" إذا كانت مصدرية فهي حرف عند سيبويه كـ"أنْ"، وإنما لم تعمل لعدم اختصاصها، وتوصل بالأفعال الماضية والمضارعة، نحو: يعجبني ما صنعت، وما تصنع، قال الله-تعالى-: ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾[٣]، وهي-أيضا-تُقَدَّرُ مع الفعل اسمًا، وإن كانت وحدها حرفًا...، وقد حُكِيَ عن أبي الحسن اسْمِيَّتُهَا مصدريةً.

ولو كان كما زَعَمَ لَظَهَرَ العائد معها غالبا كما في سائر الأسماء الموصولة، بخلاف موصولات الحروف، فإنها لا تفتقر إلى عائد من صلاتها؛ إذ الحروفُ لا تُضْمَرُ، ولا يُكَنَّى عنها، بل ذلك من خواصِّ الأسماء؛ إِذْ إضمار الكلمة إخبارٌ عنها".

التحليل والنقد:

ذهب سيبويه والجمهور إلى أن "ما" المصدرية حرف، مثل "أَنْ"، تُؤَوَّلُ مع الفعل بمصدرٍ، قال سيبويه[٤]: "وتقول: ائْتِنِي بعدما تقول ذاك القول، كأنك قلت: ائتني بعد قولك ذاك القول، كما أنك إذا قلت: بعد أَنْ تَقُولَ، فإنما تريد ذاك".

وقد وقفت على عدة نصوص للأخفش، وافق كلامه فيها ما ذهب إليه سيبويه والجمهور، من أن "ما" المصدرية حرف مثل "أَنْ"، تؤول مع الفعل

(١) ينظر في هذه المسألة: الكتاب ١٥٦/٣، ومعاني القرآن للأخفش ٤٢/١، ٤٣، ١٣١، ٣٦٨، ٣٩٣، ٥٨٠/٢، والمقتضب ٢٠٠/٣، وشرح الكتاب للسيرافي ٣١/١، ٣٢، والإغفال ١٢١/١، والمسائل الشيرازيات ص ٥٠٠، والبغداديات ص ٢٧١، وأمالي ابن الشجري ٥٥٨/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٢٣/١، وشرح الكافية للرضي ٢٢١/١/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٥٦/٢، والتذييل والتكميل ١٥٤/٣، والجنى الداني ص ٣٣٢، ورصف المباني ص ٣١٥، وارتشاف الضرب ٩٩٣/٢، والمساعد ١٧٣/١، والمغني ص ٤٠٢، والهمع ٢٦٥/١.

(٢) المنهاج الجلي ٣٩٥/١، ٣٩٦.

(٣) من الآية ١٠ من سورة البقرة.

(٤) الكتاب ١٥٦/٣.

بمصدر[١]، ومن هذه النصوص قوله[٢]: "وأما قوله: ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾....جعل "ما" والفعل اسما للمصدر، كما جعل "أنْ" والفعل اسما للمصدر في قوله: "أُحبُّ أَنْ تأتِيني"، وأما المعنى فإنما هو: بكذِبِهِم، وتَكْذيبِهِم".

ولكنني وقفت على أربعة نصوص أخرى للأخفش تحتمل ما نُسِبَ إليه من جعله "ما" المصدرية اسما[٣]، منها قوله[٤]: "وقد سمعنا من العرب من يرفع بعد "كَيْمَا"، وأنشد:

إذا أَنْتَ لم تَنْفَعْ فَضُرَّ فإنَّما يُرَجّى الفَتَى كيما يَضُرُّ وَيَنْفَعُ[٥]

فهذا جعل "ما" اسما، وجعل "يَضَرُّ" و"يَنْفَعُ" من صلته، جعله اسما للفعل، وأوقع "كَيْ" عليه، وجعل "كَيْ" بمنزلة اللام".

ومنها قوله[٦]: "وقال بعضهم: ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالأُنثَى﴾[٧]، فجعل القسم بالخلق، كأنه أقسم بما خلق، ثم فسره وجعله بدلا من "ما".

وقد حكى هذا القولَ عن الأخفش جمعٌ من العلماء، ووافقه عليه أبو العباس ثعلب وابنُ السراج، وجماعة من الكوفيين[٨].

---

(١) ينظر: معاني القرآن ١/١٠٨، ٣٣٤، ٢/٤١٢، ٤١٩.

(٢) معاني القرآن ١/٤٢، ٤٣.

(٣) ينظر: معاني القرآن ١/٣٦٨، ٣٩٣، ٢/٥٨٠.

(٤) معاني القرآن ١/١٣١.

(٥) البيت من الطويل، للنابغة الجعدي، وهو بيت مفرد في ديوانه ص ١٠٦، ونسب للنابغة الذبياني، وليس في ديوانه، ونسب لقيس بن الخطيم، وهو في زيادات ديوانه ص ٢٣٥، وينظر: تذكرة النحاة ص ٦٠٩، والجنى الداني ص ٢٦٢، وأوضح المسالك ٣/١٠، والمغني ص ٢٤١، والمقاصد النحوية ٤/٢٤٥، ٣٧٩، والتصريح ١/٦٣٢، والهمع ٢/٢٩٠، ٣٦٦، وشرح شواهد المغني ١/٥٠٧، والخزانة ٧/١٠٥، ٨/٤٩٨، ٤٩٩، وشرح أبيات المغني ٤/١٥٠، ١٥٢، ١٥٣.

(٦) معاني القرآن ٢/٥٨٠.

(٧) الآية ٣ من سورة الليل.

(٨) ينظر مذهب الأخفش ومن قال بقوله في: شرح الكتاب للسيرافي ١/٣١، ٣٢، والإغفال ١/١٢١، والمسائل الشيرازيات ص ٥٠٠، والبغداديات ص ٢٧١، وأمالي ابن الشجري ٢/٥٥٨، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٢٢٣، وغيره من المصادر السابقة في تخريج =

قال المبرد[1]: "و"ما" عند سيبويه إذا كانت والفعل مصدرًا بمنزلة "أَنْ"، والأخفش يراها بمنزلة "الذي"، مصدرا كانت أو غير مصدر".

وقد وافق ابن السراج الأخفشَ فيما ذهب إليه، وذكر الحجة في ذلك، وهي أن "ما" لو كانت حرفا لعملت في الفعل كما عملت "أَنْ"، قال ابن السراج[2]: "واعلم أن "أَنْ" تكون مع صلتها في معنى المصدر، وكذلك "ما" تكون مع صلتها في معناه، وذلك إذا وصلت بالفعل خاصة، إلا أن صلة "ما" لا بد من أن يكون فيها ما يرجع إلى "ما"؛ لأنها اسم، وما في صلة "أَنْ" لا يحتاج أن يكون معه فيه راجع؛ لأن "أَنْ" حرف، والحروف لا يكنى عنها، ولا تضمر، فيكونَ في الكلام ما يرجع إليها، والذي يوجب أن "ما" اسم، وأنها ليست حرفا كـ"أَنْ": أنها لو كانت كـ"أَنْ" لعملت في الفعل كما عملت "أَنْ"؛ لأَنَّا وجدنا جميع الحروف التي تدخل على الأفعال، ولا تدخل على الأسماء تعمل في الأفعال، فلما لم نجدها عاملةً حكمنا بأنها اسم، وهذا مذهب أبي الحسن الأخفش وغيره من النحويين، فتقول: يعجبني أن يقوم زيد، تريد: قيام زيد، ويعجبني ما صنعت، تريد: صنيعك".

وقد رَدَّ المبردُ قول الأخفش، فقال[3]: "والأخفش يقول: أعجبني ما صنعت، أي: ما صنعته، كما تقول: أعجبني الذي صنعته، ولا يجيز: أعجبني ما قمت؛ لأنه لا يتعدى، وقد خلط فأجاز مثله، والقياس والصواب قول سيبويه".

فهذه رَدُّ المبرد على الأخفش، وأما الفارسي فقد ذكر ردودًا أخرى، وأطال في المسائل البغداديات في الرد على الأخفش[4]، وخلاصة هذا الكلام

=المسألة، وقد نسب السيوطي هذا الرأي للمبرد والمازني والسهيلي-أيضًا-، وكلام المبرد في المقتضب صريح في موافقة سيبويه، وتغليط الأخفش، كما رَدَّ الشيخ عضيمة على من نسب هذا القول للمبرد، وذكر أن صريح كلام المبرد مع الجمهور، نظر: المقتضب وحاشيته ٢٠٠/٣.

(١) المقتضب ٢٠٠/٣.

(٢) الأصول في النحو ١٦١/١.

(٣) المقتضب ٢٠٠/٣.

(٤) البغداديات ص ٢٧٢: ٢٧٦.

ذكره في المسائل الشيرازيات، فقال[1]: "و"ما" هذه عند سيبويه حرف، كما أن "أنْ" كذلك، ويدلك على ذلك نحو قوله: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾[2]، فتقدير هذا: بكونهم كاذبين، ولا راجع في هذا الكلام من الصلة إلى الموصول".

وهذه الردُّ ذكره كثير من النحويين[3]، وهو الذي ذكره الإربلي في نصه السابق، أما ابنُ الشجري فقد ذكر رَدًّا آخر، فقال[4]: "فإن احتُجَّ للأخفش بأن الفعل الذي لا يتعدى إلى مفعول به يتعدى إلى مصدره، كما يتعدى الفعل المتعدي إلى المفعول به إلى مصدره، والفعل إذا ذُكِرَ دلَّ بلفظه على مصدره، فنقدر إذًا ضميرًا يعود على الضحك في قولنا: عَجِبْتُ مِمَّا ضَحِكْتَ، وضميرًا يعود على النوم في قولنا: عجبت مما نام زيدٌ، ويجوز أن نبرز هذا الضميرَ، فنقول: عجبت مما ضحكته، ومما نامه زيدٌ، فهذا قد أفسده النحويون بقول الله-تعالى-: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يُكَذِّبُونَ﴾[5] في قراءة من ضم ياءه، وشدد ذاله، وقالوا: لا يخلو الضمير المحذوف من قوله: ﴿يُكَذِّبُونَ﴾ أن يعود على القرآن، أو على النبيِّ، أو على المصدر الذي هو التكذيب، فإنْ أعدناه إلى القرآن أو النبي، فقد استحقوا بذلك العذابَ، وإن أعدناه إلى التكذيب لم يستحقوا العذابَ؛ لأنهم إذا كذبوا التكذيبَ بالقرآن وبالنبي كانوا بذلك مؤمنين، فكيف يكون لهم عذاب أليم بتكذيب التكذيب؟".

الاختيار والترجيح:

(١) المسائل الشيرازيات ص ٥٠٠.
(٢) من الآية ١٠ من سورة البقرة.
(٣) ينظر: الإغفال ١٢١/١، والبغداديات ص ٢٧١، والأزهية ص٨٧، وأمالي ابن الشجري ٥٥٨/٢، ٥٥٩، وغيرها من المصادر السابقة في تخريج المسألة.
(٤) أمالي ابن الشجري ٥٥٩/٢، وينظر-أيضًا-: المغني ص ٤٠٢، ٤٠٣.
(٥) هذه قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وأبي جعفر ويعقوب، ينظر: السبعة ص ١٤٣، والتيسير ص ٧٢، والنشر ٢٠٧/٢، ٢٠٨، وإتحاف فضلاء البشر ٣٧٨/١.

الذي أراه راجحا مما سبق هو قول الجمهور، وهو ما اختاره الإربلي في المسألة، وهو أن "ما" المصدرية حرف؛ وذلك لأنها لا يعود عليها ضميرٌ من صلتها؛ لأن ما يُؤَوَّلُ مع ما بعده بمصدر إنما هو الحرف، كـ"أنْ" و"أَنَّ"، ولأن القول باسميتها يقتضي عود الضمير عليها من صلتها، وهذا ما أبطله المبرد وغيره كما تقدم، إضافة إلى ما ذكره ابن الشجري.

ولكنني أرى أن قول الأخفش هذا ربما كان أحدَ قولين له في المسألة، وأنَّ له قولًا آخَرَ يوافق قول سيبويه والجمهور في أن "ما" المصدرية حرف، بدليل النصوص التي أوردتُها من معاني القرآن فيما تقدم، فربما كان الأخفش يجيز الوجهين، فاشتهر عنه القول باسمية "ما".

٥-محل الضمير المضاف إلى الوصف المقترن بـ"أل"[١]

اتفق النحويون عل أن الضمير المتصل بالوصف المجرد من "أل" في نحو: هذا ضارِبِي وضَارِبُكَ في محلِّ جَرٍّ، ولكنهم اختلفوا في الضمير المتصل بالوصف المقترن بـ"أل" في نحو: هذا الضاربي، والشاتِمُكَ، والمُكْرِمُهُ، وهما الضارباىَ، والشاتماك، والمكرماه، وهم الضارِبِيَّ، والشاتموك، والمكرموه، ففيه خلاف بين سيبويه والأخفش، أهو منصوب الموضع أم مجروره؟.

وقد ذكر الإربلي هذا الخلاف، فقال[٢]: "وقوله[٣]: (على خلاف في هذا الأخير، أَمَنْصُوبٌ هو أم مَجْرُورٌ)؟ إشارة إلى الخلاف بين صاحب الكتاب وأبي الحسن، فإن صاحب الكتاب يرى أن هذه الضمائر المتصلة بهذه الصفات مصحوبةً بالألف واللام.. مجرورةُ الموضع بالإضافة إليها، كما هي مع عدم الألف واللام، ولهذا لَمْ تظهر النون في التثنية والجمع، فيقال: الضاربانك، والضاربونك، بل حذفت النون كما تحذف مع المظهر، نحو: الضاربا زيدٍ، والضاربو زيدٍ، وأبو الحسن يقول: الضمير في الضاربي والضاربك منصوب الموضع؛ استدلالًا بأنه لو وقع موقعه ظاهرٌ لكان منصوبًا، نحو: الضاربُ زيدًا، وإنما سقط التنوين لاستحالة ثبوته مع الألف واللام، ويلزمه سقوطُ النون في التثنية والجمع، فإنه ليس لأجل الألف واللام، بل لأجل الإضافة؛ إِذْ كانت تَثْبُتُ مع الألف واللام دون الإضافة". أ. هـ.

---

(١) ينظر في هذه المسألة: الأصول ١٤/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٤٣/٢، وشرح الكتاب للرماني ٤٤٥/٢، والمفصل ص ١١٥، وشرحه لابن يعيش ١٢٤/٢، وشرح الجزولية للشلوبين ٦٣١/٢، وشرح الكافية الشافية ٩١٤/٢، وشرح الكافية للرضي ٩٠٩/٢/١، وارتشاف الضرب ٩٣٨/٢، والتذييل والتكميل ١٧٧/٢، ٢٥٠، والبحر المحيط ١٤٦/٧، وأوضح المسالك ٩٩/٣، والنجم الثاقب ٥٣٥/١، ٥٣٦، والهمع ٤١٨/٢.

(٢) المنهاج الجلي ٤٤٦/١: ٤٤٨.

(٣) يعني قول الجزولي: "والمنصوب الموضع المتصل يتصل بالفعل المضارع والماضي، والصفة إذا كان فيها الألف واللام، على خلاف في هذا الأخير، أمنصوب هو أم مجرور"-المقدمة الجزولية ص ٦١.

التحليل والنقد:

أُشِيرُ في البداية إلى أمرين:

الأَوَّلُ: أن قول الإربلي: "ويلزمه سقوط النون في التثنية والجمع...إلخ" رَدٌّ لمذهب الأخفش، واعتمادٌ لِمَا نَسَبَهُ هو لسيبويه.

والثاني: أن ما نَسَبَهُ الإربلي لسيبويه هنا غير دقيق، وقد تابع فيه بعضَ النحويين كابن جمعة الموصلي(١) في نسبته لسيبويه، وأما ابن يعيش فقد قال(٢): "قيل: إنه رأي سيبويه".

أما المشهور من قول سيبويه، والموافق لِمَا ذكره هو في كتابه فهو أنه يقيس هذا الضمير على الاسم الظاهر(٣)، فإن كان الوصف المقترن بـ"أل" مفردًا نحو "الضاربك" كان الضمير في محل جر لا غير، كما أن الظاهر يكون منصوبًا في نحو: الضارب زيدًا، وإن كان الوصف مثنًى أو مجموعًا جَمْعَ تصحيحٍ نحو: الضارباك، والضاربوك، جاز في هذا الضمير وجهان كالاسم الظاهر: أنْ يكون في محل جر، وهو الأَوْلَى، كما تقول: الضاربا زيدٍ، والضاربو زيدٍ، وأن يكون في محل نصب، قياسًا على الظاهر، كما في قول الشاعر:

الحَافِظُو عَوْرَةَ العَشِيرَةِ(٤)

---

(١) شرح ألفية ابن معط ٩٨٣/٢.

(٢) شرح المفصل ١٢٤/٢.

(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٤٣/٢، وشرح الكافية للرضي ٩١٥/٢/١، وأوضح المسالك ١٠١/٣، والنجم الثاقب ٥٣٥/١.

(٤) هذا صدر بيت من المنسرح، وهو بتمامه:

الحَافِظُو عَوْرَةَ العَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمُ مِنْ وَرَائِنَا وَكَفُ

وهو لقيس بن الخطيم في حاشية ديوانه ص ١١٥، وملحق ديوانه ص ٢٣٨، وينظر: الكتاب ١٨٦/١، ١٨٧، ٢٠٢، ومعاني القرآن للأخفش ٩٠/١، والمقتضب ١٤٥/٤، وشرح الكتاب للسيرافي ٤٢/٢، ٦٤، وشرح أبياته لابن السيرافي ٢٥٨/١، والتعليقة ١٣٦/١، والإيضاح العضدي ص ١٣٦، وسر صناعة الإعراب ٥٣٨/٢، والمحتسب ٨٠/٢، والمنصف ٦٧/١، وتحصيل عين الذهب ص ١٥٥، والنكت ٢٩٣/١، والحلل ص ١٢٢، وشرح شواهد الإيضاح ص ١٢٧، وشرح الجمل لابن خروف ٥٣٤/٢، ٥٤٤، وشرح= =

على أن يكون حذف النون هنا للتخفيف؛ لطول الاسم، وليس للإضافة.

قال سيبويه[1]: "وإذا قلت: هم الضاربوك، وهما الضارباك، فالوجه فيه الجرُّ؛ لأنَّك إذا كففتَ النونَ من هذه الأسماءِ في المُظْهَرِ كان الوجهُ الجرَّ، إلاَّ في قول من قال:

الحَافِظُو عَوْرَةَ العَشِيرَةِ".

وأما ما نسبه الإربلي هنا لسيبويه فهو مذهب جماعة من النحويين، كالجرمي والمازني[2]، والمبرد[3]، والرماني[4]، وتابعهم عليه الزمخشري[5].

وحجة أصحاب هذا القول: أن النون حُذِفَتْ للإضافة، فالضمير في محلِّ جَرٍّ، قال الرُّمَّانِيُّ[6]: "وذهب أبو عثمان المازني وأبو عُمَرَ إلى أنه لا يكون إلا في موضع جَرٍّ؛ لأنه وإنْ تأكد بسبب حذف النون، فإنما حذف للإضافة على قياس ذلك مع الظاهر".

وقال الرضي[7]: "وقال الرماني والمبرد-في أحد قوليه-وجارُ الله: إن الضمير بعد ذي اللام مفردًا كان أو مثنًى أو مجموعًا مجرورٌ بالإضافة".

التسهيل ٧٣/١، ورصف المباني ص ٣٤١، والخزانة ٢٧٢/٤، ٢٧٤، ٢٧٦، ١٢٢/٥، ٤٦٩، ٦/٦، ٢٩/٨، ٢٠٩، وشرح أبيات المغني ١٨٠/٤، والهمع ١٦٣/١.

(١) الكتاب ١٨٧/١.

(٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٤٣/٢، وشرح الكتاب للرماني ٤٤٥/٢، وشرح المفصل ١٢٤/٢، وشرح الكافية الشافية ٩١٤/٢، وشرح الكافية للرضي ٩٠٥/٢/١، ٩٠٩، وأوضح المسالك ٩٩/٣، والهمع ٤١٨/٢.

(٣) نُسِبَ هذا القولُ للمبرد في المصادر الواردة في الحاشية السابقة، رغم أنه في المقتضب (٣٨٤/١، ٣٩٨) موافقٌ للأخفش كما سيأتي.

(٤) نَسَبَ هذا القولَ للرماني الرَّضِيُّ وابنُ هشام، ينظر: شرح الكافية ٩٠٥/٢/١، ٩٠٩، وأوضح المسالك ٩٩/٣، ولكن كلام الرماني صريح في أنه يوافق سيبويه فيما ذهب إليه، حيث قال: "فقد ظهر من هذا أن الصحيح مذهب سيبويه"-شرح كتاب سيبويه (شيبة) ٤٤٥/٢.

(٥) المفصل ص ١١٥.

(٦) شرح كتاب سيبويه ٤٤٥/٢.

(٧) شرح الكافية ٩١٠/٢/١.

وعلى كل الأحوال فمن الواضح أن الإربلي يختار هذا القول، ويَرُدُّ قول الأخفش وهشام[١]، وخلاصة هذا قولهما: أن الضمير المضاف للوصف منصوبٌ على أنه مفعول للوصف، سواءٌ أكان الوصف مقترنًا بالألف واللام أم لا، وسواءٌ أكان الوصف مفردًا أم مثنًى أم جمعًا.

وقد حكى هذا القولَ عن الأخفش غيرُ واحد من العلماء[٢].

وقد وافقَ المبردُ الأخفشَ في المقتضب، حيث قال[٣]: "فإنْ قلت: قد قلت: الضاربي، والياءُ منصوبة، فإنَّما ذلك لأَنَّ الضارب اسم، فلَمْ يُكْرَه الكسر فيه، والدليل على أَن الياءَ منصوبة قولك: الضارب زيدًا".

وقال-أيضًا-[٤]: "وكذلك تقول: هذا الضاربي، الياء في موضع نصب، وهذا المارُّ بي، الياء في موضع خفض".

ولكنَّ ابن ولَّادٍ ذكر أن المبرد موافِقٌ لسيبويه في أن هذا الضمير في موضع خفض، وذكر مذهب الأخفش وحجته، فقال[٥]: "ومن ذلك قول الأخفش في بابٍ تَرْجَمَتُهُ: هذا بابٌ صارَ فيه الفاعلُ بمنزلة الذي فَعَلَ في المعنى، زعم أن الكاف في "الضارباك" لا يكون إلا في موضع نصب؛ لأن المضمر لا يجوز أن تدخل النون بينه وبين ما قبله؛ لأنه لا ينفصل".

وقد احتج الأخفش بحجتين:

إحداهما: ما ذكره ابن ولاد في النص السابق.

والثانية: أن الضمير المضاف للوصف جاء معاقِبًا للتنوين والنون، فصار الوصف بمنزلة ما لا ينصرف، فعَمِلَ النَّصْبَ في الضمير لهذا السبب.

---

(١) ينظر قول هشام في النجم الثاقب ١/٥٣٥.

(٢) ينظر قول الأخفش واحتجاجه في: شرح الكتاب للسيرافي ٢/٤٣، ٤٤، وشرح الكتاب للرماني ٢/٤٤٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/١٢٤، وشرح الجزولية للشلوبين ٢/٦٣١، وشرح الكافية الشافية ٢/٩١٥، وغيرها من المصادر السابقة في تخريج المسألة.

(٣) المقتضب ١/٣٨٤.

(٤) المقتضب ١/٣٩٨.

(٥) الانتصار لسيبويه على المبرد ص ٨٥.

وهذه الحجة ذكرها الإربلي في نصه المتقدم، وقد ذكرها السيرافي قبله، مع شيء من التفصيل، فقال[1]: "وكان الأخفش يجعل الكاف في موضع نصبٍ على كل حال، وحُجَّتُهُ في ذلك: أن اتصال الكناية قد عَاقَبَت النون والتنوين، ألا ترى أنك لا تقول: هو ضاربُنْكَ، ولا هما ضاربانك، ولا هم ضاربونك، كما تقول: هو ضاربٌ زيدًا، وهما ضاربان زيدًا، فلما امتنع التنوين والنون لاتصال الكناية، صار بمنزلة ما لا ينصرف من الأسماء، ويعمل من غير تنوين، كقولك للنساء: هؤلاء ضواربُ زيدًا، والذي جمع بينهما أن التنوين حُذِفَ من ضَوَارِبَ لِمَنْعِ الصرف لا للإضافة، وحذف من ضاربك لاتصال الكناية لا للإضافة".

وقال الرماني[2]: "فمذهب الأخفش أنها لا تكون إلا نصبًا؛ لأنه موضع لا تجوز فيه النون، فلم تحذف للإضافة؛ لأنه لو حذفت للإضافة لجاز إثباتها إذا لم تُرِدِ الإضافةَ، وإنما حذفت من أجل الضمير المتصل مع الاستخفاف".

وقد رَدَّ ابنُ وَلَّادٍ حُجَّةَ الأخفش الأولى، فقال[3]: "وهذا غلط؛ لأن المضمر إنما يعتبر بالظاهر، وأنت متى كففت النون والتنوين في الظاهر لم يكن إلا جَرًّا، ولكن القول كما قال سيبويه في أن الوجه فيه أن يكون جرًّا...، والقول ما قال محمد بن يزيد، وهو مذهب سيبويه".

وأما حجته الثانية فقد رَدَّهَا الإربلي بقوله[4]: "ويلزمه سقوطُ النون في التثنية والجمع، فإنه ليس لأجل الألف واللام، بل لأجل الإضافة؛ إِذْ كانت تَثْبُتُ مع الألف واللام دون الإضافة".

الاختيار والترجيح:

(١) شرح كتاب سيبويه ٢/٤٣، ٤٤.
(٢) شرح كتاب سيبويه ٢/٤٤٥.
(٣) الانتصار لسيبويه على المبرد ص ٨٥.
(٤) المنهاج الجلي ١/٤٤٨.

والذي أراه راجحًا في هذه المسألة هو قول سيبويه الذي ذكره في كتابه، وما نقله عنه المحققون، وهو قياسُ الضمير المضاف إلى الوصف المحلى بـ"أل" على الاسم الظاهر؛ لأن هذا هو الأصل، فيعامل هذا الضمير كما يعامل الظاهر المضاف إلى هذا الوصف.

وأما القول المنسوب للمبرد ومن وافقه، والذي نسبه الإربلي لسيبويه، واختاره، وهو أن هذا الضمير في محل جَرٍّ دائما، فيَرِدُ عليه نحو: الضاربك، والمكرمك، فإن الضمير في هذين الموضعين ونحوهما في محل نصب؛ لأنك تقول: الضاربُ زيدًا، والمكرِمُ عَمْرًا.

وأما قول الأخفش فقد رده الإربلي، كما أورد البحث نصوص العلماء في رد هذا المذهب.

٦-توكيد النكرة توكيدًا معنويًّا[١]

اتفق النحويون على جواز توكيد النكرة توكيدًا لفظيًّا، ولكنهم اختلفوا في توكيدها توكيدًا معنويًّا، ولهم في ذلك ثلاثة مذاهب:

الأول: مذهب البصريين: وهو منع توكيد النكرة توكيدًا معنويًّا مطلقًا.

الثاني: مذهب الأخفش والكوفيين: وهو جواز توكيد النكرة توكيدا معنويا بشرط أن تكون محدودة مؤقتة، فيجوز: سِرْتُ يومًا كُلَّهُ، ووافقهم ابن مالك.

الثالث: مذهب بعض الكوفيين: وهو جواز توكيد النكرة مطلقا، محدودة كانت أو غير محدودة[٢].

وقد ذكر الإربلي الرأيين: الأول والثاني، فقال[٣]: "هذا الضرب من التوكيد يختص بالمعارف دون النكرات؛ لأن المعرفة لما عُيِّنَتْ أَكَّدَتْ تلك العين في نفس السامع، والنكرة لم تثبت لها صورة معينة عنده، فما الذي يثبت بالتوكيد، بل هي إلى الوصف المُخصِّصِ لها والمُقَرِّبِ لها من المعرفة أَحْوَجُ منها إلى التوكيد الذي هو تمكين عينها التي لم تثبت بعد".

ثم قال[٤]: "وأجاز الكوفي تأكيد النكرات المحدودة، وأنشد:

قَدْ صَرَّتِ البَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعَا[١]".

---

(١) ينظر في هذه المسألة: الكتاب ٣٩٦/٢، والأصول ٢١/٢، ٢٣، والجمل للزجاجي ص ٢٢، والمفصل ص ١٤٧، والإنصاف ص ٣٦٢، وأسرار العربية ص ٢٩٠، وشرح الجمل لابن خروف ٣٤١/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦٧/١، واللباب للعكبري ٣٩٦/١، وشرح المفصل ٤٤/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٩٦/٣، وشرح الكافية الشافية ١١٧٧/٣، وشرح الكافية للرضي ١٠٦٧/٢/١، والبسيط لابن أبي الربيع ٣٧٤/١، ٣٨٠، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة ٧٦٤/٢، وارتشاف الضرب ١٩٥٣/٤، ٢٤٥٢، والمساعد ٣٩٢/٢، والمغني ص ٢٥٦، والمقاصد الشافية ١٨/٥، وائتلاف النصرة ص ٦١، والتصريح ١٣٨/٢، والهمع ١٤٢/٣.

(٢) ذكر ابن مالك مذهبهم في شرح التسهيل ٢٩٦/٣، وينظر: الارتشاف ١٩٥٣/٤، والمساعد ٣٩٢/٢، والهمع ١٤٢/٣، ولكن ابن مالك ذكر في شرح الكافية الشافية ١١٧٦/٣، وشرح عمدة الحافظ ص ٥٦٥ أنه لا خلاف في منع توكيد النكرة غير المحدودة.

(٣) المنهاج الجلي ٥٢٩/١.

(٤) المنهاج الجلي ٥٣١/١.

التحليل والنقد:

تقدم ذكر المذاهب في هذه المسألة، فأما **المذهب الأول**: فهو مذهب البصريين، حيث قال سيبويه[٢]: "كما كرهوا أن يكون "أَجْمَعُونَ" و"نفسُهُ" معطوفًا على النكرة في قولهم: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ نَفْسِهِ، ومَرَرْتُ بِقَوْمٍ أَجْمَعِينَ".

وقال في أثناء حديثه عن ضمير الفصل[٣]: "لم يجعلوه فصلًا وقبله نكرةٌ، كما أنه لا يكون وصفًا ولا بَدَلًا لنكرةٍ، وكما أن "كلهم" و"أجمعين" لا يُكَرَّرَانِ على نكرة".

وقد احتج به المانعون بأمرين:

الأول: ما ذكره الإربلي هنا من أن النكرة تدل على الشيوع والعموم، والتوكيد يدل على التخصيص والتعيين، وكلاهما ضِدٌّ صاحِبِهِ.

الثاني: أن هذه النكرة أَحْوَجُ إلى النعت منها إلى التوكيد، كما أنهم احتجوا-أيضًا-بأن التوكيد يشبه النعت، وكما أن النكرة لا تنعت بالمعرفة، فكذلك لا تؤكد بشيء من هذه الأسماء؛ لأنها معارف[٤].

المذهب الثاني: ذهب الأخفش وجمهور الكوفيون إلى جواز توكيد النكرة إذا كانت محدودة، ومنعوا توكيدها إذا كانت غير محدودة، وقد أشار الإربلي إلى مذهب الكوفيين، ولم يذكر أنه مذهب الأخفش-أيضًا-، وقد نسبه إليه غير واحد من العلماء[٥].

---

(١) البيت من الرجز المشطور، لم أقف على قائله، ينظر: المفصل ص ١٤٧، وأسرار العربية ص ٢٩١، والإنصاف ص ٣٦٣، ٣٦٥، واللباب ٣٩٦/١، وشرح المفصل ٤٤/٣، ٤٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦٨/١، والمقرب ٢٤٠/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٩٧/٣، وشرح الكافية الشافية ١١٧٥/٣، ١١٧٧، ، وشرح الكافية للرضي ١٠٦٨/٢/١، والهمع ١٤٢/٣، والخزانة ١٨١/١، ١٦٩/٥.

(٢) الكتاب ٣٨٦/٢.

(٣) الكتاب ٣٩٦/٢.

(٤) ينظر: الإنصاف ص ٣٦٣، ٣٦٤، وأسرار العربية ص ٢٨٩، ٢٩٠، واللباب للعكبري ٣٩٥/١، وشرح المفصل ٤٤/٣، وغيرها من المصادر الآتية.

(٥) ينظر قول الكوفيين والأخفش في: المفصل ص ١٤٧، والإنصاف ص ٣٦٢، وأسرار العربية ص ٢٩٠، وشرح الجمل لابن خروف ٣٤١/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦٧/١،

قال ثعلب[(١)]: "يقال: أكلت رغيفًا أَجْمَعَ، ودخلت دارًا جَمْعَاءَ".

وقد وافق ابنُ مالك والرَّضِيُّ وابنُ هشام الأخفشَ والكوفيين فيما ذهبوا إليه[(٢)]، قال ابن مالك[(٣)]:"وإن أفاد توكيد النكرة جاز وفاقًا للأخفش والكوفيين".

ثم قال في شرحه[(٤)]:"ومنع البصريون إلا الأخفشَ توكيدَ النكرة مطلقًا، وأجازه بعض الكوفيين مطلقًا، وأجازه بعضهم إذا أفاد، ومنعه إذا لَمْ يُفِدْ، ومثال الجائز لكونه مفيدًا قولك: صُمْتُ شَهْرًا كُلَّهُ، وقُمْتُ لَيْلَةً كُلَّهَا، وهذا أَسَدٌ نَفْسُهُ، وعِنْدِي دِرْهَمٌ عَيْنُهُ، فبِذِكْرِ "كل" يُعْلَمُ أن الصيام كان في جميع الشهر، والقيامَ كان في جميع الليلة، ولو لم يذكر لاحتمل أَلَّا يُرَادَ جميعُ الشهر، ولا جميعُ الليلة...، فتوكيد النكرة إن كان هكذا حقيقٌ بالجواز، وإن لم تستعمله العرب، فكيف إذا استعملته، كقول رُؤْبَةَ:

إِنَّ تَمِيمًا لَمْ يُرَاضِعْ مِشْبَعَا
وَلَمْ تَلِدْهُ أُمُّهُ مُقَنَّعَا
أَوْفَتْ بِهِ حَوْلاً وَحَوْلاً أَجْمَعَا[(٥)]

وكقول الآخر:

قَدْ صَرَّتِ البَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعَا[(٦)]

واللباب للعكبري ٣٩٦/١، وشرح المفصل ٤٤/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٩٦/٣، والمغني ص ٢٥٦، وغيرها من المصادر المذكورة في تخريج المسألة.

(١) مجالس ثعلب ٩٨/١.

(٢) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ١٠٦٨/٢/١، وأوضح المسالك ٣٣٢/٣.

(٣) التسهيل ص ١٦٥.

(٤) شرح التسهيل ٢٩٦/٣، ٢٩٧، وينظر-أيضا-: شرح الكافية الشافية ١١٧٧/٣، ١١٧٨، وشرح عمدة الحافظ ٥٦٣/٢: ٥٦٦.

(٥) الأبيات من الرجز المشطور لرؤبة بن العجاج في ديوانه ص ٩٢، وهي في ملحق ديوان العجاج-أيضًا- ٣٥٤/٢، وينظر: تهذيب اللغة ١١٧/٢، والهمع ١٤٢/٣.

(٦) البيت من الرجز المشطور، لم أقف على قائله، ينظر: أسرار العربية ص ٢٩١، والإنصاف ص ٣٦٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٤/٣، ٤٥، والمقرب ٢٤٠/١، والضرائر لابن عصفور

وكقول الآخر:

يَـا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعَا
***تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا[1]*".**

وبالإضافة إلى السماع فقد احتج الأخفش والكوفيون بالقياس، وقالوا: "لأن اليوم مُؤَقَّتٌ، يجوز أن يَقْعُدَ في بعضه، والليلة مؤقتة، يجوز أن يَقُومَ في بعضها، فإذا قلت: قَعَدْتُ يَوْمًا كُلَّهُ، وقُمْتُ لَيْلَةً كُلَّهَا، صَحَّ معنى التوكيد، فدَلَّ على صحة ما ذهبنا إليه"[2].

وقد رد البصريون الشواهد التي استشهد به الكوفيون، فحملوا بعضها على الضرورة، وطعنوا في بعضها الآخر بأنه مصنوع، وردوا رواية بعضها[3].

الاختيار والترجيح:

والذي أراه راجحا مما سبق هو قول الأخفش والكوفيين، وهو جواز توكيد النكرة توكيدًا معنويًّا إذا كانت محدودةً؛ لِمَا يأتي:

١- للشواهد الكثيرة التي استشهد بها أصحاب هذا الرأي.

٢- لِمَا في توكيد النكرة المحدودة من الفائدة، فقولنا: صُمْتُ شَهْرًا كُلَّهُ، فيه فائدة لا يمكن أن تتحقق بغير هذا التوكيد.

٣- للقياس الذي استدل به أصحاب هذا الرأي.

٤- لأن توكيد النكرة المحدودة قد يكون مُقَرِّبًا لها من المعرفة، مثلما كان نعت النكرة مُسَوِّغًا للابتداء بها؛ لقربها حينئذ من المعرفة.

ص ٢٩٤، وشرح عمدة الحافظ ٥٦٥/٢، والمقاصد النحوية ٩٥/٤، والهمع ١٤٢/٣، والخزانة ١٨١/١، ١٦٩/٥.

(١) البيتان من الرجز المشطور، لم أقف على قائلهما، ينظر: اللسان: كتع ٣٠٥/٨، والمقرب ٢٤٠/١، والضرائر لابن عصفور ص ٢٩٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٩٥/٣، ٢٩٧، وشرح عمدة الحافظ ٥٦٢/٢، ٥٦٥، وشرح الكافية الشافية ١١٧٣/٣، ١١٧٨، وشرح الكافية للرضي ١٠٦٨/١/١، والبسيط لابن أبي الربيع ٣٨٠/١، والهمع ١٣٩/٣، ١٤٢، وخزانة الأدب ٨١٦/٥.

(٢) ينظر الإنصاف ص ٣٦٣.

(٣) ينظر: الإنصاف ص ٣٦٤، ٣٦٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦٩/١، وغيرهما من المصادر السابقة في تخريج المسألة.

٥- أنه لا حجة للبصريين في أن ألفاظ التوكيد معارفُ، فلا تُؤَكَّدُ بها النكرةُ؛ لأن الكوفيين لا يشترطون تطابق التوكيد والمؤَكَّد في التعريف والتنكير.

٦- لأن الردود التي رَدَّ بها البصريون أدلة الأخفش والكوفيين مبنية على الطعن في روايتهم، وهذا لا يجوز؛ لأنهم ثقات فيما يروون[1].

(١) ينظر: أوضح المسالك ٣/٢٣٠، ٢٣١، والخزانة ٥/١٦٨، وأثر الأخفش في الكوفيين ص ٤٢١، ٤٢٢.

٧-تثنية "أَجْمَعَ" وأخواتِهِ من ألفاظ التوكيد

من ألفاظ التوكيد المعنوي: "أجمع" و"أكتع" و"أبصع" و"أبتع"، وهي بمعنى "كُلٍّ"، ويؤكد بها ما تَجَزَّأَ بالذات أو بالعامل، وعند التوكيد بها يجب أن يُؤْتَى بها بهذا الترتيب، وقد اختلف النحويون في حكم تثنية هذه الألفاظ، ولهم في ذلك مذهبان:

الأول: مذهب جمهور البصريين: وهو منع تثنية هذه الألفاظ.

الثاني: مذهب الأخفش والكوفيين: وهو جواز تثنية هذه الألفاظ(١).

وقد ذكر الإربلي قول الجزولي(٢): "وللاثنين: كلاهما فقط"، ثم قال(٣): "وقوله: "فقط" يريد أنه لا يَتْبَعُ "كِلاَ" شيءٌ مما يتبع "كُلاًّ"، فلا تقول: أجمعان أكتعان أبصعان أبتعان، كما قلت ذلك في "كُلٍّ".

التحليل والنقد:

المذهب الأول: أشار الإربلي بكلامه هذا إلى القول المعتمد عنده، وهو قول جمهور البصريين، وهو منع تثنية "أجمع" وما يلحقه من ألفاظ التوكيد.

وعلة مَنْعِ ذلك عندهم: هي الاستغناء بتثنية "كِلَا" و"كِلْتَا"(٤)، وهذا ما حكاه ابن السِّيدِ عن الزَّجَّاجِ، حيث قال(٥): "قال أبو إسحاق الزجاج: استغنت

(١) ينظر في هذه المسألة: الكتاب ١١/٢، والأصول ٣٤/٢، وإصلاح الخلل ص ٩٥، ٩٦، والمفصل ص ١٤٨، ونتائج الفكر ص ٢٢٤، وشرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٦٧٩/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦٤/١، والتسهيل ص ١٦٥، وشرحه لابن مالك ٢٩٣/٣، وشرح الكافية الشافية ١١٧٨/٣، وشرح عمدة الحافظ ٥٦٠/٢، وشرح الكافية للرضي ١٠٧١/٢/١، والبسيط ٣٦٨/١، وارتشاف الضرب ١٩٥١/٤، والمساعد ٣٨٩/٢، وأوضح المسالك ٣٣٢/٣، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٣٢٩٢/٧، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة ٧٦٠/٢، ٧٦١، والتصريح ١٣٧/٢، والأشموني ٤٠٧/٢، وأثر الأخفش في الكوفيين وتأثره بهم ص ٤٢٢.

(٢) المقدمة الجزولية ص ٧٤.

(٣) المنهاج الجلي ٥٣٦/١.

(٤) ينظر احتجاج البصريين في: إصلاح الخلل ص ٩٥، ٩٦، وشرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٦٧٩/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٦٥/١، والمساعد ٣٨٩/٢، وغيرها من المصادر السابقة في تخريج المسألة.

(٥) إصلاح الخلل ص ٩٥.

العرب عن أَجْمَعَيْنِ أَكْتَعَيْنِ أَبْصَعَيْنِ بِكِلَيْهِمِا، وعن جمعاوين كتعاوين بصعاوين بِكِلْتَيْهِمَا، كما استغنوا بـ"تَرَكَ" أن يقولوا: وَدَعَ ووَذَرَ، وبقولهم: تَارِكٌ عن أن يقولوا: وَادِعٌ ووَاذِرٌ".

ثم ذكر ابن السيد المذهب الثاني، وهو جواز تثنية هذه الألفاظ، ثم قال[1]: "قال أبو جعفر بن النحاس: وهذا خطأ عند البصريين لعلتين، إحداهما: أن العرب لا تستعمل في مثل هذا إلا كليهما وكلتيهما، والعلة الأخرى: أنه لا يقال: رأيت زيدًا أَجْمَعَ؛ لأن أجمع إنما يُؤَكَّدُ به ما جاز تفريقه، فلما لم يؤكد زيد بأجمع لم يؤكد به الزيدان".

وقد عبر السهيلي عن هذه العلة الثاني بقوله[2]: "أما امتناع التثنية فيه فلأنه وُضِعَ لتوكيد الاسم المفرد الذي يَتَبَعَّضُ، فلو ثَنَّيْتَهُ، وقلت: هذان الدرهمان أَجْمَعَانِ، لم يكن في قولك: أجمعان توكيد لمعنى التثنية، كما يكون في قولك: كلاهما".

كما احتج البصريون-أيضًا-بعدم سماع تثنية هذه الألفاظ، ولو سُمِعَ شيء من ذلك فهو شاذٌّ أو نادرٌ لا يُقَاسُ عليه، قال ابن السيد[3]: "وإنما امتنع مَن امتنع من إجازة ذلك لأنه لم يسمع من العرب، لا علة له غير هذه".

المذهب الثاني: ذهب الأخفش والكوفيون إلى جواز تثنية "أَجْمَعَ" وأخواته، قال ابن السيد[4]: "وأما أهل الكوفة فإنهم أجازوا ذلك، وتَبِعَ الكوفيين على ذلك قومٌ من البصريين، وأجاز الكسائي: رأيت الزَيْدَيْنِ أَجْمَعَيْنِ، ورأيت جَارِيَتَيْكَ جَمْعَاوَيْنِ".

ووافقهم الزجاجي وابن خروف، أما الزجاجي فقد ذكر تثنية "أجمع" و"جمعاء" وما تبعهما، ولم يفرق بينها، فقال[5]: "الأسماء التي يؤكد بها الواحد المذكر: كله، وعينه، وأجمع، وأكتع، وأبصع، وللاثنين: كلاهما، وأنفسهما،

(١) السابق ص ٩٦.
(٢) نتائج الفكر ص ٢٢٤.
(٣) إصلاح الخلل ص ٩٦.
(٤) إصلاح الخلل ص ٩٥، ٩٦.
(٥) الجمل ص ٢١.

وأعينهما، وأجمعان، وأكتعان، وأبصعان...، وللواحدة المؤنثة: كلها، ونفسها، وعينها، وجمعاء، وكتعاء، وبصعاء، وللاثنتين: كلتاهما، وأنفسهما، وأعينهما، وجمعاوان، وكتعاوان، وبصعاوان".

وقد احتج الكوفيون والأخفش بالسماع والقياس، أما السماع فما حكاه ابن مالك عن الأخفش، حيث قال[1]: "وقال الأخفش في المسائل: وزعموا أن من العرب من يجعل "أجمع وأكتع وجنسه نكرة، فيقول: أَجْمَعَيْنِ وجمعاوان وكتعاوين".

ومن السماع ما حكاه بعضهم: قبضت المالَ أَجْمَعَيْنِ[2].

وأما القياس فهو أن تثنية هذه الألفاظ غير ممتنعة قياسًا، قال ابن خروف[3]: "وقياس تثنية "أفعل" و"فعلاء" في هذا الباب قياسُ أحمر وحمراء، ومَنْ منع تثنيتهما فقد تكلف، وادعى ما لا دليل عليه، ولم يمنعها أحدٌ من الأئمة فنتبعه، وليس قلة استعمالها بمخرجها عن القياس".

الاختيار والترجيح:

الذي أراه راجحا مما سبق هو قول الكوفيين والأخفش، وهو جواز تثنية "أجمع" و"جمعاء" وما يتبعهما من ألفاظ التوكيد؛ لأن هذه الأسماء سُمِعَ لها مُفْرَدٌ وجَمْعُ تصحيحٍ، فما الذي يمنع من تثنيتهما؟، كما أن حمل التثنية على جمع التصحيح مع وجود سماع قليل أولى من رَدِّهِ[4].

كما أن مَنْ مَنَعَ تثنيتهما قد تَكَلَّفَ ما لا دليل عليه، وليس قلة استعمالها بمخرجها عن القياس، كما قال ابن خروف[5].

وفي هذا كله رد على الإربلي فيما ذهب إليه متابعا الجزولي في اختيار مذهب الجمهور.

---

(١) شرح التسهيل ٢٩٣/٣.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ١٩٥١/٤، والمساعد ٣٨٩/٢.

(٣) شرح جمل الزجاجي ٣٣٨/١.

(٤) ينظر تعليق الدكتور تركي العتيبي على ذلك في شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٦٧٩/٢ الحاشية رقم ٤.

(٥) شرح جمل الزجاجي ٣٣٨/١.

٨-إبدال الظاهر من ضمير الحاضر[١]

اتفق النحويون على جواز إبدال الاسم الظاهر من الضمير مطلقا إذا كان البدل بَدَلَ بَعْضٍ من كُلٍّ، أو بَدَلَ اشتمالٍ، كما أنهم اتفقوا على جواز إبدال الظاهر من ضمير الغائب إذا كان بَدَلَ كُلٍّ من كُلٍّ، نحو: زيد أكرمته أخاك.

ولكنهم اختلفوا في إبدال الظاهر من ضمير الحاضر بَدَلَ كُلٍّ من كُلٍّ، فمنعه البصريون مطلقًا، وأجازه الأخفش والكوفيون مطلقًا، وأجازه قُطْرُبٌ في الاستثناء، نحو: ما رأيتكم إلا زيدًا.

وقد ذكر الإربلي رأي البصريين معتمدًا إياه، فقال[٢]: "ثم اعلم أن ضمير المتكلم والمخاطب لا يلتبس واحد منهما بغيره، فلذلك لا يُبْدَلُ منهما بَدَلُ الشَّيْءِ من الشيء، وهو هو؛ إِذْ هذا البَدَلُ يأتي مُوَضِّحًا، وهما في غاية الإيضاح، على أنهم قد أنشدوا:

ما تنقم الحرب العوان مني
بازل عَامَيْنِ حَدِيثَ سِنِّ[٣]

---

(١) ينظر في هذه المسألة: الكتاب ٧٦/٢، ومعاني القرآن للأخفش ٢٦٩/٢، والمقتضب ٢٧٢/٣، ومعاني القرآن وإعرابه ٢٣٢/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٥٨/٢، وسر صناعة الإعراب ٣١١/١، وأمالي ابن الشجري ٩٣/٢، وشرح الجمل لابن خروف ٣٤٦/١، وشرح المفصل ٧٠/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٩/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٣٤/٣، وشرح الكافية الشافية ١٢٨٤/٣، وشواهد التوضيح ص ٢٠٦، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٣٩٨، وشرح الكافية للرضي ١٠٨٧/٢/١، والبسيط ٣٩٦/١، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة ٨٠٦/٢، وارتشاف الضرب ١٩٦٥/٤، وتوضيح المقاصد ١٠٤٦/٢، والمساعد ٤٣٢/٢، وأوضح المسالك ٤٠٧/٣، والمقاصد الشافية ٢١٠/٥، والتصريح ١٩٩/٢، والأشموني ٤٣٩/٢، والهمع ١٥١/٣، وائتلاف النصرة ٥٦، وأثر الأخفش في الكوفيين ص ٤٥٧.

(٢) المنهاج الجلي ٥٤٤/١.

(٣) البيتان من رجز تمثل به أبو جهل يوم بدر، ونُسِبَا لعلي بن أبي طالب-رضي الله عنه-يخاطب ابنه الحَسَنَ، ونُسِبَ لغيرهما، ينظر: ديوان الإمام علي ص ١٩٢، والمقتضب ٢١٨/١، والكامل ٩٨٧/٢، واللسان: بزل ٥٢/١١، نقم ٥٩٠/١٢، سنن، عون ٢٢١/١٣، ٢٩٩، والمغني ص ٦٨، ٩٨٤، والخزانة ٣٢٥/١١، وشرح أبيات المغني ٢٥٤/١: ٢٥٦، ٢٥٨: ٢٦٠، ٢٦٤.

أجازوا رفع "بازل" على أنه خبر مبتدأ، ونصبه على الحال، وجره على البدل من الياء في "مِنِّي"، والعمل على الأول".

التحليل والنقد:

الإربلي لم يذكر هنا إلا قول البصريين؛ وهو بذلك يعتمد قولهم، ويردُّ ما عداه، وهذا واضح-أيضًا-من توجيهه للشاهد الذي أنشده، حين قال: "والعمل على الأول".

المذهب الأول: ذهب البصريون إلا الأخفشَ إلى عدم جواز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر بَدَلَ كُلٍّ من كُلٍّ، ولهم في هذا حجتان:

الأولى: أن ضمير المخاطب والمتكلم في غاية الوضوح، فلا يحتاجان إلى بيان؛ لأنهما لا يدخلهما لَبْسٌ.

والثانية: أن الغرض من البدل أن يفيد ما لم يفده المبدل منه، فلو أُبْدِلَ الظاهر من ضمير المتكلم أو المخاطب-وهما أعرف المعارف-كان البَدَلُ أَنْقَصَ في التعريف من المُبْدَلِ منه، فكان أَنْقَصَ في الإفادة منه[1].

قال سيبويه[2]: "فإذا قلت: بِيَ المسكينَ، كان الأمر، أو بك المسكينَ مررتُ، فلا يحسن فيه البدل؛ لأنك إذا عَنَيْتَ المخاطبَ أو نفسَك فلا يجوز أن يكون لا يدرى مَنْ تَعْنِي؟؛ لأنك لست تُحَدِّثُ عن غائبٍ".

المذهب الثاني: ذهب الأخفش والكوفيون إلى جواز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل من كل مطلقًا[3]، واحتجوا بالسماع والقياس.

أما السماع فقد ذكر الأخفش قوله-تعالى-: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ﴾[4]، ثم قال[5]: "كأنه قال: واللهِ

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب ٣١١/١، وشرح المفصل ٧٠/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٩٠/١، والهمع ١٥١/٣، وغيرها من المصادر السابقة في تخريج المسألة.

(٢) الكتاب ٧٦/٢.

(٣) على أن ابن جمعة الموصلي انفرد بذكر أن الأخفش وافق الكوفيين في إبدال الظاهر من ضمير المخاطب فقط بَدَلَ كُلٍّ مِنْ كُلٍّ، ينظر: شرح ألفية ابن معطٍ ٨٠٦/٢، أما المصادر الأخرى فقد ذكرت أنه وافق الكوفيين في الإبدال من ضميري المتكلم والمخاطب، وأنه لم يفرق بينهما.

(٤) سورة الأنعام من الآية ١٢.

(٥) معاني القرآن ٢٩٣/١، ٢٩٤.

لَيَجْمَعَنَّكُمْ، ثم أَبْدَلَ فقال: "الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ"، أي: لَيَجْمَعَنَّ الذين خسروا أنفسهم".

وقد ذكر الفراء قوله-تعالى-: ﴿وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلاَ أَوْلاَدُكُمْ بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَى إِلاَّ مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحاً﴾[1]، ثم قال[2]: "(مَنْ) في موضع نصب بالاستثناء، وإن شئت أوقعت عليها التقريبَ، أي: لا تُقَرِّبُ الأموالُ إلاَّ مَن كان مطيعاً".

ومما استشهد به الكوفيون والأخفش ما أنشده الإربلي:

ما تنقم الحرب العوان مني

بازل عامين حديث سنِّ

وقول الآخر:

بِكُمْ قريشٍ كُفِينَا كُلَّ مُعْضِلَةٍ وأَمَّ نَهْجَ الهُدَى مَنْ كَانَ ضِلِّيلَا[3]

فقوله: "قريشٍ" بدل من ضمير المخاطب في "بكم" بدل كل من كل.

وأما القياس فقد احتجوا بما يأتي:

أولًا: قياس ضمير الحاضر على ضمير الغائب؛ لأنه لا لَبْسَ في ضمير الغائب، ومع ذلك اتفق النحويون على جواز إبدال الظاهر منه، ولو كان البدل لإزالة اللبس لامتنع في ضمير الغائب-أيضا-[4].

ثانيا: أنه كما جاز إبدال النكرة من المعرفة باتفاق، وإن كان أحدهما أَبْيَنَ من الآخر، فإنه يجوز كذلك إبدال الظاهر من ضمير الحاضر[5].

---

(١) سورة سبأ من الآية ٣٧.

(٢) معاني القرآن ٣٦٣/٢.

(٣) البيت من البسيط، لم أقف على قائله، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٥/٣، والارتشاف ١٩٦٥/٤، والبحر المحيط ١٥١/٣، ٢١٦/٧، وتوضيح المقاصد ١٠٤٦/٢، والمقاصد الشافية ٢١١/٥، والتصريح ١٩٩/٢.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٩٠/١، وشرح ألفية ابن معط ٨٠٦/٢، والهمع ١٥١/٣، وغيرهما من المصادر السابقة في تخريج المسألة.

(٥) شرح ألفية ابن معط ٨٠٦/٢، وأثر الأخفش في الكوفيين ص ٤٥٩.

المذهب الثالث: ذهب قطرب إلى جواز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر بَدَلَ كُلٍّ من كُلٍّ في الاستثناء فقط، نحو: ما ضربتكم إلا زيدًا، واحتج بقوله-تعالى-: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[(١)]، أي: إلا على الذين ظلموا"[(٢)].

وقد أَوَّلَ الجمهور ما استدل به الكوفيون والأخفش من شواهد، فأما قوله-تعالى-: ﴿الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ فحملوه على أنه نعت مقطوع لِلذَّمِّ، وهو إما مرفوع على أنه مبتدأ، وخبره: ﴿فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾، ودخلت الفاء في الخبر لما في المبتدأ من معنى الشرط، أو منصوب على أنه مفعول لـ"أَذُمُّ" مضمرا[(٣)].

وأما قوله-تعالى-: ﴿وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلاَ أَوْلاَدُكُمْ بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَى إِلاَّ مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحاً﴾ فقد خَرَّجُوهُ على أن "مَنْ" منصوب على الاستثناء المنقطع، أو أن يكون متصلًا مستثنًى من المفعول في "تُقَرِّبُكُمْ"، أو أن يكون مرفوعًا بالابتداء، وما بعده الخَبَرُ[(٤)].

كما خرجوا شواهد الشعر على أوجه أخرى تحتملها[(٥)].

(١) سورة البقرة من الآية ١٥٠.
(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ١٩٦٥/٤، والهمع ١٥١/٣، والأشموني ٤٣٩/٢.
(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٣٢/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٥٨/٢، وشرح المفصل ٧٠/٣، والبحر المحيط ٨٧/٤.
(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٥٥/٤، وإعراب القرآن للنحاس ٣٥٢/٣، والبحر المحيط ٢٧٢/٧.
(٥) ينظر: شرح المفصل ٧٠/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٩١/١، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة ٨٠٧/٢، وغيرها من المصادر السابقة في تخريج المسألة.

وأما قياسهم ضمير الحاضر على ضمير الغائب فقال البصريون: الفرق بينهما ظاهر؛ لأن ضمير الغائب قد يلتبس فيحتاج إلى البيان، والبدل يؤتى به للبيان، بخلاف ضمير الحاضر، فإنه في غاية البيان[1].

الاختيار والترجيح:

الذي أراه راجحًا مما سبق هو قول الأخفش والكوفيين، وهو جواز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر؛ لورود السماع بذلك، ولقوة حجتهم القياسية، ولكن مع قَيْدٍ وَضَعَهُ ابنُ خروف وابنُ مالك وغيرهما، وهو أن يكون البدل دالًّا على الإحاطة، كما في قولهم: ادخلوا أَوَّلُكُمْ وآخِرُكُمْ، وصغيرُكم وكبيرُكم؛ لِتَنَزُّلِهِ حينئذ منزلة التوكيد بـ"كُلٍّ"؛ لأن المعنى: ادخلوا كُلُّكُمْ، فإذا لم يكن فيه معنى الإحاطة- وهو مذهب الكوفيين والأخفش-كان جائزا على قلة، ولم يمتنع كما رأى جمهور البصريين[2].

(١) ينظر: المقاصد الشافية ٥/٢١٢.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن خروف ١/٣٤٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٣٤، وارتشاف الضرب ٤/١٩٦٥، وأوضح المسالك ٣/٤٠٧.

٩-إلغاء أفعال القلوب متقدمةً[١]

اتفق النحويون على جواز إلغاء أفعال القلوب إذا توسطت بين المفعولين أو تأخرت عنهما، ولكنهم اختلفوا في إلغاء عمل هذه الأفعال متقدمةً، فمنعه البصريون والفراء، وأجازه الأخفش والكوفيون.

وقد ذكر الإربلي هذه المسألة، ولكنه لم ينسب القولين إلى أصحابهما، فقال[٢]: "وقوله[٣]: (ولا تُلْغَى مُقَدَّمَةً في الأَمْرِ العَامِّ) يُشْعِرُ بجواز إلغائها مع التقديم، وهو ضعيفٌ؛ إذ العامل إذا تَصَدَّرَ فقد وقع في أقوى مراتبه، ودَلَّ ذلك على الالتفات إليه، والعنايةِ به، وإذا أُلْغِيَ فقد اطُّرِحَ، وذا تدافُعٌ، وقد جاء نادرًا، قال:

وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ[٤]

---

(١) ينظر في هذه المسألة: الكتاب ١/١٢٤، ومعاني القرآن للفراء ٢/٨٤، ٣٣٨، ومعاني القرآن للأخفش ٢/٥٠٩، والمقتضب ٢/١١، والأصول ١/١٨١، وإعراب القرآن للنحاس ٤/٦٧، وشرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٢/٧٠١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣١٤، والمقرب ١/١١٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٨٥، وشرح الكافية للرضي ٢/٢/٩٩٢، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة ١/٥٠٥، وارتشاف الضرب ٤/٢١٠٧، ومنهج السالك ص ٩٢، والتذييل والتكميل ٦/٥٧، وتوضيح المقاصد ١/٥٦٠، والمساعد ١/٣٦٤، وشرح ابن عقيل ٢/٥٠، وأوضح المسالك ٢/٦٥، والمقاصد الشافية ٢/٤٧٦، والتصريح ١/٣٧٥، والهمع ١/٤٩١، والأشموني ١/١٦٠، وائتلاف النصرة ص ١٣٤.

(٢) المنهاج الجلي ١/٥٧٤، ٥٧٥.

(٣) يعني قول الجزولي في المقدمة ص ٨١.

(٤) هذا عجز بيت من البسيط، وصدره:

أَرْجُو وآمُلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا

وهو لكعب بن زهير في ديوانه ص ٩، وروايته فيه:

أَرْجُو وَآمُلُ أَنْ يَعْجَلْنَ في أَبَدٍ وَما لَهُنَّ طِوَالَ الدَّهْرِ تَعْجِيلُ

وعليها فلا شاهد فيه، ثم ذكر السكري شارح الديوان الرواية المشهور في كتب النحو.

وينظر: شرح عمدة الحافظ ١/٢٤٨، وشرح الكافية للرضي ٢/٢/٩٩٢، وأوضح المسالك ٢/٦٧، والمقاصد الشافية ٢/٤٧٠، ٤٧٢، ٤٧٥، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة ١/٥٠٦، والمقاصد النحوية ٢/٤١٢، والتصريح ١/٣٧٥، والهمع ١/٤٩١، والخزانة ١١/٣١١.

"ما" فيه نافية، وقد ألغى "إخال" مصدرة، وقد يُحْمَلُ على إضمار الشأن، ويجوز أن تكون "ما" بمعنى "الذي"، فيكون التقدير: والذي إخاله لدينا منك تنويل، أي: ليس لدينا من مودتك فيما أحسب إلا التنويل، والتنويل هنا: التوديع".

التحليل والنقد:

الإربلي من خلال نصه السابق يرى أن إلغاء أفعال القلوب متقدمةً ضعيفٌ ونادرٌ، وهو بذلك يعتمد قول البصريين في المسألة، ويؤَوِّلُ ما ورد من ذلك، ويرد قول الأخفش والكوفيين في المسألة، وهو جواز إلغاء أفعال القلوب متقدمةً.

المذهب الأول: مَنَعَ البصريون مطلقًا إلغاءَ عَمَلِ هذه الأفعال متقدمةً، قال سيبويه[(١)]: "فإن ألغيتَ قلت: عبدُ الله أظنُّ ذاهبٌ، وهذا إخالُ أخوك، وفيها أُرَى أبوك، وكلَّما أردتَ الإلغاء فالتأخيرُ أقوى".

وقال-أيضا-[(٢)]: "فإن ابتدأتَ فقلت: ظني زيدٌ ذاهبٌ، كان قبيحًا، لا يجوز البتَّةَ، كما ضَعُفَ: أَظُنُّ زيدٌ ذاهبٌ".

وقال المبرد[(٣)]: "فالذي تُلْغِيهِ لا يكون مقدمًا، إنما يكون في أضعاف الكلام، ألا ترى أنك لا تقول: ظَنَنْتُ زَيْدٌ منطلقٌ؛ لأنك إذا قَدَّمْتَ الظن فإنما تَبْنِي كلامَك على الشك".

وحجة البصريين في ذلك أمران:

الأول: ما ذكره الإربلي من أن تقدم الفعل يدل على قوته والعناية به، والإلغاء يدل على ضعفه وإهماله، فلو أُلْغِيَ أَدَّى ذلك إلى الجمع بين متضادين[(٤)].

الثاني: ما ذكره الرضي في قوله[(٥)]: "ويقبح الإلغاء مع تأخر الجملة عن فعل القلب؛ لأن عامل الرفع معنويٌّ عند النحاة، وعاملَ النصب لفظيٌّ، فمع تقدمهما يغلب اللفظيُّ المعنويَّ، وعلى ما اخترنا في عامل المبتدأ والخبر.... تَرَافُعُهُمَا ضعيفٌ، فمع تقدم عامل غيرهما يغلبهما".

(١) الكتاب ١/١١٩.
(٢) السابق: ١/١٢٤.
(٣) المقتضب ٢/١١.
(٤) ينظر: شرح ألفية ابن معط لابن جمعة ١/٥٠٥،
(٥) شرح كافية ابن الحاجب ٢/٢/٩٩٢.

المذهب الثاني: ذهب الأخفش والكوفيون إلى جواز إلغاء أفعال القلوب متقدمةً، ووافقهم أبو الحسين بن الطراوة[1].

وقد استشهد الأخفش بقوله-تعالى-: ﴿وَظَنُّوا مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ﴾[2]، حيث قال[3]: "أي: فَاسْتَيْقَنُوا، لأن "ما" هاهنا حرف، وليس باسم، والفعل لا يعمل في مثل هذا، فلذلك جعل الفعل ملغى".

وقد احتج الأخفش والكوفيون بالسماع والقياس.

أما السماع فالآية السابقة ﴿وَظَنُّوا مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ﴾، ومن الشعر: ما أنشده الإربلي من قول كعب بن زهير:

أَرْجُو وآمُلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ[4]

كما استشهدوا-أيضًا-بقول الشاعر:

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي وَجَدْتُ مِلاَكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ[5]

وأما السماع: فقد احتج الأخفش والكوفيون بأن هذه الأفعال ضعيفة حتى وإن كانت متقدمة، قال الرضي[6]: "وإنما جاء ذلك-مع ضعفه-لأن أفعال القلوب ضعيفة؛ إذْ ليس تأثيرها بظاهر كالعلاج، وأيضًا: معمولها في الحقيقة مضمون الجملة، لا الجملة".

---

(١) ينظر: ابن الطراوة النحوي ص ١٣٥.

(٢) سورة فصلت من الآية ٤٨.

(٣) معاني القرآن ٥٠٩/٢.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) البيت من البسيط، لبعض بني فزارة، ينظر: شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٧٠٢/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٣١٤/١، والمقرب ١١٧/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٥٧/١، ٨٦/٢، وشرح عمدة الحافظ ٢٤٩/١، وشرح الكافية للرضي ٩٩٢/٢/٢، ١٢٧٥، وارتشاف الضرب٨٤٧/٢، ٢١٠٧/٤، وأوضح المسالك ٦٥/٢، والمقاصد الشافية ٤٧٥/٢، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة ٥٠٦/١، والمقاصد النحوية ٤١١/٢، ٨٩/٣، والتصريح ٣٧٥/١، والهمع ٤٩١/١، والخزانة ١٣٩/٩، ١٤٣، ٣٣٥/١٠.

(٦) شرح كافية ابن الحاجب ٩٩٢/٢/٢.

وقد رد البصريون ما استشهد به الأخفش والكوفيون، وخرَّجوه تخريجاتٍ عديدة:

ومنها: أن "إخال" و"وَجَدْتُ" في البيتين المستشهد بهما في هذه المسألة مُعَلَّقَانِ عن العمل باللام بعدهما، وحذفت هذه اللام للضرورة، والأصل: وما إخال لَلَدَيْنَا منك، ووجدت لَمِلاَكُ الشيمةِ الأدبُ[1].

ومنها: ما ذكره الإربلي من إضمار الشأن، وهو قول ابن جني[2].

ومنها: أن الفعلين في هذين البيتين ليسا متصدرين، وإنما هما متوسطان، وهذا ما ذكره الإربلي في بيت كعب من أن "ما" بمعنى "الذي".

وأما بيت الفزاري فقال البصريون: إنَّ "وَجَدْتُ" ملغاة؛ لتوسطها بين اسم "أَنَّ" وخبرها[3]؛ لأن المراد توسط الفعل، وإن لم يكن بين مفعوليه، وهذا ما أجازه سيبويه في نحو: متى تظن عمرٌو منطلقٌ؟[4].

الاختيار والترجيح:

الذي أراه راجحًا مما سبق هو قول البصريين، وهو ما اختاره الإربلي- أيضا-، وهو عدم جواز إلغاء أفعال القلوب المتقدمة؛ وذلك لقوة حجتهم في أن تقدم الفعل دليل على قوته والاهتمام به، ولأن الأخفش والكوفيين استشهدوا بشاهدين اثنين فقط، ومع ذلك فقد خرجهما البصريون عدة تخريجات تخرجها عما استشهد به الأخفش والكوفيون.

(١) ينظر: شرح المقدمة الجزولية ٧٠٢/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٨٦/٢، وشرح الكافية للرضي ٩٩٢/٢/٢، وأوضح المسالك ٦٨/٢.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣١٥/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٨٦/٢، وشرح الكافية للرضي ٩٩٣/٢/٢، وأوضح المسالك ٦٨/٢، والهمع ٤٩٢/١، والخزانة ١٣٩/٩.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣١٤/١، وشرح الكافية الشافية ٥٥٧/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٨٦/٢، وأوضح المسالك ٦٨/٢، والهمع ٤٩٢/١، والخزانة ١٣٩/٩.

(٤) ينظر: الكتاب ١٢٤/١، وينظر-أيضا-: النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢٥٦/١.

ولكنني-مع ذلك-أُرَى أن هذه التخريجات متكلفة، وقد حاول أصحابها الهروب من إلغاء الفعل المتقدم، ولكنهم وقعوا في الضرورة، ولذلك فإن الراجح أن ما ورد من شواهد على إلغاء أفعال القلوب متقدمة نادر أو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه[1].

(١) ينظر: ابن الطراوة النحوي للدكتور عياد الثبيتي ص ١٣٧، وأثر الأخفش في الكوفيين ص ٢٢٢.

١٠-الفعل المتعدي إلى مفعولين وتعديته إلى ثلاثة[١]

ذكر الإربليُّ قول الجزولي[٢]: "والمتعدي إلى ثلاثة: "أَعْلَمَ" المنقولةُ من "عَلِمَ" المتعدية إلى مفعولين، و"أَرَى" و"نَبَّأَ" و"أَنْبأَ" و"خَبَّرَ" و"أَخْبَرَ" و"حَدَّثَ" التي بمعنى "أَعْلَمَ".

ثم قال[٣]: "أقول: هذه السبعة الأفعال تتعدى إلى ثلاثة مفعولِينَ، واثنان منها منقولان مما يتعدى إلى اثنين لا يقتصر على أحدهما، وهما "أَعْلَمْتُ" و"أَرَيْتُ" بمعناها".

ثم قال[٤]: "وأما النقل في بقية الباب [يعني باب "ظن" وأخواتها] فقد منعه الجمهور، وسَوَّغَهُ أبو الحسن، فأجاز: أَظْنَنْتُ زيدًا عمرًا منطلقًا، قياسًا، وكان هَجَّامًا على القياس".

التحليل والنقد:

من خلال النص السابق يتبين أن الإربلي يوافق الجمهور في وجوب الاقتصار في الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل على ما ورد، وعدم جواز نقل غيرها من باب "ظنَّ"، وأنه يعترض على ما ذهب إليه الأخفش من جواز القياس على هذه الأفعال.

فسيبويه عندما تكلم على الأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل اقتصر على "أعلم" و"أرى" و"نَبَّأَ"[٥].

قال السيرافي[٦]: "وهذا الضرب في فعلين من تلك الأفعال فقط، وذلك: أرى وأعلم، منقولان من: رأى وعلم، وكان الأخفش يقيس عليهما الجميع،

(١) ينظر في هذه المسألة: الكتاب ٤١/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٨٥/١، والإيضاح العضدي ص ١٥٦، والخصائص ٢٧١/١، والمقتصد ٦٢٩/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٦/٧، والبسيط لابن أبي الربيع ٤٥٠/١، والمقاصد الشافية ٥١٣/٢، وهمع الهوامع ٥٠٩/١، ومنهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية ص ٣٧٨.

(٢) المقدمة الجزولية ص ٨٢، ٨٣، مع اختلاف في نص الجزولي.

(٣) المنهاج الجلي ٥٧٨/١.

(٤) السابق: ٥٨٠/١.

(٥) الكتاب ٤١/١.

(٦) شرح كتاب سيبويه ٢٨٥/١.

فيقول: أَظَنَّ زيدٌ عمرا أخاك منطلقا، وأزعمته ذاك إياه، وكذلك يعمل في الأفعال السبعة، وغيره لم يجاوز ما قالت العرب".

وقال الفارسي[1]: "قال أبو عثمان: لا يجوز أن ينقل من هذه الأفعال غير ما استعمل، ولم يجز: أظننت زيدا عمرا منطلقا".

وقال عبد القاهر[2]: "ولم يجوِّزْ أبو عثمان أن يقاس على أَعْلَمْتُ، فيقال: أَظْنَنْتُ زيدًا عمرًا منطلقًا، كما يقال: أَعْلَمْتُ، وجَوَّزَهُ أبو الحسن، وتقول: أَحْسَبْتُ زيدًا عمرًا منطلقًا، أي: جعلته يحسبه منطلقًا، وقوله قياسٌ".

وقد حكى ابن يعيش مذهب الجمهور في الاقتصار على "أعلم" وأرى"، ثم قال[3]: "وكان أبو الحسن الأخفش يقيس عليهما سائر أخواتهما، فيجيز: أَظَنَّ زيدٌ عمرًا أخاك قائمًا، وأزعَمَ بكرٌ محمدًا جعفرًا منطلقًا، والمذهب الأول؛ لقلة ذلك".

ولكن الأخفش لم يكن وحده الذي أجاز ذلك القياس، فقد حكى السيوطي عن ابن السَّرَّاجِ تجويزه ما ذهب إليه الأخفش، قال السيوطي[4]: "وزاد الأخفش وابن السراج: أَظَنَّ وأَحْسَبَ وأخالَ وأَزْعَمَ وأَوْجَدَ؛ قياسًا على أَعْلَمَ وأَرَى، ولم يُسْمَعْ".

وقد رجعتُ إلى الأصول فلم أجد ما حكاه عنه السيوطي.

وقد ذكر ابن جني العلة التي من أجلها منع الجمهور ما ذهب إليه الأخفش، وهي الاستغناء، فقال[5]: "وأجاز أبو الحسن: أَظْنَنْتُ زيدًا عمرًا عاقلًا، ونحوَ ذلك، وامتنع منه أبو عثمان، وقال: اسْتَغْنَت العربُ عن ذلك بقولهم: جَعَلْتُهُ يَظُنُّهُ عاقلًا".

(١) الإيضاح العضدي ص ١٥٦، وينظر قول المازني -أيضًا- في البسيط لابن أبي الربيع ٤٥٠/١.
(٢) المقتصد ٦٢٩/١.
(٣) شرح المفصل ٦٦/٧.
(٤) همع الهوامع ٥٠٩/١.
(٥) الخصائص ٢٧١/١، وينظر -أيضًا-: منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية ص ٣٧٨.

وأما الشاطبي فذكر علةً أخرى، وهي عدم النظير، فقال[1]: "وقد رُدَّ مذهبُ الأخفش بما أُشِيرَ إليه من أنه ليس للمتعدي إلى اثنين بنفسه ما يُلْحَقُ به في باب الثلاثة؛ إِذْ ليس في باب الثلاثة ما يتعدى إليها بنفسه، فيُلْحَقَ هذا به بالهمزة".

الاختيار والترجيح:

الذي أراه راجحًا في هذه المسألة هو ما ذهب إليه الأخفش؛ قياسًا على ما ورد من تعدية "أَعْلَمَ" و"أَرَى" و"نَبَّأَ" إلى ثلاثة؛ وما الذي يمنع من ذلك؟، فإن في هذا توسيعًا للغة، كما أن هذا القياس أكثر اختصارًا؛ فإن قولنا: أَظْنَنْتُ زيدًا عمرًا منطلقًا، أخصر من قولنا: جعلت زيدًا يَظُنُّ عمرًا منطلقًا.

(١) المقاصد الشافية ٢/٥١٣.

١١- توكيد الفعل بالمصدر المؤول[١]

قال الإربلي[٢]: "المصدر المبهم إما يُذْكَرُ مع فعله توكيدًا، كقولك: ضربت ضربًا، قالوا: والأصل فيه: ضربت ضربت، ثم اختصر فأقيم مقام الجملة الثانية أفادت مفادها، فأدَّت الجملة الواحدة ما أَدَّتْهُ الجملتان، وأجاز أبو الحسن التوكيد بـ"أَنْ" والفعلِ، نحو: ضَرَبْتُ أَنْ ضَرَبْتُ، وقال: هما في تأويل المصدر، فأُكِّدَ بهما كما أُكِّدَ به، ورَدَّهُ أبو إسحاق والجمهورُ بأنهم إنما هربوا من تكرير الفعل إلى المصدر اختصارًا، فكيف يراجعونه مع زيادةٍ".

التحليل والنقد:

تدور هذه المسألة حول إجازة الأخفش وقوع المفعول المطلق مصدرًا مُؤَوَّلًا من "أَنْ" والفعلِ، وعدم جواز ذلك عند الجمهور، وهو ما ذهب إليه الإربلي.

المذهب الأول: عدم جواز توكيد الفعل بالمصدر المؤول، قال ابن السراج في معرض حديثه عن "أَنْ" و"ما" المصدريتين[٣]: "إلا أن هذين وإن كانا قد يكونان في معنى المصادر، فليس يجوز أن يقعا موقع المصدر في قولك: ضربت زيدا ضربا، لا يجوز أن تقول: ضربت زيدا أن ضربت، تريد: ضربا، ولا: ضربت زيدا ما ضربت، تريد معنى "ضربا"، وأنت مؤكِّد لفعلك".

ولم يذكر ابن السراج علة عدم جواز ذلك، ولكن الفارسي ذكر علةً معنوية لعدم جوازه، وهي أن المصدر يدل على ما ثبت واستقر، و"أَنْ" تدل على ما ليس بمستقر ولا ثابت، ذكر الفارسيُّ هذا في معرض حديثه عن عدم جواز وقوع "أَنْ" معمولة لـ"عَلِمْتُ"[٤]، ثم قال[٥]: "وإذا لم يستعملوا: ضَرَبَ أن تَضْرِبَ، ولا: تضربُ أنْ تضربَ، في موضع: ضربت ضربا، وتضرب ضربا، وإن لم يكن هناك لفظتان تدفع إحداهما الأخرى، حيث لم يكن "أن تضرب" ثابتا،

(١) ينظر في هذه المسألة: الأصول ١/١٦٢، والمسائل البصريات ١/٧٠٥، ٧٠٩، وارتشاف الضرب ٣/١٣٥٥، وهمع الهوامع ٢/٧٦.
(٢) المنهاج الجلي ١/٥٩٢، ٥٩٣.
(٣) الأصول ١/١٦٢.
(٤) المسائل البصريات ١/٧٠٥.
(٥) السابق: ١/ ٧٠٩.

والتأكيد يراد به تثبيت الشيء وتقريره، فأنْ لا يجوز ذلك في "علمت أن يقومَ أحرى".

المذهب الثاني: أجاز الأخفش وقوع المفعول المطلق مصدرًا مُؤَوَّلًا، وهذه المسألة لم يجزها غيره، قال أبو حيان[1]: "ولا تقع "أَنْ" والفعلُ مَقَامَهُ، لا يجوز: ضربتُ أن يَضْرِبَ شُرْطِيٌّ، تريد: ضَرْبَ شرطيٍّ، وفي البديع: أجاز الأخفش مسألة لا يجيزها غيره: ضَرَبْتُ زيدًا أن ضربتُ، ويقول: هو في تقدير المصدر، وقال الزجاج: قول الناس: لَعْنَةُ اللهِ أَنْ تَلْعَنَهُ، ليس من كلام العرب، ورَدَّ على الأخفش".

فالعلة في عدم تجويز ما ذهب إليه الأخفش هي عدم السماع، ومن الواضح أن الأخفش يعتمد في هذه المسألة على القياس.

وأما السيوطي فقد ذكر علة أخرى تتعلق بالمعنى، فقال[2]: "لا يجوز أن تقع "أَنْ" والفعلُ في موقع المصدر، فلا يجوز: ضَرَبْتُهُ أَنْ أَضْرِبَهُ؛ لأن "أَنْ" تُخَلِّصُ الفعل للاستقبال، والتأكيدُ إنما يكون بالمصدر المبهم، وعَلَّلَهُ بعضهم بأن "أَنْ يَفْعَلَ" يعطي محاولة الفعل، ومحاولة المصدر ليست بالمصدر، فلذلك لَمْ يَسُغْ لها أن تقع مع صلتها موقع المصدر، وحُكِيَ عن الأخفش إجازة ذلك".

الاختيار والترجيح:

الذي أراه راجحا في هذه المسألة هو ما ذهب إليه الجمهور، وهو ما اختاره الإربلي، وهو عدم جواز توكيد الفعل بالمصدر المؤول من "أنْ" والفعل؛ لقوة ما احتج به الجمهور، ولأنه لم يُحْكَ عن الأخفش حجةٌ فيما ذهب إليه من جواز ذلك، كما أنه لم يُسْمَعْ عن العرب في شيء من كلامهم، اللهم إلا حكاية الزجاج: قول الناس: لَعْنَةُ اللهِ أَنْ تَلْعَنَهُ، ويبدو أنه من لحن العامة؛ لأنه عقب عليه بأنه ليس من كلام العرب.

(١) ارتشاف الضرب ٣/١٣٥٥.
(٢) همع الهوامع ٢/٧٦.

١٢-وقوع الفعل الماضي حالًا[١]

ذهب البصريون والفراء إلى أن الفعل الماضي لا يجوز وقوعه حالًا إلا إذا كان مسبوقًا بـ"قد" ظاهرة أو مقدرة، ووافقهم الفراء، وأما الأخفش وجمهور الكوفيين فقد أجازوا وقوع الماضي حالًا سواء سُبِقَ بـ"قد" أم لم يسبق بها، ووافقهم ابن مالك.

قال الإربلي[٢]: "وقوله[٣]: (وعلى كل حالٍ لا بد من "قد"..) إلى آخره، يريد: سواء أُتِيَ بالواو معه أو طُرِحَتْ عنه، يجب أن تكون معه "قد"، إما ظاهرة أو مقدرة، وذلك لأنها إذا وَلِيَت الماضي قَرَّبَتْهُ من الحال، فأُلْزِمَتْ معه لفظًا أو تقديرًا؛ ليوافق زَمَنُهُ زَمَنَ الفعل العامل؛ ولِئَلَّا يُظَنَّ به أنه معطوف على الأول لا حالًا عنه، ولم يوجب الكوفيون ذلك، واحتجوا بقوله-تعالى-: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[٤]، وقول الشاعر:

كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ[٥]

---

(١) ينظر في هذه المسألة: معاني القرآن للفراء ٢٤/١، ٢٨٢، والمقتضب ١٢٣/٤، والأصول ٢١٦/١، ٢٥٤، والإيضاح العضدي ص ٢١٧، وكتاب الشعر ٥٥/١، والإنصاف ص ٢١٢، وأمالي ابن الشجري ١٤٦/٢، ٢٧٥، ١٢/٣، والتبيين للعكبري م ٦٣ ص ٣٨٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٦/٢، ٦٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧١/٢، وارتشاف الضرب ١٦١٠/٣، والمساعد ٤٧/٢، والهمع ٢٥٢/٢، وائتلاف النصرة ص ١٢٤، وأثر الأخفش في الكوفيين ص ٢٩٢.

(٢) ٦٣٦/١.

(٣) يعني قول الجزولي في المقدمة ص ٩٢.

(٤) من الآية ٩٠ من سورة النساء.

(٥) هذا عجز بيت من الطويل، وصدره له رواية مشهورة في كتب النحويين، وهي:

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ

وهو لأبي صخر الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٩٥٧/٢، وتخريجه ١٤٧٨/٣، ورواية صدره فيه:

إِذَا ذُكِرَتْ يَرْتَاحُ قَلْبِي لِذِكْرِهَا

ونُسِبَ-أيضًا-للمجنون، وهو في ديوانه ص ١٠٢ بالرواية المشهورة عند النحويين، وفيه: "لذكراك نَفْضَةٌ"، وينظر: الإنصاف ص ٢١٢، ٢١٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٧/٢، والمقرب ١٦٢/١، واللسان: رمث ١٥٥/٢، قفف ٢٨٨/٩، وأوضح المسالك ٢٢٧/٢، والمقاصد النحوية ٦٧/٣، والتصريح ٥١٢/١، ٦٤٣، والهمع ٩٨/٢، والخزانة ٢٥٤/٣، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦٠.

ولا حجة فيه؛ إذ لم تشترط "قد" معه ظاهرة، بل إما ظاهرة أو مقدرة، فتكون مقدرة هاهنا".

التحليل والنقد:

من خلال هذا النص نرى أن الإربلي يوافق البصريين فيما ذهبوا إليه من اشتراط "قد" قبل الماضي الواقع حالًا، ويردُّ ما ذهب إليه الأخفش والكوفيون من عدم اشتراط "قد".

المذهب الأول: ذهب الجمهور إلى أنه لا بد من أن يُسْبَقَ الماضي الواقع حالًا بـ"قد"، ظاهرةً أو مقدرةً، وإليه ذهب الفراء[١] والفارسي[٢] وبعض المتأخرين[٣]، واحتجوا بأمرين:

١-أن الفعل الماضي لا يدل على الحال، قال المبرد[٤]: "وإنما قُبْحُهُ أن الحال لِمَا أنت فيه، و"فَعَلَ" لما مضى، فلا يقع في معنى الحال".

٢-أن اشتراط "قد" مع الماضي الواقع حالًا لأنها تقرب الماضي من الحال، قال الفراء[٥]: "وقوله: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا﴾[٦] المعنى-والله أعلم-: وقد كنتم، ولولا إضمار "قد" لم يَجُزْ مثله في الكلام، ألا ترى أنه قد قال في سورة يوسف: ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ﴾[٧]، المعنى-والله أعلم-: فقد كَذَبَتْ، وقولك للرجل: أَصْبَحْتَ كَثُرَ مَالُكَ، لا يجوز إلا وأنت تريد: قَدْ كَثُرَ مالُكَ؛ لأنهما جميعًا قد كانا، فالثاني حالٌ للأول، والحال لا تكون إلا بإضمار "قد" أو بإظهارها".

(١) معاني القرآن ٢٤/١، ٢٨٢.
(٢) الإيضاح العضدي ص ٢١٧، وكتاب الشعر ٥٥/١، ٥٦.
(٣) كالجزولي وابن عصفور والأبذي، ينظر: المقدمة الجزولية ص ٩٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٢٧/١، وارتشاف الضرب ١٦١٠/٣، والهمع ٢٥٢/٢.
(٤) المقتضب ١٢٣/٤.
(٥) معاني القرآن ٢٤/١.
(٦) من الآية ٢٨ من سورة البقرة.
(٧) من الآية ٢٦ من سورة يوسف.

المذهب الثاني: ذهب الأخفش والكوفيون إلى جواز وقوع الماضي حالًا سواء سُبِقَ بـ"قد" أم لم يسبق بها، ووافقهم ابن مالك.

وإن كان الإربلي قد نَسَبَ هذا الرأيَ للكوفيين فقط في نصه السابق، إلا أنه رَأْيُ الأخفش-أيضًا-، قال المبرد[1]: "فإن قلت: فأَجْرِ "كان" بعد المعرفة، واجعلها حالا لها، فإن ذلك قبيح، وهو على قبحه جائز في قول الأخفش".

ومثل هذا الكلام حكاه-أيضًا-عن الأخفش ابنُ السراج والأنباري، وغيرهما[2].

وقد احتج الكوفيون والأخفش بالقياس والسماع، فأما السماع فمنه ما يأتي:

١-قوله-تعالى-: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[3]، قالوا: جاء الفعل "حَصِرَتْ" حالًا بدون "قد" معه، وقالوا: الدليل على ذلك قراءة الحسن وقتادة ويعقوب والمفضل: "حَصِرَةً صُدُورُهُمْ"[4]، وقوله-تعالى-: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا﴾[5]، وقوله-تعالى-: ﴿هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾[6]، وقوله-تعالى-: ﴿قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ﴾[7].

٢-ومن الشعر قول أبي صخر الهذلي:

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ

---

(١) المقتضب ١٢٣/٤.

(٢) ينظر: الأصول ٢٥٤/١، والإنصاف ص ٢١٢ م ٣٣، وارتشاف الضرب ١٦١٠/٣، والمساعد ٤٧/٢، والهمع ٢٥٣/٢، وغيرها من المصادر السابقة في تخريج المسألة.

(٣) من الآية ٩٠ من سورة النساء.

(٤) هذه قراءة الحسن وقتادة ويعقوب والمفضل والمهدوي عن عاصم، ينظر: مختصر ابن خالويه ص ٣٤، وشواذ القراءات للكرماني ص ١٤٠، والنشر ١٣١/٢، ٢٥١، وإتحاف فضلاء البشر ٥١٨/١.

(٥) من الآية ٩٢ سورة التوبة.

(٦) من الآية ٦٥ سورة يوسف.

(٧) من الآية ١١١ سورة الشعراء.

فجمل "ردت" و"اتبعك" و"بلله" كلها جمل حالية، وفعلها ماضٍ، ولم يسبق بـ"قد" ظاهرة ولا مقدرة(١).

وأما الأدلة القياسية التي احتجوا بها فمنها:

١-أن كل ما يجوز أن يقع نعتًا للنكرة يجوز أن يقع حالًا من المعرفة.

٢-أن الماضي يقع موقع المستقبل، كما في قوله-تعالى-: ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ﴾(٢)، والمستقبل يقع موقع الماضي، كما في قوله-تعالى-: ﴿فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ﴾(٣)، وإذا وقع كل منهما موقع الآخر، وجازت الحال من أحدهما كان الآخر كذلك(٤).

وقد خَرَّجَ الجمهور الشواهد التي ورد فيها الفعل الماضي حالًا بدون "قَدْ" على أن "قَدْ" فيها مقدرة، كما ورد في نص الفراء السابق، وقال ابن يعيش(٥): "وربما حذفوا منه "قد" وهم يريدونها، فتكون مقدرةً الوجودِ، وإن لم تكن في اللفظ".

أو أنها حُذِفَتْ لضرورة الشعر، كما في بيت أبي صخر الهذلي السابق، قال الأنباري يحكي كلام البصريين(٦): "فإنما جاز ذلك لأن التقدير فيه: قد بَلَّلَهُ القَطْرُ، إلا أنه حذف لضرورة الشعر".

كما رَدَّ البصريون احتجاج الأخفش والكوفيين بأن كل ما يجوز أن يقع نعتًا للنكرة يجوز أن يقع حالًا من المعرفة، وبأن الماضي يقع موقع المستقبل، بأنه

(١) ينظر: الإنصاف ص ٢١٢، ٢١٣، والتبيين للعكبري ص ٣٨٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧١/٢، ٣٧٢، وغيرهما من المصادر السابقة، وأثر الأخفش في الكوفيين ص ٢٩٢، ٢٩٣.

(٢) من الآية ٨٧ سورة النمل.

(٣) من الآية ١٥ سورة القصص.

(٤) ينظر: الإنصاف ص ٢١٣، والتبيين ص ٣٨٨، ٣٨٩، وأثر الأخفش في الكوفيين ص ٢٩٣، ٢٩٤، وغيرها من المصادر السابقة في تخريج المسألة.

(٥) شرح المفصل ٦٧/٢.

(٦) الإنصاف ص ٢١٦.

احتجاجٌ فاسدٌ، ولا بُدَّ معه من دليل، وقد فصل الأنباري وغيره عرض هذه الردود[1].

وأما قوله-تعالى-: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[2] فقد خَرَّجَهُ البصريون على أربعة أوجهٍ، تُخْرِجُ جملة "حَصِرَتْ صُدورُهُمْ" عن إعرابها حالًا، منها: أنها نعت لـ"قوم" في أول الآية، ومنها: أنها صفة لـ"قوم" مقدرٍ، ومنها: أنها خبر لمبتدأ محذوف، ومنها: أنها جملة دعائية، وهو قول المبرد[3].

الاختيار والترجيح:

الذي أراه راجحًا مما سبق هو ما ذهب إليه الأخفش والكوفيون من جواز وقوع الماضي حالًا سواء سُبِقَ بـ"قد" أم لم يُسْبَقْ بها، ولا حاجة إلى تقديرها عند عدم وجودها؛ وذلك لكثرة الشواهد الواردة على ذلك، قال أبو حيان[4]: "والصحيح جواز ذلك بغير واو ولا "قد"، وهو قول الجمهور والكوفيين والأخفش؛ لكثرة ما ورد من ذلك".

كما أن هناك ثلاثَ حُجَجٍ أخرى ذكرها ابن مالك في الرد على قول البصريين، حيث قال[5]: "وهذه دعوى لا تقوم عليها حجة؛ لأن الأصل عدم التقدير، ولأن وجود "قد" مع الفعل المشار إليه لا يزيد معنًى على ما يُفْهَمُ به إذا لم تُوجَدْ، وحَقُّ المحذوف المقدَّرِ ثُبُوتُهُ أن يدل على معنًى لا يُدْرَكُ بدونه، ولو كان الماضي معنًى لا يقع حالًا إلا وقبله "قَدْ" مقدرة لامتنع وقوع المنفي بـ"لَمْ" حالًا، ولكان المنفي بـ"لَمَّا" أَوْلَى منه بذلك؛ لأن "لم" تَنْفِي "فَعَلَ"، و"لَمَّا" تَنْفِي "قَدْ فَعَلَ"، وهذا واضحٌ لا ريب فيه".

(١) السابق: نفسه، وينظر-أيضًا-: التبيين للعكبري ص ٣٨٨، وائتلاف النصرة ص ١٢٥.
(٢) من الآية ٩٠ من سورة النساء.
(٣) ينظر: المقتضب ١٢٤/٤، والأصول ٢٥٥/١، والإنصاف ص ٢١٤، والتبيين ص ٣٨٨، وأثر الأخفش في الكوفيين ص ٢٩٥.
(٤) ارتشاف الضرب ١٦١٠/٣.
(٥) شرح التسهيل ٣٧٣/٢.

١٣- رافع الاسم الواقع بعد أدوات الشرط والتحضيض[١]

اختلف النحويون في الاسم المرفوع بعد أدوات الشرط والتحضيض، فذهب جمهور البصريين إلى أنه مرفوع بفعل محذوف، وأجاز الأخفش وبعض الكوفيين أن يكون مرفوعًا بالابتداء.

قال الإربلي[٢]: "وقوله[٣]: (وإن ارتفع فعلى الفعل، لا على الابتداء) أي: لو ارتفع هذا الاسم بعد هذه الحروف هاهنا لكان ارتفاعه على الفعل، أي: بفعل مضمر قبله يرتفع به على أنه فاعله، أو قائم مقام فاعله، نحو: إِنْ زَيْدٌ رَأَيْتُهُ أَهَنْتُهُ، وإِنْ عَمْرٌو مَرَرْتُ به أَكْرَمْتُهُ، أي: إِنْ رُئِيَ زَيْدٌ رَأَيْتُهُ أَهَنْتُهُ، وإِنْ جُووِزَ عَمْرٌو مَرَرْتُ به أَكْرَمْتُهُ، وكذا سائرها، ويجوز إنشاد هذا البيت برفع "مُنْفِسًا"[٤] على تقدير: إِنْ هَلَكَ مُنْفِسٌ أَهْلَكْتُهُ، وقد أَنْشَدُوا:

إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بِلَالٌ بَلَغْتِهِ[٥]

---

(١) ينظر في هذه المسألة: الكتاب ٣/١١٠: ١١٤، والمقتضب ٢/٧٤، ٧٦، ٣/١٧٧، وشرح الكتاب للسيرافي ٣/٣٢٠، والتعليقة ١/١١٦، ٢/٢٢٢، وكتاب الشعر ٢/٤٨٦، والمسائل البغداديات ص ٤٥٧، ٤٦٣، والخصائص ٢/٣٨٠، والمقتصد ١/٢٢٤، وأمالي ابن الشجري ٢/٨٢، والإنصاف ٢/٦٢٠، وشرح الكتاب لابن خروف ص ١٩٥: ١٩٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٩٦، ٩/١٠، والإيضاح في شرح المفصل ١/٥١١، وأمالي ابن الحاجب ١/٢٩٦، وشرح الكافية للرضي ١/١/٥٤٨، والمساعد ١/٥٠٧، ٥٠٨، وأوضح المسالك ٣/١٢٧، وارتشاف الضرب ٣/١٤١١، وأثر الأخفش في الكوفيين ص ١٠٠.

(٢) المنهاج الجلي ١/٦٨١، ٦٨٢.

(٣) يعني الجزولي في المقدمة ص ١٠٠.

(٤) يعني قول الشاعر:

لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنْفِسًا أَهْلَكْتُهُ فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي

وهو للنمر بن تولب في شعره ص ٨٤.

(٥) هذا صدر بيت من الطويل، وهو لذي الرمة، وعجزه:

فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وِصْلَيْكِ جَازِرُ

وهو في ديوانه ١/١٠٤٢، وينظر: الكتاب ١/٨٢، ومعاني القرآن للفراء ١/٢٤١، ومعاني القرآن للأخفش ١/٨٥، والمقتضب ٢/٧٤، وشرح أبيات سيبويه ١/٢٣٦، = =والتعليقة ١/١١٥، والخصائص ٢/٣٨٠، والمفصل ص ٧٥، وشرحه لابن يعيش ٢/٣٠،

برفع "ابن" ونصبه، فالنصب على تقدير: إذا بلغتِ ابنَ أبي موسى، والرفع على تقدير: إذا بُلِغَ ابن أبي موسى.

وقوله: (لا على الابتداء) يريد: ولا يجوز أن يرتفع الاسم بعد هذه الحروف بالابتداء؛ لِمَا مَرَّ من كونها لا يُبْتَدَأُ بعدها الأسماءُ، ولا يليها إلا الأفعالُ".

التحليل والنقد:

من خلال هذا النص نرى أن الإربلي يوافق البصريين فيما ذهبوا إليه من أن الاسم المرفوع الواقع بعد أدوات الشرط والتحضيض فاعل بفعل محذوف.

المذهب الأول: تكلم سيبويه عن ذلك في باب "الحروف التي لا تَقَدَّمُ فيها الأسماءُ الفعلَ"[(١)]، فذكر من ذلك الحروفَ الناصبةَ للأفعال، والحروفَ الجازمةَ للأفعال، وحروفَ الجزاء، ثم قال[(٢)]: "واعلم أن قولهم في الشعر: إنْ زيدٌ يَأْتِكَ يَكُنْ كذا، إنما ارتفع على فِعْلٍ هذا تفسيره، كما كان ذلك في قولك: إنْ زيدًا رأيتَهُ يكن ذلك؛ لأنه لا تبتدأ بعدها الأسماء، ثم يُبْنَى عليها".

وقال المبرد[(٣)]: "و"إذا" لا يقع بعدها إلا الفعل، نحو: آتيك إذا جاء زيدٌ...، فأما امتناع الابتداء والخبر من "إذا" فلأن "إذا" في معنى الجزاء، والجزاء لا يكون إلا بالفعل، ألا تراها تحتاج إلى الجواب كما تحتاج حروف الجزاء؟".

وقال السيرافي[(٤)]: "والذي عند أصحابنا البصريين أن الاسم الذي بعد "إنْ" يرتفع بإضمار فعل ما ظهر تفسيره، كأنه قال: وإن استجارك أحد من المشركين استجارك، والفعل الذي بعد "أحد" تفسير المضمر الفعل".

٩٦/٤، واللسان: خيل ٢٩٩/١١، والمغني ص ٣٥٥، وشرح شواهد المغني ٦٦٠/٢، والخزانة ٣٢/٣، ٣٤، ٣٥، ٣٧.

(١) الكتاب ١١٠/٣: ١١٢.

(٢) الكتاب ١١٣/٣، ١١٤.

(٣) المقتضب ١٧٧/٣.

(٤) شرح الكتاب ٣٢٢/٣.

المذهب الثاني: ذهب الكوفيون والأخفش-في المشهور عنه-إلى أن الاسم المرفوع بعد أدوات الشرط والتحضيض مرفوع بالابتداء، واختاره ابن الحاجب وابن مالك(١).

وقد وقفت على نص للأخفش في معاني القرآن يجيز فيه الوجهين، وهو قوله(٢): "وقال: ﴿**وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ**﴾(٣) فابتدأ بعد "إِنْ"، وأن يكون رفع "أحد" على فعل مضمر أَقْيَسُ الوجهين؛ لأن حروف المجازاة لا يبتدأ بعدها، إلا أنهم قد قالوا ذلك في "إِنْ" لِتَمَكُّنِهَا وحُسْنِهَا إذا وليتها الأسماءُ، وليس بعدها فعلٌ مجزوم في اللفظ، كما قال:

عَاوِدْ هَرَاةَ وَإِنْ مَعْمُورُهَا خَرِبَا**(٤)

.... وقد زعموا أن قول الشاعر:

أَتَجْزَعُ إِنْ نَفْسٌ أَتَاهَا حِمَامُهَا فَهَلَّا الَّتِي عَنْ بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ(٥)

لا ينشد إلا رفعا، وقد سقط الفعل على شيء من سببه، وهذا قد ابتدئ بعد "إِنْ"، وإن شئت جعلته رفعًا بفعل مضمر".

---

(١) ينظر: الإنصاف ص ٤٩٠، ٤٩٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٧/٤، والإيضاح في شرح المفصل ٥١١/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢١٣/٢، والجنى الداني ص ٣٦٨، وارتشاف الضرب ١٤١١/٣، والمساعد ٥٠٧/١، وغيرها من المصادر السابقة في تخريج المسألة.

(٢) معاني القرآن ٣٥٤/١.

(٣) من الآية ٦ من سورة التوبة.

(٤) هذا صدر بيت من البسيط، وعجزه:

وَأَسْعِدِ اليَوْمَ مَشْغُوفًا إِذَا طَرِبَا

ولم أقف على قائله، وينظر: الكتاب ١١٢/٣، والمقتضب ٧٤/٢، والأصول ٢٣٢/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٣٢١/٣، والنكت للأعلم ٧٥٧/٢، وتحصيل عين الذهب ص ٤٢٧، واللسان: هرا ٣٦١/١٥، والمقاصد الشافية ٥٥٣/٢، والخزانة ٣٩/٩.

(٥) البيت من الطويل، لزيد بن رزين بن المُلَوَّحِ الحارثي في المؤتلف والمختلف ص ٢٥٠، ونُسِبَ لرجل من محارب، ينظر: المحتسب ٢٨١/١، وشرح الكتاب لابن خروف ص ١٦٧، وشرح التسهيل لابن مالك ١٤٠/٢، وارتشاف الضرب ١٧٢٨/٤، ٢٤٣٣/٥، والجنى الداني ص ٢٤٨، والمساعد ٢٦٨/٢، والمغني ص ١٩٨، والتصريح ٦٥٤/١، والهمع ٣٣٩/٢، وشرح شواهد المغني ٤٣٦/١، والخزانة ١٤٤/١٠، وشرح أبيات المغني ٢٤٢/٣، ٣٠٥.

فنلحظ في هذا النص أن الأخفش يوافق سيبويه والجمهور في أن حروف المجازاة لا بعدها المبتدأ، ولكنه مع ذلك يجيز في الاسم المرفوع بعد "إن" أن يرتفع بالابتداء، خصوصًا إذا لم يكن الفعل بعدها يظهر فيه الإعراب.

ولكن المشهور عن الأخفش هو ما حكاه عنه كثير من النحويين، قال الأنباري[1]: "ذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع بعد "إِنْ" الشرطية نحو قولك: إِنْ زَيْدٌ أتاني آتِهِ، فإنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل...، وحُكِيَ عن أبي الحسن الأخفش أنه يرتفع بالابتداء".

وقال ابن الشجري[2]: "وأبو الحسن الأخفش يرفع الاسم الواقع بعد "إذا" هذه بالابتداء، وهو قول ضعيف".

ولكنَّ ابن مالك يفرق بين "إِذَا" وغيرِها من أدوات الشرط، فيرى أن "إذا" ليست كـ"إن" الشرطية، فقال[3]: "واختار الأخفش ما أوجبه سيبويه، وأجاز مع ذلك جَعْلَ المرفوع بعد "إذا" مبتدأ، وبقوله أقول؛ لأن طلب "إِذَا" للفعل ليس كطلب "إِنْ"، بل طلبها له كطلب ما هو بالفعل أَوْلَى مما لا عمل له فيه، كهمزة الاستفهام، فكما لا يلزم فاعلية الاسم بعد الهمزة، لا يلزم بعد "إذا"، ولذلك جاز أن يقال: إذا الرجلُ في المسجد فظُنَّ به خَيْرًا".

(١) الإنصاف ص ٤٩٠.
(٢) أمالي ابن الشجري ٨٢/٢.
(٣) شرح التسهيل ٢١٣/٢.

وقال ابن عقيل حاكيًا رأي الأخفش وابن مالك[1]: "وقد تغني ابتدائيةُ اسمٍ بعدَها [يعني: بعد "إِذَا"] عن تقدير فعلٍ، وفاقًا للأخفش، فيجوز عندهما: إِذَا زَيْدٌ قائمٌ فقُمْ، وقد استدل على ذلك بقوله:

إِذَا بَاهِلِيٌّ تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا، فَذَاكَ الْمُذَرَّعُ[2]".

وقد أجاز ابن الحاجب كلا الرأيين متأثرا فيما يبدو بكلام الأخفش السابق، فقد ذكر قول الشاعر:

ومِنْ فَعَلَاتِي أَنَّنِي حَسَنُ القِرَى إِذَا اللَّيْلَةُ الشَّهْبَاءُ أَضْحَى جَلِيدُهَا[3]

ثم قال[4]: "(إذا) هاهنا ظرف فيه معنى الشرط، والليلة الشهباء تُقَدَّرُ على وجهين، أحدهما: مذهب سيبويه، وهو أنه مرفوع بفعل مقدر، دَلَّ عليه ما بعده...، والوجه الثاني: قول الأخفش: أن يكون مبتدأ، ما بعده من الفعل خبره".

غير أن ابن الحاجب أشار إلى التزام أن يكون خبر المبتدأ حينئذ فعلًا، فقال[5]: "والتزموا الفعل خَبَرًا؛ تنبيهًا على اقتضاء "إِذَا" للشرط...، وكِلَا القولين سائغ، فالأَوْلَى تجويزهما من غير رَدٍّ لأحدهما"

(١) المساعد ٥٠٧/١، ٥٠٨.

(٢) البيت من الطويل، للفرزدق في ديوانه ٦٧/٢، وينظر: الكامل للمبرد ٦٥١/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢١٣/٢، واللسان: ذرع ٩٣/٨، والجنى الداني ص ٣٦٨، والمغني ص ١٢٧، وأوضح المسالك ١٢٧/٣، والمقاصد الشافية ٩٤/٤، والمقاصد النحوية ٤١٤/٣، والتصريح ٧٠١/١، والهمع ١٣٣/٢، وشرح شواهد المغني ٢٧٠/١.

(٣) البيت من الطويل، لعبد الواسع بن أسامة، ينظر: المفصل ص ٣٥٢، وشرحه لابن يعيش ١٠٣/٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٤٢/١، والإيضاح في شرح المفصل ٨٢/٢، والتذييل والتكميل ١٣٩/٤، والهمع ٣٦٨/١.

(٤) أمالي ابن الحاجب ٢٩٦/١.

(٥) السابق: نفسه.

وقد استدل أصحاب هذا القول بأدلة سماعية، ذكر الإربلي بعضها فيما سبق، ومنها ما ورد في نصوص العلماء السابقة.

وقد خَرَّجَ البصريون الشواهد التي استدل بها الأخفش والكوفيون على إضمار فعل بعد أدوات الشرط والتحضيض، وهذا ما صنعه الإربلي في بيت ذِي الرُّمَّةِ، وأما البيت الآخر "فهلا التي...إلخ" فقد خَرَّجَهُ الإربلي على الشذوذ، أو أن "لا" زائدة.

الاختيار والترجيح:

من خلال ما سبق أرى أن الراجح هو ما ذهب إليه الأخفش، وتَابَعَهُ عليه ابنُ الحاجب وابن مالك، وهو جواز وقوع الجملة الاسمية أو الفعلية بعد أدوات الشرط، وخصوصًا "إذا" الشرطية؛ لأنها كما ذكر الرَّضِيُّ[1] ليست عريقة في الشرط كـ"إنْ" و"لَوْ"، ونظرًا لكثرة الشواهد التي استشهد بها أصحاب هذا القول، ولأن ما ذهب إليه البصريون واختاره الإربلي فيه نوع من التحكم، خاصة مع كثرة الشواهد التي استشهد بها الأخفش والكوفيون.

(١) شرح الكافية ٥٤٩/١/١.

١٤-زيادة "أصبح" و"أمسى"[١]

اتفق النحويون على جواز زيادة "كان" بشرطين: أن تكون بلفظ الماضي، وأن تكون بين شيئين متلازمين، لَيْسَا جارًّا ومجرورًا، ولكنهم اختلفوا في زيادة غيرها، فمنعها جمهور البصريين، وأجاز الأخفش والكوفيون زيادة "أصبح" و"أمسى"-أيضًا-، وحكاه بعضهم عن أبي عَلِيٍّ الفارسي، وحُكِيَ عن الفراء إجازته زيادة سائر أفعال الباب إذا لم يُنقَضِ المعنى.

وقد عرض الإربلي هذه المسألة، وذكر رأي البصريين، ثم حكى قول الأخفش، فقال[٢]: "وحُكِيَ عن أبي الحسن زيادةُ "أَصْبَحَ" و"أَمْسَى"، نحو: ما أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا، وما أَمْسَى أَدْفَأَهَا، ورَدَّهُ أبو عُمَرَ وأبو سعيدٍ، وقال: إنه ليس من كتاب سيبويه، وإنما كان حاشيةً في كتابِهِ".

التحليل والنقد:

ذكر الإربلي في نصه السابق أن الأخفش يجيز زيادة "أصبح" و"أمسى"، وهو مذهب الكوفيين-أيضًا-كما تَقَدَّمَ.

أما رأي الأخفش فقد رجعتُ إلى معاني القرآن فلم أقف فيه على ذكر لهذا القول، ولكنه من الأقوال المشهورة عن الأخفش، ونسبه إليه غير واحد من العلماء، قال ابن خروف[٣]: "وتختص "كان" وحدها بالزيادة من بين سائر أخواتها، إلا ما حَكَى الأخفشُ: ما أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا، وما أَمْسَى أَدْفَأَهَا، وهو ثقة فيما نقل".

---

(١) ينظر في هذه المسألة: الأصول ١٠٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥١/٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٠٨/١، ٤١٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٦٢/١، وشرح الكافية الشافية ٤١٣/١، وشرح الكافية للرضي ١٠٤٠/٢/٢، وشرح ابن الناظم ص ١٠٠، وارتشاف الضرب ١١٨٦/٣، والتذييل والتكميل ٢١٢/٤، والمساعد ٢٦٨/١، والمقاصد الشافية ١٩٦/١، والتصريح ١٩١/١، والهمع ٣٨١/١، ومنهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية ص ٢٥٢، وأثر الأخفش في الكوفيين ص ١٤٢.

(٢) المنهاج الجلي ٧٠٩/١.

(٣) شرح جمل الزجاجي ٤٤٣/١.

وقال ابن يعيش[1]: "وقد قالوا: ما أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا، وما أَمْسَى أَدْفَأَهَا، حكى ذلك الأخفش، ولم يَحْكِهِ سيبويه".

وقال الرضي[2]: "وحكى الأخفش زيادة "أصبح" و"أمسى" بعد "ما" التعجب، كـ"كان" في لفظين، وهما: ما أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا، وما أَمْسَى أَدْفَأَهَا".

وقال ابن أبي الربيع[3]: "وحكى الأخفش: ما أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا، وما أَمْسَى أَدْفَأَهَا، قال الجرمي: هذا خطأٌ، فإن صَحَّ ما ذكره الأخفش فـ"أصبح هنا و"أمسى" زائدتان على مذهب أبي عَلِيٍّ في "كان" في قولهم: ما كان أَحْسَنَ زَيْدًا".

وقد احتج أصحاب هذا القول بالقياس، وهو حَمْلُ "أصبح" و"أمسى" على "كان" في جواز زيادتها، قال ابن السراج[4]: "وقد أجاز قوم من النحويين: ما أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا، وما أَمْسَى أَدْفَأَهَا، واحتجوا بأن "أصبح" و"أمسى" من باب "كان".

وأما السماع فالرواية التي تكررت كثيرًا في النصوص السابقة وغيرِها، وهي: ما أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا، وما أَمْسَى أَدْفَأَهَا، ولكن أصحاب هذا القول-وخاصة الفارسي-استشهدوا بشواهد شعرية، منها قول الشاعر:

عَدُوُّ عَيْنَيْكَ وَشَانِيهِمَا أَصْبَحَ مَشْغُولٌ بِمَشْغُولِ[5]

وقول الآخر:

أَعَاذِلَ قُولِي ما هَوِيتِ فَأُوبِي كَثِيرًا أَرَى أَمْسَى لَدَيْكِ ذُنُوبِي[6]

(١) شرح المفصل ١٥١/٧، ١٥٢.
(٢) شرح كافية ابن الحاجب ١٠٤٠/٢/٢.
(٣) البسيط في شرح جمل الزجاجي ٧٥٤/٢.
(٤) الأصول ١٠٦/١.
(٥) البيت من السريع، وهو ليحيى بن عبد الحميد الحِمَّانِيِّ الكوفي، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٢/١، ٣٤٧/٣، وشرح الكافية الشافية ٤١٤/١، وشواهد التوضيح والتصحيح ص ٣٥، وتخليص الشواهد ص ٢٥٢، والهمع ٣٨١/١، والأشموني ١١٨/١.
(٦) البيت من الطويل، لم أقف على قائله، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٦٢/١، وشرح الكافية الشافية ٤١٤/١، وتخليص الشواهد ص ٢٥٢، والهمع ٣٨١/١، والأشموني ١١٨/١.

فقد أجاز الفارسي أن تكون "أصبح" و"أمسى" هنا زائدتين.

وقد ردَّ البصريون تشبيه الأخفش والكوفيين لـ"أصبح" و"أمسى" بـ"كان"، فقال ابن السراج[1]: "ويُفْسِدُ تَشْبِيهَهُمْ ما ظَنُّوهُ أن "أمسى" و"أصبح" أزمنة مؤقتة، و"كان" ليس مؤقتة، ولو جاز هذا في "أصبح" و"أمسى" لأنهما من باب "كان" لجاز ذلك في "أضحى" و"صار" و"ما زال".

وذكر ابن يعيش نحوًا من هذا، ثم قال[2]: "ومن الفرقان بينهما: أن "كان" لا تدل على شيء في الحال، وإنما تدل على ماضٍ، نحو قولك: كان زيدٌ قائمًا، وليس كذلك "أصبح" و"أمسى"، فإنهما يدلان على وجود الأمر في الحال، نحو قولك: أصبح زيدٌ غنيًّا، أي: هو في الحال كذلك".

وأما الشواهد فخرجها البصريون على غير زيادة "أصبح" و"أمسى"، قال ابن عصفور[3]: "وهذا الذي ذهبوا إليه باطل؛ لأن ما جاء مما ظاهره الزيادة فأَنْ يخرج على أنه غير زائد-إن أمكن-حُمِلَ على ذلك، وإلا قيل بزيادته حيث ثبت ذلك فيه، ولا يقاس ذلك".

الاختيار والترجيح:

من خلال ما سبق نجد أن بعض النحويين كالجرمي وأبي سعيدٍ السيرافيِّ يَرُدُّونَ حكاية الأخفش، وحُجَّتُهُمْ أنها ليست في كتاب سيبويه، وإنما كانت حاشيةً في كتابِهِ، وقد تابعهما الإربلي في ذلك.

بينما نجد نحويين آخرين لا يوافقونهم فيما ذهبوا إليه، فابن خروف يذكر أن الأخفش ثقة فيما نقل، وابن أبي الربيع يرى أن "أصبح" و"أمسى" فيما حكاه الأخفش زائدتان على مذهب أبي علي في زيادة "كان".

ولذلك أرى أن ما حكاه الأخفش صحيح، وأنه ثقةٌ فيما حكاه، وأن حكايته لا تُرَدُّ بأنها ليست في كتاب سيبويه، فإن كتاب سيبويه لم يُحِطْ بكل شيء، وأرى كذلك أن استئناس الإربلي بكلام الجرمي والسيرافي لِرَدِّ حكايةِ الأخفش غير مقنع.

(١) الأصول ١/١٠٦.
(٢) شرح المفصل ٧/١٥٢.
(٣) شرح جمل الزجاجي ١/٤١٦.

ويشهد لصحة ما ذهب إليه الأخفش والكوفيون ما ورد من شواهد حُمِلَتْ فيها "أصبح" و"أمسى" على الزيادة.

وأما قول ابن السراج: "ولو جاز هذا في "أصبح" و"أمسى" لأنهما من باب "كان" لجاز ذلك في "أضحى" و"صار" و"ما زال"، فيُرَدُّ عليه بأن هذه الزيادة مقصورةٌ على ما سُمِعَ في "أصبح" و"أمسى".

وأما كلام ابن يعيش في الفرق بين "كان" وبين "أصبح" و"أمسى" فيُرَدُّ عليه بقول الرضي[1]: "أقول: لو ثبت ما حَكَى الأخفشُ لكان كل منهما مُجَرَّدًا عن الحدث للزمانين، أي: الصبح والمساء، والزمن الماضي، كما كان لفظ "كان" مجردًا للماضي".

(١) شرح كافية ابن الحاجب ٢/٢/١٠٤٠.

١٥-زيادة "مِنْ" في الكلام الموجب[١]

قال الإربلي[٢]: "اعلم أن سيبويه وأكثر أئمة البصرة ليس أبا الحسن يمنعون من زيادة "من" في الإيجاب، فلا يجوز عندهم: قام مِنْ رَجُلٍ، وعندي مِنْ ثَوْبٍ، وركِبْتُ مِنْ فَرَسٍ، على زيادة "مِنْ"، وأجازه أبو الحسن والكوفيون، محتجين بقوله-تعالى-: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾[٣]، ﴿وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾[٤]، وهي عند الأولين للتبعيض؛ إذِ المغفور بعض الذنوب، والمُكَفَّرُ بعض السيئات، وهو ما دون الشرك، وكذا قولهم: قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ، فهي عندهم للتبعيض أو لتبيين الجنس، ومنه قوله-تعالى-: ﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ﴾[٥] "من" الأولى والثانية لابتداء الغاية، والثالثة زيادة عند أبي الحسن والكوفيين، مُؤَوَّلَةٌ عند سيبويه وصَحْبِهِ أَحَدَ التأويلين".

التحليل والنقد:

ذكر الإربلي في نصه السابق مذهبين للعلماء في زيادة "مِنْ"، والحقُّ أن المذاهب في هذه المسألة ثلاثة:

الأول: مذهب البصريين: وهو جواز زيادة "مِنْ" بشرطين، أحدهما: أن يتقدم عليها نفي أو نهي أو استفهام، والثاني: أن يكون مجرورها نكرة.

---

(١) ينظر في هذه المسألة: الكتاب ٢٢٥/٤، ومعاني القرآن للأخفش ١٠١/١، وغيرها من المواضع التي ستذكر بعدُ، والمقتضب ١٣٧/٤، والأصول ٤١٠/١، والإيضاح العضدي ص ١٩٩، وكتاب الشعر ٤٤٤/٢، والمسائل البغداديات ص ٢٤١: ٢٤٤، ٤٠٥، والمقتصد ٨٢٤/٢، وأسرار العربية ص ٢٥٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢/٨: ١٤، والإيضاح في شرح المفصل ١٤٣/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١٣٨/٣، وشواهد التوضيح ص ١٢٥، وشرح الكافية للرضي ٧٥٨/٢/١، ١١٤٣/٢/٢، ورصف المباني ص ٣٢٤، وارتشاف الضرب ١٧٢٣/٤، والجنى الداني ص ٣١٦، والتصريح ٨/٢، ومنهج الأخفش في الدراسة النحوية ص ٢٣٨، وأثر الأخفش في الكوفيين ص ٣٢٧.

(٢) المنهاج الجلي ٧٩٧/١، ٧٩٨.

(٣) من الآية ٣١ من سورة الأحقاف، ومن الآية ٤ من سورة نوح.

(٤) من الآية ٢٧١ من سورة البقرة.

(٥) من الآية ٤٣ من سورة النور.

والثاني: مذهب الكوفيين: وهو جواز زيادتها في الكلام الموجب، لكن بشرط تنكير مجرورها.

والثالث: مذهب الأخفش والكسائي وهشام بن معاوية، واختاره ابن مالك، وهو جواز زيادتها مطلقًا بدون شروط.

ولكن الإربلي دمج مذهب الأخفش والكوفيين، وجعلهما مذهبا واحدًا، والحقُّ أنهما مختلفان كما تقدم.

المذهب الأول: ذهب البصريون إلى جواز زيادة "مِنْ" بالشرطين السابق ذكرهما، قال سيبويه(١):"وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيمًا، ولكنها توكيدٌ بمنزلة "ما"، إلا أنها تَجُرُّ؛ لأنها حَرْفُ إضافةٍ، وذلك قولك: ما أتاني مِنْ رَجُلٍ، وما رأيتُ مِنْ أَحَدٍ، ولو أَخْرَجْتَ "مِنْ" كان الكلام حسنًا، ولكنه أَكَّدَ بـ"مِنْ"؛ لأن هذا موضع تبعيض".

وقال المبرد(٢): "وأما الزائدة التي دخولها في الكلام كسقوطها فقولك: ما جاءني مِنْ أَحَدٍ، وما كَلَّمْتُ مِنْ أَحَدٍ، وكقول الله-عَزَّوَجَلَّ-: ﴿أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾(٣)، إنما هو "خَيْرٌ"، ولكنها توكيد، ومثل ذلك قول الشاعر:

جَزَيْتُكِ ضِعْفَ الوُدِّ لَمَّا اسْتَتَبْتِهِ وَمَا إِنْ جَزَاكِ الضِّعْفَ مِنْ أَحَدٍ قَبْلِي(٤)

فهذا موضع زيادتها، إلا أنك دَلَلْتَ فيه على أنه للنكرات دون المعارف".

وقال المبرد-أيضًا-(٥): "... وذلك قولك: ما جاءني من أحد إلا زيدٌ، على البدل؛ لأن "مِنْ" زائدة، وإنما تزاد في النفي، ولا تقع في الإيجاب زائدًة".

واختار مذهبَ ابن السراج والنحاس والسيرافي والهروي وأكثر النحويين(١).

---

(١) الكتاب ٤/٢٢٥، وينظر-أيضًا-:٢/١٣٠، ٢٧٥، ٢٧٦، ٣١٥، ٣١٦.

(٢) المقتضب ٤/١٣٧، ١٣٨، وينظر-أيضًا-:٤/٥٢، ٤٢٠.

(٣) من الآية ١٠٥ من سورة البقرة.

(٤) البيت من الطويل لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١/٨٨، والرواية فيه:"لَمَّا اشْتَكَيْتِهِ"، وينظر: مجاز القرآن ١/٤٩، ٣٣٦، ٢/٣١، ٢٣٢، واللسان: ضعف ٩/٢٠٤، والمقاصد النحوية ١/٤٥٥، ٢/٣٨٩، وشرح شواهد المغني ٢/٦٧١، وخزانة الأدب ١١/٢٤٧.

(٥) المقتضب٤/٤٢٠ .

المذهبان: الثاني والثالث: ذهب الكوفيون إلى جواز زيادة "مِنْ" بشرط واحد، وهو تنكير مجرورها فقط[٢]، واختاره ابن جني[٣]، وذهب الأخفش والكسائي وهشام[٤] إلى جواز زيادتها مطلقًا بدون شروط.

وقد صَرَّحَ الأخفش بمذهبه في أكثر من موضع من كتابه "معاني القرآن"، فيقول مثلًا[٥]: "وأما قوله: ﴿يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا﴾[٦]، فدخلت فيه "مِنْ" كنحو ما تقول في الكلام: أهل البصرة يأكلون من البُرِّ والشَّعِيرِ، وتقول: ذهبتُ فأصبتُ من الطعام، تريد: شيئًا، ولم تذكر الشيء، كذلك: ﴿يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الأَرْضُ﴾ شيئًا، ولم يذكر الشيء، وإن شئت جعلته على قولك: ما رأيتُ من أحدٍ، تريد: ما رأيت أحدًا، وهل جاءك من رجلٍ؟، تريد: هل جاءك رجلٌ؟، فإن قلتَ: إنما يكون هذا في النفي والاستفهام فقد جاء في غير ذلك، قال: ﴿وَنُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾[٧]، فهذا ليس باستفهامٍ ولا نَفْيٍ، وتقول: زَيْدٌ مِنْ أَفْضَلِهَا، تريد: هو أَفْضَلُهَا، وتقول العرب: قد كان مِنْ حَدِيثٍ فَخَلِّ عَنِّي حتى أذهبَ، يريدون: قد كان حديثٌ".

---

(١) ينظر: الأصول ٤١٠/١، وإعراب القرآن للنحاس ٢٣١/١، وشرح الكتاب للسيرافي ٩٤/١، والأزهية ص ٢٢٧، والمقتصد ٨٢٤/٢، وأسرار العربية ص ٢٥٩، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٨٤/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣/٨، والبسيط فى شرح جمل الزجاجى ٨٤١/٢، وارتشاف الضرب ١٧٢٣/٣، والمغني ص ٤٢٥، والتصريح ٨/٢، والهمع ٣٧٩/٢.

(٢) ينظر مذهبهم في: معاني القرآن للفراء ٢٥٦/٢، ٢٥٧، والخصائص ١٠٦/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٨٥/١، وشرح الكافية للرضى ١١٤٣/٢/٢، ورصف المباني ص ٣٢٤، وارتشاف الضرب ١٧٢٣/٤، وغيرها من المصادر السابقة في تخريج المسألة.

(٣) الخصائص ١٠٦/٣.

(٤) ينظر قول الكسائي وهشام في الأزهية للهروي ص ٢٢٨، ٢٢٩، وشرح التسهيل لابن مالك ١٣٩/٣، وغيرهما من المصادر السابقة في تخريج المسألة.

(٥) معاني القرآن ١٠٥/١.

(٦) من الآية ٦١ من سورة البقرة.

(٧) من الآية ٢٧١ من سورة البقرة، وهذه قراءة نافع وحمزة والكسائي وابن كثير وأبي عمرو وأبي بكر عن عاصم، وقرأ بها-أيضًا-يعقوب وابن محيصن وعاصم الجحدري واليزيدي وقتادة وابن أبي إسحاق، ينظر: السبعة لابن مجاهد ص ١٩١، والتيسير ص ٨٤، وحجة أبي زرعة ص ١٤٧، والنشر ٢٣٦/٢، وإتحاف فضلاء البشر ٤٥٦/١.

ومما استدل به الأخفش -أيضًا- قوله -تعالى-: ﴿لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾(١)، وقوله -تعالى-: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾(٢)، وقوله -تعالى-: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَأِ الْمُرْسَلِينَ﴾(٣)، وقوله -تعالى-: ﴿وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا﴾(٤)، وقوله -تعالى-: ﴿تِلْكَ الْقُرَى نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَائِهَا﴾(٥)، وقوله -تعالى-: ﴿وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾(٦).

وقد اختار الفارسي مذهب الأخفش وصَحَّحَهُ(٧)، كما اختاره ابن مالك، وقَوَّاهُ بأن السماع قد ثبت به، فقال(٨): "وأجاز أبو الحسن الأخفش وقوعها في الإيجاب وجَرَّهَا المعرفةَ، وبقوله أقول؛ لثبوت السماع بذلك نظمًا ونثرًا، فمن النثر قوله -تعالى-: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَأِ الْمُرْسَلِينَ﴾(٩)، وقوله -تعالى-: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ﴾(١٠)....، وقول عائشة -رضي الله عنها-: "إِنَّ رَسُولَ اللهِ -ﷺ- كان يُصَلِّي جَالِسًا، فَيَقْرَأُ وَهُوَ جَالِسٌ، فإذا بَقِيَ مِنْ قِرَاءَتِهِ نَحْوًا مِنْ كَذَا(١١)"...، أخرجه البخاري، وضَبَطَهُ بِضَبْطِهِ مَنْ يُعْتَمَدُ عليه بنصب "نَحْوًا" على زيادة "مِنْ"، وجعل "قِرَاءَتَهُ" فاعلا ناصبًا "نَحْوًا"، والأصل: فَإِذَا بَقِيَ قِرَاءَتُهُ نَحْوًا مِنْ كَذَا، ومن النظم المتضمن زيادة "مِنْ" في الإيجاب قول عُمَرَ بنِ أبي ربيعة:

(١) من الآية ٨١ من سورة آل عمران، وينظر: معاني القرآن للأخفش ٢٢٥/١.
(٢) من الآية ٤ من سورة المائدة، وينظر: معاني القرآن للأخفش ٢٧٦/١.
(٣) من الآية ٣٤ من سورة الأنعام، وينظر معاني القرآن للأخفش ٢٩٨/١.
(٤) من الآية ١٤٦ من سورة الأنعام، وينظر: معاني القرآن للأخفش ٣١٦/١.
(٥) من الآية ١٠١ من سورة الأعراف، وينظر: معاني القرآن ٣٣٣/١.
(٦) من الآية ٥ من سورة فصلت، وينظر: معاني القرآن للأخفش ٥٠٤/٢.
(٧) كتاب الشعر ٤٤٤/٢.
(٨) شرح التسهيل ١٣٨/٣، ١٣٩، وينظر -أيضًا-: شرح الكافية الشافية ٧٩٨/٢، ٧٩٩، وشواهد التوضيح والتصحيح ص ١٢٥: ١٢٨.
(٩) من الآية ٣٤ من سورة الأنعام.
(١٠) من الآية ٣١ من سورة الكهف.
(١١) ينظر في هذه التأويلات: الأزهية ص ٢٢٨، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤/٨، والإيضاح لابن الحاجب ١٤٤/٢، وشرح الكافية للرضي ١١٤٤/٢/٢، والبسيط لابن أبي الربيع ٨٤٣/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٨٥/١، والهمع ٣٨٠/٢، وغيرها من المصادر السابقة في تخريج المسألة.

وَيَنْمِي لَهَا حُبُّهَا عِنْدَنَا فَمَا قَالَ مِنْ كَاشِحٍ لَمْ يَضُرُّ(١)

أراد: فما قال كَاشِحٌ لَمْ يَضُرُّ، ومنه قول الآخر:

لَمَّا بَلَغْتُ إِمَامَ العَدْلِ قُلْتُ لَهُمْ قَدْ كَانَ مِنْ طُولِ إِدْلاَجِي وَتَهْجِيرِي(٢)

أراد: قَدْ كَانَ طُولُ إِدْلاَجِي وَتَهْجِيرِي".

وقد خَرَّجَ البصريون الشواهد التي استشهد بها الأخفش والكوفيون على أن "مِنْ" فيها للتبعيض أو لابتداء الغاية، وقد ذكر الإربلي بعض هذه التخريجات في نصه السابق، كما أن في مصادر دراسة هذه المسألة إفاضةً في هذه التخريجات، ولكنها تأويلاتٌ لا تبعد عن التكلف في أغلبها.

الاختيار والترجيح:

من خلال ما سبق أرى أن الراجح مما سبق هو ما ذهب إليه الأخفش والكسائي وهشام، وهو جواز زيادة "مِنْ" في الكلام بدون شروط إذا كان السياق يدل على ذلك؛ لكثرة الشواهد التي استشهد بها الأخفش ومن وافقه، أما تخريجات الإربلي التي حكاها عن جمهور البصريين فهي لا تخلو في أغلبها من التكلف.

(١) البيت من المتقارب، لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ١٠٤، وينظر: شواهد التوضيح ص ١٢٦، والجني الداني ص ٣١٨، ومغني اللبيب ص ٤٢٨، وشرح شواهد المغني ٧٣٨/٢، ٧٣٩، وشرح أبيات المغني ٣٢٩/٥، ٣٣٣.

(٢) البيت من البسيط لجرير يمدح يزيد بن عبد الملك، وهو في ديوانه ١٤٧/١، وينظر: شواهد التوضيح ص ١٢٧.

١٦-"رُبَّ" بين الاسمية والحرفية

ذهب البصريون إلى أن "رُبَّ" حرف جر زائد، وذهب الأخفش والكوفيون إلى أنه اسم(١).

وقد ذكر الإربلي هذا الخلاف، فقال(٢): "وموضع "رُبَّ" مع المجرور بها نصب بالفعل بعدها، كما أن موضع الباء من قولك: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ.. نصب(٣)، وذهب أبو الحسن إلى أن "رُبَّ" اسم، واستدل عليه بقول الشاعر:

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ، وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ(٤)

فأخبر عنها بقوله: "عار"، وعند الجمهور أن المبتدأ محذوف".

التحليل والنقد:

(١) ينظر في هذه المسألة: الكتاب ١٦١/٢، ١٦٩، والمقتضب ٥٧/٣، ٦٥، والأصول ٤١٨/١، والإنصاف ص ٣١٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٧/٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٧٧/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٧٥/٣، وشرح الكافية للرضي ١١٧٥/٢/٢، والبسيط لابن أبي الربيع ٨٦٠/٢، وارتشاف الضرب ١٧٣٧/٤، والجنى الداني ص ٤٣٨، والمساعد ٢٨٤/٢، والمغني ص ١٨٢، والهمع ٣٤٦/٢، وائتلاف النصرة ص ١٤٤.

(٢) المنهاج الجلي ٨١٠/١، ٨١١.

(٣) اختلف النحويون في محل "رب" مع مجرورها، فذهب الزجاج وبعضهم إلى ما اختاره المصنف هنا، وذهب أكثرهم إلى أن المجرور بها لا يكون محلُّه النصبَ دائمًا، بل يُحْكَمُ على موضعها على حسب العامل بعدها، فهو في محل رفع على الابتدائية في نحو: رُبَّ رجلٍ صالحٍ عندي، وفي محل نصب على المفعولية في نحو: رُبَّ رجلٍ صالحٍ لقيتُ، وفي محل رفع أو نصب على الاشتغال في نحو: رُبَّ رجلٍ صالحٍ لَقِيتُهُ، وهكذا، ينظر: ارتشاف الضرب ١٧٤٢/٤، والمغني ص ١٨٢.

(٤) البيت من الكامل، لثابت بن قطنة يرثي يزيد بن المهلب، وهو في شعره ص ٤٩، وينظر: المقتضب ٣/ ٦٦، والأزهية ص ٢٦٠، وأمالي ابن الشجري ٤٦/٣، واللباب للعكبري ٣٦٤/١، والمقرب ٢٢٠/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٧٥/٣، والجنى الداني ص ٤٣٩، والمغني ص ٤١، ١٧٩، ٦٥٣، والتصريح ١١٥/٢، والهمع ٣١٦/١، ٣٤٦/٢، وشرح شواهد المغني ٨٩/١، ٣٩٣، والخزانة ٧٩/٩، ٥٦٥، ٥٧٦، ٥٧٧.

ذكر الإربلي هذين المذهبين في "رُبَّ"، وهما مذهب البصريين، وهو أحد قولي الأخفش فيما حُكِيَ عنه، ومذهب الكوفيين والأخفش-في القول الآخر، وهو المشهور عنه-أن "رُبَّ" اسمٌ.

المذهب الأول: ذهب البصريون إلى أن "رُبَّ" حرف جر زائد، قال سيبويه[(١)]: "واعلم أن "كَمْ" في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه "رُبَّ"؛ لأن المعنى واحد، إلا أن "كم" اسمٌ، و"رُبَّ" غير اسمٍ، بمنزلة "مِنْ"، والدليل عليه أن العرب تقول: كَمْ رجلٍ أفضلُ منك، تجعله خَبَرَ (كَمْ)".

وقال-أيضًا-[(٢)]: "وزعم الخليل-رحمه الله-أنه يجوز أن تقول: كَمْ غُلَامًا لك ذَاهِبٌ؟، تجعل "لك" صفةً للغلام، وذاهبًا خَبَرًا لـ"كَمْ"....، ولا يجوز في "رُبَّ" ذلك؛ لأن "كَمْ" اسم، و"رُبَّ" غَيْرُ اسمٍ، فلا يجوز أن تقول: رُبَّ رَجُلٍ لَكَ".

وقال المبرد[(٣)]: "فأما "كم" التي تقع خَبَرًا فمعناها معنى "رُبَّ"، إلا أنها اسمٌ، و"رُبَّ" حرف...، فأما "رُبَّ" إذا قلت: رُبَّ رَجُلٍ أَفْضَلُ منك، فلا يكون له الخبر؛ لأنها حرف خفض، و"كم" لا تكون إلا اسمًا".

وقد اختار مذهبَ البصريين أكثر النحويين[(٤)]، وهو أحد قولي الأخفش في المسألة[(٥)].

المذهب الثاني: ذهب الأخفش في القول المشهور عنه والكوفيون إلى أن "رُبَّ" اسْمٌ، وتابَعَهُم ابنُ الطراوة وتلميذه أبو القاسم السهيليُّ، والرَّضِيُّ[(٦)].

(١) الكتاب ١٦١/٢.
(٢) الكتاب ١٦٩/٢، ١٧٠.
(٣) المقتضب ٥٧/٣، وينظر-أيضًا-: ٦٥/٣، ٦٦.
(٤) ينظر: رصف المباني ص ١٨٨، والجنى الداني ص ٤٣٩، وغيرهما من المصادر السابقة في تخريج المسألة.
(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٧٥/٣، والمساعد ٢٨٤/٢، والجنى الداني ص ٤٣٩.
(٦) تنظر المصادر السابقة، وينظر رأي ابن الطراوة والسهيلي في أمالي السهيلي ص ٧٢، وينظر-أيضًا-: شرح كافية ابن الحاجب للرضي ١١٧٧/٢/٢، وارتشاف الضرب ١٧٣٧/٤، والجنى الداني ص ٤٣٩، والمساعد٢٨٤/٢، والهمع ٣٤٦/٢، وابن الطراوة النحوي للدكتور عياد الثبيتي ص ١٤٢: ١٤٦.

قال السهيلي[1]: "وأجاز الكسائي أن تكون "رب" اسمًا مبتدأ والمرفوع خبرها، وإليه كان يذهب شيخنا أبو الحسين سليمان بن الطراوة السبائي، ومنذ سمعت هذا القول لم أقدر أن أعرج معتقدي عنه، وإن كانوا قد احتجوا أن "رب" حرف لأن حروف الجر لا تدخل عليها كما تدخل على "كَمْ"، فتقول لهم: المانع من ذلك ما تضمنته من معنى "قَلَّ" و"أَقَلَّ"، تقول العرب: قَلَّ رَجُلٌ يقول ذلك، كما تقول: ما يقول ذلك إلا زيدٌ، وحروف الجر لا تدخل في هذا المقام؛ فامتنعت أن تدخل على "رُبَّ"؛ لأن معناها من معنى "قَلَّ"، والله أعلم".

وقال ابن مالك[2]: "وهي حرف عند البصريين، واسمٌ عند الكوفيين والأخفش في أحد قوليه".

وقد احتج الأخفش والكوفيون لمذهبهم بأدلة سماعيةٍ، وأخرى قياسيةٍ، فمن السماع قول الشاعر:

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ، وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ[3]

فقالوا: إن "رُبَّ" مبتدأ، و"عار" خبره[4].

وأما الأدلة القياسية التي استدلوا بها فكثيرة، ومنها[5]:

١. أنها لا تقع إلا في صدر الكلام، وحروف الجر لا تقع في صدر الكلام، وإنما تقع متوسطة؛ لأنها إنما دخلت رابطة بين الأسماء والأفعال.
٢. أنها لا تعمل إلا في نكرة موصوفة، وحروف الجر تعمل في المعرفة والنكرة الموصوفة وغير الموصوفة.
٣. أنها يلزم معها حذف الفعل الذي أوصلته إلى ما بعدها وهذا لا يلزم الحروف.

---

(١) أمالي السهيلي ص ٧٢.
(٢) شرح التسهيل ٣/١٧٥.
(٣) سبق تخريجه.
(٤) ينظر: الهمع ٢/٣٤٦.
(٥) تنظر هذه الأدلة في أسرار العربية ص ٢٦١، ٢٦٢، والإنصاف ص ٣١٩، ٣٢٠، وشرح المفصل ٨/٢٧، وائتلاف النصرة ص ١٤٤، وغيرها من المصادر السابقة في تخريج المسألة.

٤. أنها نقيضة "كَمْ"، و"كَمْ" اسم، فما يقابله اسم، يَدُلُّ عليه أنها جاءت للتكثير مثل "كَمْ".

٥. ومما يدل دلالة ظاهرة على أنها ليست حرفًا: أنه يدخلها الحذف، فيقال: "رُبَ"، قال الله-تعالى-: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾[١] قرئ بالتخفيف والتشديد[٢]، فلما دخلها الحذف دل على أنها ليست بحرف.

وقد رَدَّ البصريون هذه الأدلة التي استشهد بها الأخفش والكوفيون، أما البيت الذي استشهدوا به فخرجوه على ما ذكره الإربلي، فقال المبرد فيه[٣]: "فأما قوله:

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ، وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ

فعلى إضمار "هو"، لا يكون إلا على ذلك، فهذا إنشاد بعضهم، وأكثرهم ينشده: وبعض قتل عار".

وأما الأدلة القياسية للأخفش والكوفيين، فقد ردها البصريون[٤]، أما الأمور الثلاثة الأُوَلُ التي تختلف فيها "رُبَّ" عن بقية حروف الجر، فهي من خصائصها.

فهي لا تقع في صدر الكلام لأن معناها التقليل، وتقليل الشيء يقارب نَفْيَهُ، فشابهت حروف النفي التي لها الصدارة، فوقعت موقعها.

وهي لا تدخل إلا على نكرة؛ لأنها لَمَّا كان معناها التقليل-والنكرة تدل على الكثرة-وجب ألا تدخل إلا على النكرة؛ ليصح فيها معنى التقليل.

---

(١) من الآية الثانية من سورة الحجر.

(٢) قرأ بالتخفيف نافع وعاصم أبو عمرو بخلاف عنه، وأبو جعفر وزِرٌّ بن حبيش، وقرأ الباقون وأبو عمرو بالتشديد، ينظر: السبعة لابن مجاهد ص ٣٦٦، وحجة القراءات لأبي زرعة٣٨٠، والتيسير ص ١٣٥، والنشر ٣٠١/٢، وإتحاف فضلاء البشر ١٧٣/٢.

(٣) المقتضب ٦٦/٣.

(٤) اعتمدت في هذه الردود على الإنصاف ص ٣٢١ وما بعدها، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٧/٨، وشرح التسهيل لابن مالك ١٧٥/٣، وينظر-أيضًا-: المصادر السابقة في تخريج المسألة.

ويجب حذف الفعل الذي تتعلق به للاختصار والإيجاز.

وأما استدلالهم على اسميتها بدخول الحذف فيها، فيردُّ عليه بأن هذا غير لازم؛ لأن بعض الحروف دخلها الحذف، مثل "أنْ" المخففة من "أَنَّ"، و"سَوْ" المحذوفة من "سوف".

وأما حملهم "رُبَّ" على "كَمْ"، فمردود عليه بأن "كم" حُكِمَ لها بالاسمية لأنها قبلت علامات الأسماء، كدخول حرف الجر عليها، نحو: بكم رجلٍ مررت؟، وإضافتها في نحو: كم رجلٍ جاءك، وجواز الإخبار عنها في نحو: كم رجلًا جاءك؟، وهذا غير موجود في "رُبَّ".

وهناك أمر آخر ذكره المبرد، وهو أن "كم" يجوز العطف عليها، بخلاف "رُبَّ"، فقال(١): "ولو قلت: كَمْ رَجُلٍ أتاني لا رَجُلٌ ولا رجلان، كان جيدًا؛ لأنك تعطف على "كم"، ولا يجوز مثل هذا في باب "رُبَّ"؛ لأنها لا يُعْطَفُ عليها".

الاختيار والترجيح:

الذي أراه راجحا مما سبق هو ما ذهب إليه البصريون، وهو أن "رب" حرف جر؛ لأنها لا تقبل شيئا من علامات الأسماء ولا شئيا من علامات الأفعال، ولأنها جاءت لمعنى في غيرها كسائر الحروف، وهو تقليل ما دخلت عليه(٢).

كما أن الأخفش والكوفيين لم يستشهدوا إلا ببيت واحد، وهو مع ذلك مُخَرَّجٌ على إضمار مبتدأ، مع التسليم بهذه الرواية، وإلا فإن له روايةً أخرى، ليست فيها "رُبَّ" أصلًا، بل إن المبرد ذكر أن أكثرهم ينشده هكذا:

وَبَعْضُ قَتْلٍ عَارُ(٣)

وعليها فلا شاهد فيه.

---

(١) المقتضب ٣/٦٥.

(٢) ينظر: الإنصاف ص ٣٢٠.

(٣) تنظر هذه الرواية في المقتضب ٣/٦٦، والجنى الداني ص ٤٣٩، والهمع ٢/٣٤٧، والخزانة ٩/٥٧٧.

١٧- رفع معمول الصفة المشبهة على الفاعلية[١]

ذكر الإربلي صور الصفة المشبهة، ومنها: مسألة تنكير "حَسَنٍ" وإفراد الوجه وتعريفه بالألف واللام في قولهم: زيدٌ حَسَنٌ الوَجْهُ، فقال[٢]: "المسألة الثالثة: مررت برجلٍ حسنٍ الوَجْهُ، بتنوين "حَسَنٍ"، ورفع الوجه، ورفعه عند أبي الحسن على أنه فاعل، وهو مذهب الكوفيين-أيضًا-، كأنه قال: حسنٍ الوجهُ منه، وحذف "منه" للعلم به، وعلى هذا تكون المسألة مُسْتَقْبَحَةً؛ لِخُلُوِّهَا من ذِكْرِ عائدٍ إلى الموصوف في اللفظ، فإنهم لا يَسْتَحْسِنُونَ حَذْفَهُ في الصفة اسْتِحْسَانَهُمْ إِيَّاهُ في الصِّلَةِ؛ لطول الموصول بالصلة، وهو-أيضًا-منفصل، والمنفصل يَقْبُحُ حذفه، ومَنَعَ أبو عَلِيٍّ ذلك، أعني ارتفاع الوجه على أنه فاعل، وقال: ارتفاعه على أنه بَدَلٌ من الضمير في الصفة؛ إِذْ في "حسن" ضمير في هذه المسألة-أيضًا-، كما كان في أختيها".

التحليل والنقد:

ذكر الإربلي في هذا النص رأيين في مسألة: مررت برجلٍ حَسَنٍ الوَجْهُ، الأول: رأي الأخفش والكوفيين، وهو أن الوجه" فاعل بالصفة المشبهة، والثاني: رأي الفارسي، وهو أن الوجه بدل من الضمير المستتر في الصفة المشبهة.

وفي المسألة رأي ثالث للبصريين، وهو يتفق مع ما قاله الأخفش والكوفيون من أن المرفوع فاعل، ولكنهم يخالفونهم في تخريجه، فيرون أن الأصل: مررتُ برجلٍ حسنٍ وَجْهٌ منهُ، ثم أَدْخَلْتَ الألف واللام، وحذفتَ الضمير.

أما رأي الأخفش فقد اجتهدت في البحث عنه فلم أقف عليه، ولكنه متفق مع الكوفيين في هذه المسألة، وقد قال الفراء[٣]: "وقوله: ﴿جَنَّاتِ عَدْنٍ

(١) ينظر في هذه المسألة: معاني القرآن للفراء ٤٠٨/٢، والإيضاح العضدي ص ١٥٤، والمسائل المشكلة ص ١٤١، والإغفال ٥٢٤/٢، ٥٢٩، والمقتصد ٥٤٣/١، وشرح الجمل لابن بابشاذ ص ٢٠٨، وشرح الجمل لابن خروف ٥٦١/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٩/٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٧١/١، وشرح الكافية الشافية ١٠٦٦/٢، والبسيط لابن أبي الربيع ١٠٧٨/٢، وارتشاف الضرب ٢٣٤٧/٥.

(٢) المنهاج الجلي ٩٤٣/١.

(٣) معاني القرآن ٤٠٨/٢.

مُفَتَّحَةً لَهُمُ الأَبْوَابُ﴾[1] ترفع الأبواب لأن المعنى: مفتحة لهم أبوابها، والعرب تجعل الألف واللام خلفا من الإضافة، فيقولون: مررت على رَجُلٍ حَسَنَةٍ العَيْنُ قَبِيحٍ الأَنْفُ، والمعنى: حَسَنَةٍ عَيْنُهُ، قَبِيحٍ أَنْفُهُ".

كما ذهب ابن خروف إلى هذا الرأي، ورَأَى أن سيبويه أجاز مثلَه في باب البدل، فقال[2]: "ويجوز في الرفع: مررت برَجُلٍ حَسَنٍ الوجهُ، بحذف الضمير من الوجه، وإدخال الألف واللام عوضا منه، وهي مسألة الخلاف الذي ذَكَرَ[3] بين البصريين والكوفيين، ولا ينبغي أن يُجْعَلَ بينهما خلاف؛ لأن سيبويه قد جعل الألف واللام عوضا من الضمير في قوله من باب البدل: ضُرِبَ زيدٌ الظهرُ والبطنُ، يريد: ظَهْرُهُ وبَطْنُهُ، ولم يقل: الظَّهْرُ منه، ولا البَطْنُ منه".

وقد ذكر ابن مالك هذه الصورة، وأجازها، فقال[4]: "ونظير: رأيت رَجُلًا جَمِيلًا الوَجْهُ قَوْلُ النابغة:

وَنَأْخُذْ بَعْدَهُ بِذَنَابِ عَيْشٍ أَجَبَّ الظَّهْرُ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ[5]

على رواية من رفع الظَّهْرَ، ويُرْوَى بالنصب، فيكون نظيرَ: رأيت رَجُلًا جَمِيلًا الوَجْهَ، ويُرْوَى بكسر الباء والراء على الإضافة، فيكون نظيرَ: مررت برجلٍ حَسَنِ الوَجْهِ".

وقد اعترض الفارسي على توجيه الأخفش والكوفيين السابق، فقال[6]: "ولم يستحسنوا: مررت بِرَجُلٍ حَسَنٍ الوَجْهُ، ولا: بامرأةٍ حَسَنٍ الوَجْهُ، وأنت تريد

(١) من الآية ٥٠ من سورة ص.
(٢) شرح الجمل ٥٦١/١.
(٣) يعني الزجاجي في الجمل ص ٩٧.
(٤) شرح التسهيل ٩٦/٣، ٩٧.
(٥) البيت من الوافر، في ديوان النابغة ص ١٠٦، وروايته فيه: "وَنُمْسِكُ بَعْدَهُ"، وينظر: الكتاب ١٩٦/١، والمقتضب ١٧٧/٢، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٦٣/١، والمفصل ص ٢٩٤، وأسرار العربيّة ص ٢٠٠، والإنصاف ص ١٠٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٣/٦، ٨٥، وشرح الكافية الشافية ١٠٦٦/٢، ١٦٠٤/٣، واللسان: جبب ٢٤٩/١، ذنب ٣٩٠/١، والمقاصد النحويَة ٥٧٩/٣، ٤٣٤/٤، والخزانة ٥١١/٧، ٣٦٣/٩، ٣٦٥.
(٦) الإيضاح العضدي ص ١٥٤، وينظر-أيضا-: المسائل المشكلة ص ١٤١، والإغفال ٥٢٤/٢، ٥٢٩.

لِمَا ذكرتُ لك من أن الصفة يُحْتاجُ فيها إلى ذِكْرٍ يعود منها إلى الموصوف، ولو استحسنوا هذا الحذف من الصفة كما استحسنوه في الصلة لَمَا قالوا: مررتُ بامرأةٍ حَسَنَةِ الوَجْهِ، وأما قوله-ﷻ-: ﴿جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الأَبْوَابُ﴾[1] فليس على: مُفَتَّحَةً لهم الأبوابُ منها، ولا على أن الألف واللام سَدَّ مَسَدَّ الضمير العائد من الصفة، ولكن الأبواب بدل من الضمير الذي في "مفتحة"؛ لأنك قد تقول: فُتِّحَت الجِنَانُ، إذا فتحت أبوابها، وفي التنزيل: ﴿وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا﴾[2]، فصار بمنزلة قولك: ضُرِبَ زَيْدٌ رَأْسُهُ".

وكلام الفارسي وجيهٌ، ولكن ابن الطراوة رَدَّ تخريجه للآية على البَدَلِ، فقال[3]: "وزَعَمَ [يعني الفارسي] أن الأبواب من قوله: ﴿مُفَتَّحَةً لَهُمُ الأَبْوَابُ﴾ مرتفع على البدل من المضمر في "مُفَتَّحَةً" لا على "مُفَتَّحَةً"؛ لأنه لا عائد فيه على "جَنَّاتِ عَدْنٍ"، وهذا نفسه يلزم في البدل؛ لأن بَدَلَ البَعْضِ والاشْتِمَالِ لا بُدَّ فيه من عائدٍ على الأول، فالذي فَرَّ عنه وَقَعَ فيه".

وأما ابن عصفور والأُبَّذِيُّ فقد رَدَّا رَأْيَ الأخفش والكوفيين ورأيَ الفارسيِّ-أيضًا-، واختار كل منهما رأي البصريين.

أما ابن عصفور فقال[4]: "ومذهب أهل الكوفة أن الألف واللام عوض من الضمير، والأصل عندهم: مَرَرْتُ بالرَّجُلِ الحَسَنِ وَجْهُهُ، فأدخلت الألف واللام على الوجه، وصارت عوضًا من الضمير، وهذا فاسد؛ لأنّه لا وجه لإدخال الألف واللام على المعرفة، وأما على مذهبنا فإنّما أدخلناها على النكرة، والأصل: مررتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهٌ منهُ، ثم أَدْخَلْتَ الألف واللام، وحذفتَ الضمير لفهم المعنى".

ثم ذكر رأيَ الفارسيِّ السابق، ثم قال[5]: "وهذا الذي حَمَلَ الفارسِيَّ على جعل الوجه بدلًا من الضمير ينبغي أَلَّا يُلْتَفَتَ إليه؛ لأنَّه يلزمه أن يجعل الوجه

(١) من الآية ٥٠ من سورة ص.
(٢) من الآية ١٩ من سورة النبأ.
(٣) الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ص ٥٢.
(٤) شرح الجمل ٥٧١/١، ٥٧٢.
(٥) شرح الجمل ٥٧٢/١.

بدلًا من الضمير بَدَلَ بَعْضٍ من كُلٍّ، ولا بُدَّ في بدل البعض من الكل من ضمير يعود على المبدل منه، ولا يجوز حذفه إلا في قليل من الكلام".

وأما الأُبَّذِيُّ فقد ذكر رأي الفارسي في البدل، ثم قال[1]: "وذلك تَكَلُّفٌ؛ إِذْ يَقْبُحُ حذف الضمير من هذا البدل".

ثم ذكر رأيَ الكوفيين، ثم قال[2]: "وهذا فاسد؛ إِذْ يمتنع دخول اللام إِذْ ذاك، فالأصل عند البصريين: حسنٌ وجهٌ منه، ثم عُرِّفَ".

وقد استقبح الإربلي الوجه الذي ذهب إليه الأخفش والكوفيون؛ لخلو الصفة المشبهة من ذكر عائد إلى الموصوف في اللفظ، واختار رأي الفارسي؛ لأنه حكاه وسكت عنه، بما يفهم منه أنه يرتضيه.

الاختيار والترجيح:

مما سبق أرى أن الراجح هو ما ذهب إليه البصريون، وهو ما اختاره ابن عصفور والأبذي؛ لأن رأي الأخفش والكوفيين يَرِدُ عليه أنه لا وَجْهَ لإدخال الألف واللام على المعرفة، وقد استقبح الإربلي هذا الرأي.

وأما رأي الفارسي الذي اختاره الإربلي فيَرِدُ عليه أن هذا البدل لا بُدَّ فيه من ضميرٍ يعود على المبدل منه، ويقبح حذفه.

(١) شرح الجزولية للأبذي ص ٣١٥، السفر الثاني-تحقيق/ سعد مشبب الأسمري.
(٢) السابق ص ٣١٦.

١٨- "ما" في "ما أَفْعَلَهُ" نكرةٌ أم موصولةٌ؟[١]

قال الإربلي[٢]: "اختلف الرجلان في "ما" هذه، فذهب صاحب الكتاب إلى أنها نكرة بمعنى "شيء"، ولا صفة لها، كما أنها في قوله-تعالى-: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾[٣] كذلك، أي: فَنِعْمَ شَيْئًا هِيَ، وذهب أبو الحسن إلى أنها موصولة بمعنى "الذي"، ومذهب سيبويه أَلْيَقُ بباب التعجب؛ إذ التعجب بابُ إبهامٍ لا باب إيضاح وبيانٍ، والإبهام بابه النكرة لا الموصول؛ إذ الصلة مُوَضِّحَةٌ مُعَرِّفَةٌ".

ثم قال الإربلي عقب النص السابق[٤]: "ثم إنهما [يعني سيبويه والأخفش] بعد ذلك اتفقا على أن موضعها رَفْعٌ بالابتداء، غير أن سيبويه يجعل "أَفْعَلَ" بعدها خَبَرَهَا، وفيه ضميرها، والتقدير عنده: شَيْءٌ أَحْسَنَ زَيْدًا، أي: صَيَّرَهُ حَسَنًا، فالهمزة فيه للنقل، وأبو الحسن يجعل "أَفْعَلَ" صِلَتَهَا، وعائدها ضمير الفاعل المستتر فيه، ويقدر الخبر محذوفًا، أي: الذي أَحْسَنَ زيدًا كذا، ولا يظهر هذا المحذوف استغناءً عن ذكره بالعلم به، وسيبويه مُسْتَغْنٍ عن هذا الحذف والتقدير، فيترجح مذهبه-أيضًا-من هذا الوجه".

التحليل والنقد:

ذكر الإربلي في هذه النص الخلاف بين سيبويه والأخفش في "ما" التعجبية، والحق أن المسألة فيها أربعة مذاهب، ثلاثة منها نسبت للأخفش:

المذهب الأول: لجمهور البصريين، وهو ما حكاه الإربلي عن سيبويه هنا، وهو أحد أقوال الأخفش في المسألة.

---

(١) ينظر في هذه المسألة: الكتاب ٧٢/١، ٧٣، والمقتضب ١٧٣/٤: ١٧٧، والأصول ٩٩/١، وشرح الجمل لابن بابشاذ ص ٢١٢، وأمالي ابن الشجري ٥٥٣/٢، وشرح المفصل ١٤٩/٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٨٢/١، والتبيين للعكبري ص ٢٨٢ م ٤١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣١/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠٨١/٢، وشرح الكافية للرضي ١٠٩٥/٢/٢، والارتشاف ٢٠٦٥/٥، والجنى الداني ص ٣٣٧، والمساعد ١٤٨/٢، والمغني ص ٣٩٢، والتصريح ٥٨/٢، ومنهج الأخفش الأوسط ص ٣٩٤، وأثر الأخفش في الكوفيين ص ٣٩١.

(٢) المنهاج الجلي ٩٦٨/١.

(٣) من الآية ٢٧١ من سورة البقرة.

(٤) المنهاج الجلي ٩٦٨/١.

المذهب الثاني: أنها نكرة موصوفة، وفعل التعجب صفتها، وقد حُذف الخبر وجوبًا، وهو القول الثاني للأخفش في المسألة.

المذهب الثالث: أنها اسم موصول مبتدأ، وفعل التعجب صلته، وقد حذف خبره وجوبًا-أيضا-، وهو القول الثالث للأخفش في المسألة، وبه قال بعض الكوفيين.

المذهب الرابع: أنها استفهامية دخلها معنى التعجب، وهو قول الفراء وابن درستويه، وحُكِيَ عن الكوفيين.

المذهب الأول: مذهب البصريين، وقد ذكره الإربلي في نصه السابق، وقال سيبويه[1]: "... وذلك قولك: ما أَحْسَنَ عَبْدَ اللهِ، زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شَيْءٌ أَحْسَنَ عَبْدَ اللهِ، ودخله معنى التعجب".

ثم قال سيبويه[2]: "ونظيرُ جَعْلِهِمْ "ما" وحدها اسمًا قولُ العربِ: إني مِمَّا أَنْ أَصْنَعَ، أي: مِن الأمر أَنْ أَصْنَعَ، فجُعِلَ "ما" وحدها اسمًا، ومثل ذلك: غَسَلْتُهُ غَسْلًا نِعِمَّا، أي: نِعْمَ الغَسْلُ".

والأخفش في معاني القرآن موافق لمذهب البصريين في هذه المسألة، فقد قال[3]: "وقال: ﴿إِنَّ اللهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾[4] فـ"ما" هاهنا اسم، وليست له صلة...، ولكنْ تَجعَلُ "ما" اسما وحدها، كما تقول: غسلته غسلا نعما، تريد به: نعم غسلا".

وقد شَبَّهَ الأخفش "ما" مع "نِعْمَ" بـ"ما" التعجبية، فقال[5]: "ومثلُ: ما أَحْسَنَ زَيْدًا، "ما" هاهنا وحدها اسم".

وقد ذكر المبرد حجة البصريين في اعتبار "ما" نكرةً غَيْرَ موصوفة، وهو ما فيها من الإبهام، فأشبهت الجزاء والاستفهام، ثم قال[1]: "فالمعنى من الإبهام الذي

(١) الكتاب ٢/٧٢.
(٢) الكتاب ٢/٧٣.
(٣) معاني القرآن ١/٣٩.
(٤) من الآية ٥٨ من سورة النساء.
(٥) السابق: نفسه.

يكون في الجزاء والاستفهام كذلك هو في التعجب؛ لأنك إذا قلت: ما أحسن زيدًا، فقد أبهمت ذاك فيه، ولم تَخْصُصْ".

وهذا ما ذكره ابن السراج وغيره في الاحتجاج لمذهب البصريين، وذكر ابن الشجري وغيره أن قول البصريين أَرْجَحُ لأنه لا يحتاج إلى تَقْدِيرِ خَبَرٍ[٢]، وهو ما قاله الإربلي -أيضًا-، كما ذكر ابن عصفور أن الذي سَوَّغَ الابتداء بـ"ما" وإن كانت نكرة هو ما دخلها من معنى التعجب[٣].

المذهب الثاني: أنها نكرة موصوفة، وفعل التعجب صفتها، وقد حُذف الخبر وجوبا -أيضا-، وقد نُسِبَ للأخفش -أيضًا- كما سبق، قال ابن يعيش[٤]: "وحَكَى ابنُ دُرُسْتُوَيْهِ أن الأخفش كان يقول مَرَّةً: "ما" في التعجب بمنزلة "الذي"، إلا أنه لم يُؤْتَ لها بصلة، ومَرَّةً يقول: هي الموصوفة، إلا أنه لم يُؤْتَ لها بصفة، وذلك لِمَا أُرِيدَ فيها من الإبهام، والفعل بعدها وما اتصل به في موضع الخبر، وهذا قريب من مذهب الجماعة".

المذهب الثالث: وهو الذي نسبه الإربلي للأخفش، وهو أن "ما" اسمٌ موصولٌ مبتدأ، وهو واحد من ثلاثة أقوالٍ للأخفش في المسألة كما تقدم، وبه قال بعض الكوفيين.

وقد ذكر المبرد هذا الرأي بغير عزو في المقتضب[٥]، وأما ابن السراج فقد صرح بنسبته للأخفش، فقال[٦]: "وقال الأخفش: إذا قلت: ما أحسن زيدًا، فـ"ما" في موضع "الذي"، و"أحسن زيدًا" صلتها، والخبر محذوف".

كما حكى ابن يعيش هذا القول عن الأخفش، وذكر أنه المشهور من قوله، ثم قال[١]: "وعليه جماعة من الكوفيين".

---

(١) المقتضب ١٧٣/٤.

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري ٥٥٣/٢، والتبيين للعكبري ص ٢٨٣، وغيرها من المصادر السابقة في تخريج المسألة.

(٣) ينظر: الأصول ٩٩/١، وشرح المفصل ١٤٢/٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٨٣/١،

(٤) شرح المفصل ١٤٩/٧.

(٥) المقتضب ١٧٧/٤.

(٦) الأصول ١٠٠/١.

وحكاه جَمْعٌ من النحويين عن الأخفش، وبعضهم نسبه لبعض الكوفيين- أيضًا-[٢].

وقد احتجَّ الأخفش ومن وافقه من الكوفيين بما يأتي:

١-أن "ما" لا يجوز أن تكون اسمًا تامًّا إلا في الشرط أو الاستفهام، أو يلزمها النعت[٣].

٢-أن الْتِزَامَ حَذْفِ الخَبَرِ هنا له نظائرُ، قال ابن السراج[٤]: "واحتج من يقول هذا القول بقولك: حَسْبُكَ؛ لأن فيه معنى النهي، ولَمْ يُؤْتَ له بِخَبَرٍ".

٣-ما ذكره ابن مالك من احتجاج الأخفش، حيث قال[٥]: "فيتحصل- أيضًا-بقوله هذا إفهام وإبهام، فحصول الإفهام بذكر المبتدأ وصلته، وحصول الإبهام بالتزام حذف الخبر".

أما الحجة الأولى فقد تقدم ما يدحضها من استشهاد سيبويه والمبرد وغيرهما بقول العرب: غَسَلْتُهُ غَسْلًا نِعِمَّا، وبما ذكره الأخفش نفسه في إعراب قول الله-تعالى-: ﴿إِنَّ اللهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾[٦].

وأما الحجة الثانية فقد رَدَّها البصريون-أيضًا-، فقال المبرد[١]: "وقد قال قوم: إن "أحسن" صلة لـ"ما"، والخبر محذوف. وليس كما قالوا؛ وذلك أن الأَخْبَارَ إنما تُحْذَفُ إذا كان في الكلام ما يدل عليها".

---

(١) شرح المفصل ١٤٩/٧.

(٢) ينظر: المقتصد ٣٧٥/١، وشرح الجمل لابن بابشاذ ص ٢١٣، وأمالي ابن الشجري ٥٥٣/٢، والتبيين ص ٢٨٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٨٢/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣١/٣، وشرح الكافية للرضي ١٠٩٥/٢/٢، والمساعد ١٤٩/٢.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٨٢/١.

(٤) الأصول ١٠٠/١.

(٥) شرح التسهيل ٣١/٣.

(٦) من الآية ٥٨ من سورة النساء.

كما أن الأخفش ومن وافقه يُقَدِّرُونَ الخَبَرَ المحذوف في نحو: ما أحسن زيدًا بكلمة "شيء"، وهذا لا فائدة فيه، قال ابن يعيش[٢]: "والخبر ينبغي أن يكون فيه زيادة فائدة، وهذا لا فائدة فيه؛ لأنه معلومٌ أن الحُسْنَ ونحوَهُ إنما يكون بشيءٍ أَوْجَبَهُ، فقد أضمر ما هو معلوم، فلم يكن فيه فائدة".

وأما الحجة الثالثة فيُرَدُّ عليها بأن هذا يستلزم مخالفة النظائر؛ لِمَا فيه من "تقدم الإفهام وتأخير الإبهام، والمعتاد فيما تضمن من الكلام إفهامًا وإبهامًا تقديمُ ما به الإبهام وتأخير ما به الإفهام، كما فُعِلَ بضمير الشأن ومُفَسِّرِهِ، وبِضَمِيرَيْ "نِعْمَ" و"رُبَّ"، بالعموم والتخصيص، وبالمُمَيَّزِ والتمييز وأشباهِ ذلك".

الاختيار والترجيح:

بعد هذا العرض أرى أن الراجح هو ما ذهب إليه البصريون، وهو أن "ما" في "ما أفعله" نكرة تامة غير موصوفة ولا موصولة؛ وهو ما اختاره الإربلي- أيضًا-، واحتج له بأن "التعجب باب إبهام لا باب إيضاح وبيان، والإبهام بابه النكرة لا الموصول".

وإنما اخترت هذا الرأي لقوة حجج البصريين، وأما قول الأخفش بأن "ما" موصولة فأرى أن حججه عليه ضعيفة؛ وقد رد عليها البصريون وفَنَّدُوهَا، خاصة وأنه يؤدي إلى عدم النظير، في التزام حذف الخبر بغير دليل، وفي تقديم الإفهام على الإبهام، وقد تقدم بيان ذلك.

---

(١) المقتضب ١٧٧/٤، وينظر-أيضًا-: الأصول ١٠٠/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٨٢/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣١/٣، وشرح الكافية للرضي ١٠٩٥/٢/٢.

(٢) شرح المفصل ١٤٩/٧.

١٩- منع صرف "رُمَّانٍ" عَلَمًا[١]

قال الإربلي[٢]: "ولو سميت رجلًا بِرُمَّانٍ لم ينصرف عند الخليل وصاحب الكتاب[٣]؛ حملًا على الأكثر؛ إذ الألف والنون في آخر الاسم إذا كان قبلهما ثلاثة أحرف، يحكم عليهما بالزيادة، حتى يقوم دليل على أصالتهما، من اشتقاقٍ وغيرِهِ، فجرى عندهما رُمَّانٌ ورُمَّانَةٌ مَجْرَى سعدان وسعدانة، فلم يصرفاه معرفةً، كما لم ينصرف قُرَّانٌ ورُمَّانٌ من رَمَّ أي: أَصْلَحَ.

وصَرَفَهُ أبو الحسن، وقال: إنه فُعَّالٌ، ونونه أصلية؛ حملًا له-أيضًا-على الأكثر؛ إذْ قد جاء "فُعَّالٌ" في أسماء النبت والشجر كثيرًا، كالحُمَّاضِ والقُرَّاصِ والقُلَّامِ والعُلاَّمِ والتُّفَّاحِ والسُّمَّاقِ والكُرَّاثِ، وقولهما أَقْيَسُ من قوله؛ إذْ "ر م ن" لا يُعْرَفُ أصلًا في اللغة".

التحليل والنقد:

ذكر الإربلي في هذه النص مذهبين للعلماء في كلمة "رمان"، وهما مذهب الخليل وسيبويه، ومذهب الأخفش، واختار مذهب الخليل وسيبويه، فالخليل وسيبويه يمنعان صرفه معرفةً، والأخفش يصرفه مطلقًا، معرفةً كان أو نكرةً؛ لأنه يرى أن نونه أصلية، وأنه مشتق من "ر م ن".

المذهب الأول: مذهب الخليل وسيبويه: يقولُ سيبويه حاكيًا سؤاله للخليل[٤]: "وسألته عن رُمَّانٍ، فقال: لا أصرفه، وأحمله على الأكثر إذا لم يكن له معنى يعرف".

---

(١) ينظر في هذه المسألة: الكتاب ٢١٨/٣، والأصول ٨٦/٢، والمسائل المنثورة ص ٢١٧، والمسائل العضديات ص ٧٨، والمقتصد ١٠٠١/٢، ١٠٠٢، واللباب للعكبري ٥١٨/١، ٥١٨/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٧/١، والممتع ص ١٦٢، ١٦٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٢٤/٢، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ٣٨٧/٢، ٣٩٥، واللسان: رنم ٢٥٦/١٢، ١٨٦/١٣، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٢٠٦/٤، وشرح الشافية للجاربردي ١٣٤/٢، ١٣٥.

(٢) المنهاج الجلي ١٤٤/٢: ١٤٦.

(٣) الكتاب ٢١٨/٣.

(٤) الكتاب ٢١٨/٣.

وقال ابن السراج شارحًا كلام سيبويه[1]: "يعني أنه إذا سُمِّيَ لم يصرفه في المعرفة؛ لأنه لا يدري: من أَيِّ شَيْءٍ اشْتِقَاقُهُ؟، فحمله على الأكثر، والأكثر زيادة الألف والنون".

ويزيد عبد القاهر كلام الخليل وسيبويه شرحًا، فيقول[2]: "اعلم أن الخليل يجعل الألف والنون في رمان زائدةً، ويحمل ذلك على الأكثر؛ لأن "فَعْلَانَ" أكثر من "فُعَّالٍ"، وكذا جميع الأمثلة التي تكون قريبة من هذه الزِّنَةِ، ويُقَوِّي قولَه أن الألف والنون قد تجيء فيما لا يَحْتَمِلُ أن تكون النون أصلًا فيه من الأمثلة، نحو "فَعْلَانَ"، ألا ترى أنك لو جعلت النون أصلًا احتجتَ إلى أن تثبت "فَعْلَالًا"؟، وذلك ليس يَثْبُتُ، وإن كان الغالبُ على الألف والنون الزيادةَ كان الحمل عليها هو القياس، فـ"رُمَّانُ" اسم رجل بمنزلة سَعْدَانَ؛ لأنه يمتنع بالتسمية من التاء، فلا يجوز أن تقول: رمانةُ، كما تقول ذلك قبل النقل، فلا ينصرف كما لا ينصرف سعدان ومروان".

فالحجة الرئيسة للخليل وسيبويه هي أنه أصل هذه الكلمة مجهول، فحُمِلَ على الأكثر، وقال الرضي[3]: "وإن لم يكن في الكلمة إظهارٌ شاذٌّ فإما أن تَثْبُتَ في أحد الوزنين شُبْهَةُ الاشتقاق دون الآخر، أو فيهما معًا، أو لا تَثْبُتَ في شيءٍ منهما، فإن ثبتت في أحدهما فإما أن يعارضها أغلبُ الوزنين أو لا، فإن عارَضَهَا بمعنَى أن أغلبهما يقتضى زيادة أحدهما، وشبهةَ الاشتقاق تقتضي زيادة الآخر فالأَوْلَى الحُكْمُ بالشبهة؛ لأن ارتكاب إثبات تركيبٍ مهملٍ أصعب".

ثم قال الرضي-أيضًا-[4]: "وأما "رُمَّانٌ" فان جعلتَه "فُعْلَانَ" ففيه شُبْهَةُ الاشتقاق، لكنْ ليس أَغْلَبَ الوزنين، وإن جعلتَه "فُعَّالًا" فليس فيه شبهة الاشتقاق؛ إذ "ر م ن" غير مستعمل، و"رَمَّ" مستعمل، لكنه أغلب الوزنين".

(١) الأصول ٢/٨٦.
(٢) المقتصد ٢/١٠٠١.
(٣) شرح شافية ابن الحاجب ٢/٣٨٧، ٣٨٨.
(٤) السابق: ٢/٣٩٥.

المذهب الثاني: للأخفش، وقد حكاه الفارسي في قوله[1]: "وقد ذهب أبو الحسن الأخفش في "رمان" إلى أنه "فُعَّالٍ"، وليس بفُعْلَانَ كما ذهب إليه سيبويه، واحتج بأن فعالًا أكثر في أسماء النبات من فُعْلَانٍ، قال: فأحمله على الأكثر، فلو سُمِّيَ رجل برمان على قول الأخفش لوجب أن يُصْرَفَ، كما أنه لو سُمِّيَ بحُمَّاضٍ أو قُلَّامٍ، كان مصروفًا".

وقال عبد القاهر[2]: "وأبو الحسن يقول: إن "فُعَّالًا" قد غلب على باب الشجر والنبات، نحو: حُمَّاضٍ وكُرَّاثٍ وقُلَّامٍ وقُثَّاءٍ فيمن ضَمَّ، فاحمله على ما شاع في بابه، وإذا كان "فُعَّالًا" لم يشبه الألفُ والنونُ فيه أَلِفَي التأنيث؛ إذْ لا تكونان زائدتين، لأجل أن النون يكون لاما كالضاد في حُمَّاضٍ، والهمزة في قُثَّاءٍ أصلٌ لقولهم: مقثأة".

وقد جَوَّزَ ابن الحاجب في شرح المفصل صَرْفَ رمان وعدم صرفه، فقال[3]: "وإذا احتملت النون بعد الألف الزيادة والأصالة، وسُمِّيَ به علمًا، جاز معاملتهما بالأمرين، كحَسَّانَ علمًا، فإنه يحتمل أن يكون من الحُسْنِ والحِسِّ، ورُمَّانٌ من رَمَّ، أو من رَمَنَ أي: أقام، وشيطان من شاط أي: هلك، وشطن أي: بعد".

فابن الحاجب في هذا النص يثبت استعمال "ر م ن"، وإذا كان الاشتقاق مستعملًا فهذا يؤيد قول الأخفش.

كذلك رَدَّ ابنُ مالك على من زعم أن "ر م ن" غير مستعمل، وأيَّدَ رأيَ الأخفش، فقال[4]: "وعلى من اطلع على الاشتقاق ألا يحكم إلا بمقتضاه، وإن لزم من ذلك مخالفة الأفضل، فمن ذلك قولي: إن نون رمان أصلية؛ لثبوتها في

(١) المسائل العضديات ص ٧٨، وينظر-أيضًا-: المسائل المنثورة ص ٢١٧.
(٢) المقتصد ١٠٠١/٢، ١٠٠٢.
(٣) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١٤٦/١.
(٤) شرح الكافية الشافية ٢٠٤٥/٤.

قولهم: مَرْمَنَةٌ للبقعة الكثيرة الرمان، وإن كان سيبويه قد ذهب إلى أن نونها زائدة، ولو كان الأمر كما قال لقيل: مَرَمَّةٌ لا مَرْمَنَةٌ".

الاختيار والترجيح:

من خلال ما سبق يتضح أن الخليل وسيبويه يريان أن "فُعْلَانَ" أكثر من "فُعَّالٍ" على الإطلاق، ولكن الأخفش يرى أن "فُعَّالًا" في النبات أكثر من "فُعْلَان"، فكل منهما نظر إلى الكلمة من جهةٍ، وهذا ما أشار إليه ابن بري بقوله[1]: "لم يقل أبو الحسن: إن فُعَّالًا أكثر من فُعْلَانَ، بل الأمر بخلاف ذلك، وإنما قال: إن فُعَّالًا يكثر في النبات، نحو المُرَّان والحُمَّاضِ والعُلَّامِ، فلذلك جعل رُمَّانًا فُعَّالًا".

وقد بَنَى الخليلُ وسيبويه ومَنْ وافقهما هذا الحكم على أن "ر م ن" غير مستعمل، وكذا الإربلي، فإنه رجَّحَ رأي الخليل وسيبويه.

ومع ذلك فإنني أرى أن الراجح هو ما اختاره ابن الحاجب في شرح المفصل من جواز الصرف ومنعه، نظرًا إلى هذين الاشتقاقين: "ر م م"، و "ر م ن".

وأما قول الإربلي: "وقولهما أقيس من قوله؛ إذْ "ر م ن" لا يُعْرَفُ أصلًا في اللغة".. فيُرَدُّ عليه بما ذكره ابن الحاجب من جواز أن يكون اشتقاق رُمَّانٍ من رَمَنَ أي: أقام، وبما ذكره ابن مالك من قولهم: أَرْضٌ مَرْمَنَةٌ.

(١) ينظر: اللسان: رمن ١٨٦/١٣.

٢٠-شرط الأخفش في المفعول معه[١]

اشترط الأخفش في المفعول معه شرطًا لمْ يشترطه غيرُه، وقد ذكره الإربلي في قوله[٢]: "واشترط فيه أبو الحسن كونه بحيث يصح منه إيقاع ذلك الفعل العامل فيه، فلم يُجِزْ: ضحكتُ وطُلُوعَ الشمس، على تقدير: "مع"، مراعاة لأصل الواو في العطف؛ إذْ كانت واوَ العطف في الأصل، والعطف يقتضي الشركة، فكأنها عنده باقية على أصلها من الجمع، ثم تزيد عليه بما تعطيه من الاصطحاب والمعية.

ولم يشترط غيره ذلك، حتى مَثَّلَ أبو الفتح بقوله: جَلَسْتُ والسَّارِيَةَ[٣]، ومعلومٌ أن السارية لا يصح منها الجلوس الذي يصح منك؛ إذْ لا تقول: جَلَسَتِ السَّارِيَةُ، والعطف هنا-أيضًا-ممتنع على ما لا يخفى".

التحليل والنقد:

ذكر الإربلي في هذه النص شرط الأخفش في المفعول معه الذي خالف فيه جميعَ النحويين، وهو أَنْ يَصِحَّ منه إيقاعُ الفعل العامل فيه.

يقول سيبويه في باب (ما يَظْهَرُ فيه الفعلُ، ويَنتصب فيه الاسمُ)[٤]: "لأنه مفعولٌ معه ومفعولٌ به، كما انتصب "نَفْسَه" في قولك: امْرَأً ونَفْسَهُ، وذلك قولك: ما صَنَعْتَ وأَباك؟، ولو تُرِكَتِ النَّاقةُ وفَصِيلَها لَرَضِعَها، إنَّما أردتَ: ما صنعتَ مع أَبيك؟ ولو تُركت الناقةُ مع فصيلها، فالفصيلُ مفعولٌ معه، والأَبُ كذلك، والواوُ لم تغيَّر المعنى، ولكنَّها تُعْمَلُ في الاسم ما قبلها، ومثلُ ذلك:... وما زلتُ أَسِيرُ والنِّيلَ، أي: مع النِّيلِ، واستَوَى الماءُ والخَشَبَةَ أي: بالخَشَبَةِ، وجاء البَرْدُ والطَّيالِسَةَ أي: مع الطَّيالسةِ".

---

(١) ينظر في هذه المسألة: الخصائص ٣١٣/١، ٣٨٣/٢، وسر صناعة الإعراب ١٢٦/١، ١٢٧، وشرح الجمل لابن خروف ١١٥/٣، ١١٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٥٢/٢، وارتشاف الضرب ١٤٨٤/٤، والمساعد ٥٤٠/١.

(٢) المنهاج الجلي ٤٤٣/٢.

(٣) سر صناعة الإعراب ١٢٦/١، ١٢٧.

(٤) الكتاب ٢٩٧/١، وينظر-أيضًا-: الأصول ٢١٠/١، ٢١١.

فمن خلال هذا النص نرى أن سيبويه لا يشترط هذا الشرط الذي اشترطه الأخفش، وإن لم يصرح بذلك، لكن يدل على هذا الأمثلةُ التي مثَّلَ بها للمفعول معه، نحو: ما زِلْتُ أَسِيرُ والنِّيلَ، أي: مع النِّيلِ، فإن النيل لا يصح منه فعل السير، على ما زعم الأخفش، فهذا دليل على أن سيبويه لا يشترط هذا الشرط.

أما رأي الأخفش فقد ذكره ابن جني في قوله[1]: "ومثله: امتناعهم أن يقولوا: انتظرتُكَ وطلوعَ الشمس، أي: مع طلوع الشمس، فينصبوه على أنه مفعول معه، كما ينصبون نحو: قمتُ وزيدًا، أي: مع زيد، قال أبو الحسن: وإنما ذلك لأن الواو التي بمعنى "مَعَ" لا تستعمل إلا في الموضع الذي لو اسْتُعْمِلَتْ فيه عاطفةً لجَازَ، ولو قلت: انتظرتك وطلوعُ الشمس، أي: وانْتَظَرَكَ طُلُوعُ الشمس، لم يَجُزْ، أفلا ترى إلى إجرائهم الواو غير العاطفة في هذا مُجْرَى العاطفةِ".

وذكر ابن جني مثلَ هذا في موضع آخر، ثم قال[2]: "ولهذا لم يُجِزْ أبو الحسن: جئتك وطلوعَ الشمس، أي: مع طلوع الشمس؛ لأنك لو أردت أن تعطف بها هنا، فتقول: أتيتك وطلوعُ الشمس لم يجز؛ لأن طلوع الشمس لا يصح إتيانه لك".

يفهم من هذين النصين أن الأخفش لا يجيز النصب على المفعول معه إلا حيث يجوز العطف، وهو في هذا متفق مع جماعة من النحويين[3]، ولكنه زاد على هذا الشرط شرطًا آخر، وهو أن يصح من المفعول معه وقوعُ الفعل العامل فيه، وهذا هو الذي لم يشترطه غيره.

قال ابن عصفور[4]: "ولَمَّا كان المفعول معه أَصْلُهُ العطفُ، لذلك لم يَسُغْ إلَّا حيث يسوغ العطف، ولذلك لم يجز عند أبي الحسن في قوله-تعالى-:

(١) الخصائص ٣١٣/١.
(٢) السابق: ٣٨٣/٢.
(٣) ينظر: شرح الجمل لابن خروف ١١٦/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٥٠/٢، ٢٥١، والمقاصد الشافية ٣١٩/٣.
(٤) شرح الجمل ٤٥٢/٢.

﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾[1] أن يكون "شركاءَكم" مفعولًا معه؛ لأنه لا يسوغ العطف عنده، لأنَّ العرب لا تستعمل أجمَعَ في المتفرق بل الذي يستعمل في ذلك "جَمَعَ"، فعلى هذا إنما ينبغي أن يقال: جَمَعْتُ، فإذا كان كذلك فهو منصوب بإضمار فعل، تقديره: واجمَعُوا شركاءكم، وكذلك ما جاء من مثل هذا محمول على إضمار فعل".

ثم رَدَّ ابن عصفور على الأخفش فيما زعمه في هذه الشواهد، فقال[2]: "والصحيح أنه يسوغ أن يكون هذا من العطف، وإن لم يكن الثاني شريكَ الأولِ في المعنى؛ لأنَّ العرب قد تطلق على الشيئين إذا اختلطا في الذِّكْرِ حُكْمَ أحدهما، قال الله-تعالى-: ﴿نَسِيَا حُوتَهُمَا﴾[3]، وإنما الناسي الفتى، وقال-تعالى-: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالمرْجَانُ﴾[4]، وإنّما يخرج اللؤلؤ من المِلْحِ".

وهذا الذي منعه الأخفش في قوله-تعالى-: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾[5] أجازه أبو عليٍّ الفارسيُّ، ولكنْ على أن الشركاء يجوز أن تعطف على واو الجماعة، فقد ذكر عدة أوجهٍ وأقوالٍ في إعراب الشركاء، ثم قال[6]: "ويجوز أن يكون انتصابُ الشركاء على أنه مفعول معه، أي: أَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ مَعَ شركائِكم، كقولهم: اسْتَوَى المَاءُ والخَشَبَةَ، وجاء البَرْدُ والطَّيَالِسَةَ، ويَدُلُّكَ على جوازه أن الشركاء فاعلُهُ في المعنى، كما أن الطيالسة كذلك، ومِنْ ثَمَّ قرأ الحسن-فيما زعموا-: (فاجْمَعُوا أمركم وشركاؤُكم)[7]".

---

(١) من الآية ٧١ من سورة يونس.
(٢) السابق: ٤٥٣/٢.
(٣) من الآية ٦١ من سورة الكهف.
(٤) من الآية ٢٢ من سورة الرحمن.
(٥) من الآية ٧١ من سورة يونس.
(٦) الحجة للقراء السبعة ٢٨٩/٤، وينظر-أيضا-: كلام الشيخ عبد القاهر في المقتصد ٦٦٣/١.
(٧) هذه قراءة الحسن، وقرأ بها-أيضًا-أبو عبد الرحمن السلمي وابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر وسلَّام ويعقوب، وأبو عمرو في رواية محبوب والأزرق عنه، ينظر: مختصر ابن خالويه ص ٦٢، والمحتسب ٣١٤/١، والنشر ٢٨٦/٢، والبحر المحيط ١٧٨/٥، وإتحاف فضلاء البشر ١١٧/٢.

الاختيار والترجيح:

من خلال ما سبق أرى أن الراجح هو ما ذهب إليه جمهور النحويين، وهو ما اختاره الإربلي، وهو عدم اشتراط ما اشترطه الأخفش في المفعول معه، وهو كونه بحيث يصح منه إيقاع ذلك الفعل العامل فيه، وأؤيد في هذا ما ذكره الإربلي حكاية عن ابن جني من قولهم: جَلَسْتُ والسَّارِيَةَ؛ فإن السارية لا يصح منها الجلوس الذي يصح منك؛ إذْ لا تقول: جَلَسَت السارِيةُ، كما أن العطف هنا-أيضا-كما سبق بيانه.

٢١- الخلاف في ناصب المفعول معه[١]

ذكر الإربلي رأي جمهور البصريين في ناصب المفعول معه، واختاره، وهو أن ناصبه الفعلُ أو ما في معناه بوساطة الواو[٢]، ثم قال[٣]: "ونُقِلَ عن أبي الحسن أنه قال: الأصل: قُمْتُ مَعَ زَيْدٍ، ثم حذفوا "مع"، وأقاموا زيدًا مُقامَها، وهذا القول منه يقتضي أن يكون زيد منتصبًا هاهنا انتصابَ "مَعَ"، و"مَعَ" منتصبةٌ على الظرف، و"زيد" ليس بظرف، وقارَبَ أبو سعيد قولَ أبي الحسن هذا، فقال: جعلوا إعراب "مع" على ما بعد الواو، كما جعلوا إعراب "غَيْرٍ" على ما بعد "إلَّا"، وقال أبو إسحاق: الناصب له فعل مضمر".

التحليل والنقد:

ذكر الإربلي في هذه المسألة ثلاثة آراء للعلماء في ناصب المفعول معه، والحق أن في المسألة رأيين آخرين:

الأول: رأي الكوفيين، وهو أنه منصوب على الخلاف، أي: مخالفته للاسم الأول، ونسب لبعض الكوفيين.

والثاني: لعبد القاهر، وهو أنه منصوب بالواو نفسها.

---

(١) ينظر في هذه المسألة: الكتاب ٢٩٧/١، والكامل للمبرد ٤٣١/١، ٤٣٢، والأصول ٢٠٩/١، ٢١٠، وشرح الكتاب للسيرافي ١٩٥/٢، والإغفال ٢٤٧/١، ٢٤٨، ٣٣٧، والإيضاح ص ١٦٨، وشرح الكتاب للرماني (شيبة) ٦١١/٢، ومعاني الحروف للرماني ص ٦٠، وسر صناعة الإعراب ١٢٨/١، ٦٤٠، واللمع ص ٥١، والمقتصد ٦٥٩/١، والنكت للأعلم ٣٦٠/١، والإنصاف ص ٢٠٦، وأسرار العربية ص ١٨٢، والتبيين للعكبري ص ٣٧٩، ٣٨١، ٣٨٢، والفصول المفيدة في الواو المزيدة ص ١٩٤، وفيه الرد على الأخفش ص ١٩٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٩/٢، وشرح الكافية للرضي ٦١٩/٢/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٤٩/٢، والجنى الداني ص ١٥٥، وارتشاف الضرب ١٤٨٤/٤، والمساعد ٥٤٠/١، وأوضح المسالك ٢٤٢/٢، والمقاصد الشافية ٣٢٢/٣، والهمع ٢٣٩/٣، وائتلاف النصرة ص ٣٦، وأثر الأخفش في الكوفيين ص ٢٥٦.

(٢) المنهاج الجلي ٤٥٣/٢.

(٣) السابق ٤٥٤/٢.

الرأي الأول: لجمهور البصريين، وهو أن ناصب المفعول معه هو الفعل بواسطة الواو، قال سيبويه[1]: "هذا باب ما يَظْهَرُ فيه الفعل، وينتصب فيه الاسم؛ لأنه مفعول معه ومفعول به، كما انتصب في قولك: امرأً ونفسَهُ، وذلك قولك: ما صَنَعْتَ وأَباك؟، ولو تُركت النَّاقةُ وفَصِيلَها لَرَضِعَها، إنَّما أردتَ: ما صنعتَ مع أَبيك؟ ولو تُركت الناقةُ مع فصيلِها، فالفصيلُ مفعولٌ معه، والأَبُ كذلك، والواوُ لم تغيَّر المعنى، ولكنَّها تُعْمَلُ في الاسم ما قبلها".

وقال ابن السراج[2]: "اعلم أن الفعل إنما يعمل في هذا الباب في المفعول بتوسط الواو، والواو هي التي دلت على معنى "مع"؛ لأنها لا تكون في العطف بمعنى "مع"، وهي هاهنا لا تكون إذا عمل الفعل فيما بعدها إلا بمعنى "مع"، ألزمت ذلك، ولو كانت عاملة كان حقها أن تخفض".

واحتج البصريون بما يأتي:

١- حَمْلُ الواو هنا عليها إذا كانت عاطفة، فإن العاطفة لم تمنع الفعل قبلها من العمل فيما بعدها، فكذلك هاهنا[3].

٢- أن هذه الواو أعانت الفعل الذي قبلها على العمل في الاسم الذي بعدها، حملًا على تعدية الفعل اللازم بحرف الجر في نحو: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، أو بالهمزة في نحو: ذَهَبْتُ وأَذْهَبْتُ زيدًا، أو بالتضعيف في نحو: علَّمْتُهُ الخبرَ[4].

٣- أن هذه الواو نظيرةُ "إِلَّا" في إنفاذ الفعل قبلها إلى الاسم الذي بعدها، قال الرماني[5]: "ونظير ذلك "إلا" في الاستثناء، إذا قلت: سار القوم

(١) الكتاب ١/٢٩٧.

(٢) الأصول ١/٢٠٩.

(٣) ينظر: الأصول ١/٢٠٩، وشرح الكتاب للرماني (شيبة) ٢/٦١٢، والإنصاف ص ٢٠٨.

(٤) ينظر: المقتصد ١/٦٦٠، والإنصاف ص ٢٠٧، وأسرار العربية ص ١٨٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٤٩.

(٥) شرح الكتاب (شيبة) ٢/٦١٣، وينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٢/١٩٥، والإغفال ١/٢٤٨، والنكت للأعلم ١/٣٦٠، والإنصاف ص ٢٠٨، وأسرار العربية ص ١٨٢، ومنهج السالك ص ١٥٥.

زيدًا لم يجز؛ لأنه ليس لذكر زيد بعد هذا الفعل معنى ينعقد به، فإذا قلت: سار القوم إلا زيدًا، أوجبتْ "إلا" له معنًى ينعقد به، وهو معنى الاستثناء مما قد عمل فيه هذا الفعل، فصلح أن ينفذ عمله إلى ما بعد "إلا"، كما نفذ عمله إلى ما بعد الواو في هذا الباب".

الرأي الثاني: رأي الكوفيين، ونسبه أبو حيان لبعضهم(١)، وهو أنه منصوب على الخلاف، أي: مخالفته للاسم الأول، قال الأنباري(٢): "وذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف، وذلك لأنه إذا قال: استوى الماء والخشبةَ، لا يحسن تكرار الفعل، فيقال: استوى الماء واستوت الخشبة؛ لأن الخشبة لم تكن معوجة حتى تستوي، فلما لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في: جاء زيد وعمرو، فقد خالف الثاني الأول، فانتصب على الخلاف".

واحتج الكوفيون-أيضًا-بأن "نحو استوى وجاء فعل لازم، والفعل اللازم لا يجوز أن ينصب هذا النوع من الأسماء"(٣).

ولكن قولهم مردود بما يأتي:

١- أن الخلاف معنًى، والمعاني المجردةُ لم يثبت النصب بها(٤)، وأن الأَوْلَى إحالة العمل على العامل اللفظي، ما لم يضطر إلى المعنوي(٥).

٢- أن ما قالوه منتقض بالعطف الذي فيه المخالفة، مثل: قام زيدٌ لا عمرٌو، ونظائره مما لم يقتضِ فيه الخلافُ نصبًا، فدل على أن المخالفة لا أثر لها(٦).

٣- أنه لو جاز نصب الثاني لأنه مخالف للأول لجاز نصب الأول-أيضًا- لأنه مخالف للثاني(٧).

---

(١) ينظر: منهج السالك ص ١٥٦.
(٢) أسرار العربية ص ١٨٢، وينظر-أيضًا-: الإنصاف ص ٢٠٧.
(٣) ينظر: الإنصاف ص ٢٠٧.
(٤) ينظر: الجنى الداني ص ١٥٥.
(٥) ينظر: شرح الكافية للرضي ٦٢٠/٢/١.
(٦) ينظر: الفصول المزيدة ص ١٩٧.
(٧) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤٩/٢.

٤- أما ما قالوه من أنه لا يحسن تكرار الفعل، فالجواب عنه: أن هذا هو الموجب لكون الواو غير عاملة، وأن الفعل هو العامل بتقويتها لا بنفس المخالفة[١].

٥- قولهم: إن الفعل اللازم لا يجوز أن ينصب هذا النوع، مردود بأن هذا النوع تعدى بتقوية الواو، فخرج عن كونه لازمًا[٢].

الرأي الثالث: للزجاج، وهو أنه منصوب بفعل مضمر بعد الواو[٣]، قال السيرافي[٤]: "وكان الزجاج يقول: إنا إذا قلنا: ما صنعتَ وأباكَ؟، إننا ننصب بإضمارٍ، كأنه قال: ما صنعتَ ولَابَسْتَ أباك، وزعم أن ذلك من أجل أنه لا يعمل الفعل في المفعول وبينهما الواو".

وقال الأعلم[٥]: "وكان الزجاج يقول: إذا قلت: ما صَنَعْتَ وأَبَاكَ؟، فإنما تنصب بإضمار فعل، كأنه قال: ما صَنَعْتَ ولَابَسْتَ أَبَاكَ؟، قال: من أجل أنه لا يعمل الفعل في المفعول وبينهما الواو".

وما ذهب إليه الزجاج مردود بما يأتي:

١- أن تقدير "لَابَسَ" فيه إحالةٌ لباب المفعول معه؛ لأن ما بعد الواو يصير منصوبًا على أنه مفعول به، وفي هذا فساد بإدخال باب المفعول معه في باب المفعول به[٦].

٢- رَدُّ السيرافيِّ، حيث قال[٧]: "إن الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتصل به المفعولُ، فإن كان لا يحتاج في عمله فيه إلى وسيط فلا معنى

(١) ينظر: أسرار العربية ص ١٨٣.
(٢) ينظر: الإنصاف ص ٢٠٩، وشرح المفصل ٤٩/٢.
(٣) ينظر قوله في شرح الكتاب للسيرافي ١٩٦/٢، والنكت للأعلم ٣٦٠/١، والإنصاف ص ٢٠٨، وأسرار العربية ص ١٨٣، وشرح المفصل ٤٩/٢، ومنهج السالك ص ١٥٦، وغيرها من المصادر السابقة في تخريج المسألة.
(٤) شرح الكتاب ١٩٦/٢.
(٥) النكت ١/ ٣٦٠.
(٦) ينظر: الجنى الداني ص ١٥٥، والمساعد ١/ ٥٤٠.
(٧) شرح الكتاب ١٩٦/٢.

لدخول حرفٍ بينهما، وإن كان يحتاج إلى وسيط في عمله فيه عَمِلَ مع توسُّطِ الوسيط ووجودِهِ، ألا ترى أنَّا نقول: ضربتُ زيدًا وعَمْرًا، فتنصب عَمْرًا بـ"ضَرَبْتُ"، كما تنصب زيدًا بـ"ضربت"؛ لأن المعنى الذي يوجب الشركة بين عمرو وزيد في "ضربت" هو الواو، فجئت بها، ولم تمنع من وقوع "ضربت" على ما بعدها".

وهذا الرد أورده الإربلي ضمن ردوده على الزجاج في هذه المسألة(١).

٣- أن تقدير الفعل ينبغي ألا يصار إليه إلا عند الضرورة، ولا ضرورة هنا(٢).

٤- أن ما زعمه من أن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو..مردود عليه بأن الواو العاطفة لم تمنع الفعل قبلها من العمل في المعطوف بها(٣).

٥- أن الفعل المذكور إذا صَحَّ أن يعمل لَمْ يُجْعَل العمل لمحذوف(٤).

الرأي الرابع: لعبد القاهر الجرجاني، وهو أنه منصوب بالواو نفسها.

ذهب إلى ذلك في كتابه الجُمَل، فقال(٥): "الضرب الثاني: ما يَنْصِبُ فقط، وهو سبعة: الأول: الواو بمعنى "مع"، نحو قولك: استوى الماءُ والخَشَبَةَ، وجاء البَرْدُ والطَّيَالِسَةَ، ولو تُرِكَتِ الناقةُ وفَصِيلَهَا لَرَضِعَهَا، وكنتُ وزيدًا كالأَخَوَيْنِ، ولا تَنْصِبُ الواو بمعنى "مع" إلا وقبلها فِعْلٌ، نحو "استوى" من قولك: استوى الماء والخشبةَ".

ولكنه في المقتصد وافق جمهور البصريين(٦).

وما ذهب إليه الجرجاني مردود بما يأتي:

١- أن الواو لو كانت عاملةً بنفسها لكان حَقُّهَا أَنْ تَخْفِضَ(٧).

(١) المنهاج الجلي ٢/٤٥٤.
(٢) ينظر: الفصول المزيدة ص ١٩٧.
(٣) ينظر: السابق: نفسه.
(٤) ينظر: اللباب ١/٢٨٠.
(٥) الجمل ص ٢٠.
(٦) المقتصد ١/٦٥٩.
(٧) ينظر: الأصول ١/٢٠٩، ومنهج السالك ١٥٦.

٢- أنها لو كانت عاملةً بنفسها لجاز اتصال الضمير بها في نحو: سِرْتُ وَإِيَّاكَ[١].

٣- أنها لو كانت عاملةً بنفسها لم تكن مفتقرةً إلى فعلٍ قبلها[٢].

٤- أن الحرف لا يعمل حتى يختصَّ، والواو حرفٌ غير مختص؛ لأنه يدخل على الأسماء والأفعال[٣].

٥- أن عبد القاهر اشترط تَقَدُّمَ فعلٍ حتى ينتصب ما بعد الواو، ولو كانت الواو هي الناصبةَ بنفسها ما اشترطَ هذا الشرط، كما أنه لا يُشترط ذلك في غيرها من النواصب[٤].

الرأي الخامس: لأبي الحسن الأخفش، وهو أنه منصوب لوقوعه موقع "مَعَ"، ونسبه أبو حَيَّانَ لجمهور الكوفيين-أيضًا-[٥]، وقد ذكره الإربلي.

قال الرُّمَّانِيُّ[٦]: "وكان أبو الحسن الأخفشُ يذهب إلى أن ما بعد الواو ينتصب انتصاب "مع" في قولك: جئت معه".

وقال ابن جني[٧]: "على أن أبا الحسن قد كان يذهب في المفعول معه إلى أن انتصابَه انتصابُ الظرف، قال: وذلك أن الواو في قولك: قمتُ وزيدًا، إنما هي واقعة موقع "مع"، فكأنك قلت: قمت مع زيد، فلما حذفت "مع" وقد كانت منتصبةً على الظرف، ثم أقمت الواو مقامها، انتصب زيد بعدها على معنى "مع" الواقعةِ الواوُ موقعها، وإذا كان ذلك كذلك، وقد كانت "مع" منصوبةً بنفس "قمت" بلا واسطة، فكذلك يكون انتصاب زيد بعد الواو المقامة مقامها جاريًا مَجْرَى انتصاب الظروف، والظروف مما يتناولها "قمت" بلا وساطةِ حرفٍ".

وما ذهب إليه الأخفش مردود بما يأتي:

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٥٠، والجنى الداني ص ١٥٥.

(٢) ينظر: الفصول المزيدة ص ١٩٦.

(٣) السابق: نفسه.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٥٠.

(٥) ينظر: منهج السالك ص ١٥٦.

(٦) معاني الحروف ص ٦٠.

(٧) سر صناعة الإعراب ١/١٢٨.

١- أن "مَعَ" ظرف، وأما "زيد" ونحوه فلا يجوز أن يكون ظرفًا[(١)]، قال العكبري[(٢)]: "وهذا ضعيف؛ لِبُعْدِ ما بين هذه الأسماء وبين الظروف، و"مع" ظرف، والواو قائمة مقامها في المعنى، فإذَنْ ليس في اللفظ ما يصلح أن يكون ظرفًا".

٢- أنه لو كان ما بعد "الواو" منصوبًا على الظرفية لوجب النصب في كل موضع كانت فيه الواو بمعنى "مع"، كما في نحو: كُلُّ رجلٍ وضيعتُه، وهذا لم يُقَلْ؛ لأنه معطوف سَدَّ مَسَدَّ الخبر[(٣)].

الاختيار والترجيح:

من خلال ما سبق أرى أن الراجح هو ما ذهب إليه جمهور البصريين، ووافقهم فيه الإربلي هنا، وهو أن المفعول معه منصوب بالفعل المتقدم بعد تقويته بالواو، وقد رَدَّ الإربلي الأقوالَ الأخرى في المسألة، ومنها قول الأخفش، وإنما اخترت هذا الرأي لقوة الأدلة التي احتج بها البصريون، وقد تقدم ذكرها، وقوة الردود التي ردوا بها على المذاهب الأخرى، وقد تقدم ذكرها في أثناء دراسة المسألة.

(١) ينظر: معاني الحروف ص ٦٠، والإنصاف ص ٢٠٩، وشرح المفصل ٤٩/٢، والفصول المزيدة ص ١٩٦.

(٢) اللباب ٢٨٠/١.

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي ق ١ ج ٢ ص ٦٢١، والفصول المزيدة ص ١٩٦.

الفصل الثاني
اعتراضات الإربلي الصرفية على الأخفش

١- تصغير اسم الجمع[١]

قال الإربلي شارحًا كلام الجزولي[٢]: "وقوله[٣]: (وأسماء الجموع كالآحاد) يريد بأسماء الجموع الأسماءَ الدالَّةَ على الكثرة، وليست جموعًا حقيقةً، وقد تقدم بيانها، وهي-أيضًا-تجري في التصغير مجرى الآحاد، مذكرها كمذكرها، ومؤنثها كمؤنثها، تقول في رَهْطٍ وقَوْمٍ وبَشَرٍ ونَفَرٍ وإِبِلٍ وغَنَمٍ: رُهَيْطٌ وقُوَيْمٌ وبُشَيْرٌ ونُفَيْرٌ وأُبَيْلَةٌ وغُنَيْمَةٌ، وكذا أسماء الأجناس نحو: تَمْرٍ ولَبَنٍ ونَخْلٍ وعِنَبٍ ونَبِقٍ، فتقول: نُخَيْلٌ وتُمَيْرٌ ولُبَيْنٌ وعُنَيْبٌ ونُبَيْقٌ، وأما مثل صَحْبٍ ورَكْبٍ وشَرْبٍ، فسيبويه[٤] يُجْرِيهِ مُجْرَى الأول، فيصغره-أيضًا-على لفظه، فيقول: صُحَيْبٌ ورُكَيْبٌ وشُرَيْبٌ، قال:

أَخْشَى رُكَيْبًا أَوْ رُجَيْلًا ذَاهِبَا[٥]

---

(١) ينظر في هذه المسألة: الكتاب ٤٩٤/٣، والمقتضب ٢٩٢/٢، والأصول ٥٣/٣، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٣٤/٤، والمسائل البغداديات ص ٤٧٢، والتكملة ص ٥١٢، والمنصف ١٠١/٢، والمقتصد في شرح التكملة ١٠٤١/٢، والنكت ٩٥١/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٧/٥، ١٣٣، والتسهيل ص ٢٨٧، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢٦٥/١، ٢٦٦، ٢٠٣/٢، وارتشاف الضرب ٣٨٢/١، ٤٠٣، والمساعد ٥٢٠/٣، والهمع ٣٤٩/٣، واسم الجمع دراسة لغوية ص ١٥٧ (رسالة).

(٢) المنهاج الجلي ٢٩٨/٢، ٢٩٩.

(٣) يعني الجزولي.

(٤) الكتاب ٤٩٤/٣.

(٥) من الرجز المشطور، لأحيحة بن الجلاح، وكذا ورد في التحقيق: "ذاهبا"، وذكر المحقق أنه يروى: "عاديا" و"غاديا"، وهو كذلك بالفعل، ينظر: المسائل البغداديات ص ٤٧٣، والتكملة ص ٤٦٥، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٣١/٤، ٢٣٢، والمنصف ١٠١/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ٨٣١/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٧/٥، والمقرب ص ١٢٧/٢، وشرح الشافية للرضي ٢٠٢/٢، ٢٠٣، واللسان: جبأ ٤٣/١، رجل ٢٦٨/١١، والخزانة ٣٥٩/٣، ٢٥٤/٦، وشرح شواهد شرح الشافية ص ١٤٩، ١٥٠.

وأبو الحسن يُجْرِيهِ مُجْرَى الجموع، فيَرُدُّهُ إلى واحِدِهِ، ويجمعه بالواو والنون، فيقول: رُوَيْكِبُونَ، وشُوَيْرِبُونَ وصُوَيْحِبُونَ ورُوَيْجِلُونَ، فاعرفه".

التحليل والنقد:

ذكر الإربلي في النص السابق مذهبين للعلماء في تصغير اسم الجمع: مذهب سيبويه والجمهور، ومذهب الأخفش.

المذهب الأول: ذهب سيبويه إلى أن تصغير اسم الجمع يكون على لفظه، فيكون كتصغير المفرد، قال سيبويه(١): "هذا باب ما تحقير ما لم يُكَسَّرْ عليه واحدٌ للجمع، ولكنه شيء واحد يقع على الجميع، فتحقيره كتحقير الاسم الذي يقع على الواحد؛ لأنه بمنزلته، إلا أنه يُعْنَى به الجميعُ، وذلك قولك في قَوْمٍ: قُوَيْمٌ، وفي رَجْلٍ: رُجَيْلٌ، وكذلك النَّفَرُ والرَّهْطُ والنِّسْوَةُ، وإنْ عُنِيَ بِهِنَّ أَدْنَى العدد".

وحجة الجمهور-التي ذكرها سيبويه-هي أن اسم الجمع لا مفرد له من لفظه، وأن لفظه كالمفرد، وإن كان معناه يدل على جمع.

وقال المبرد(٢): "هذا باب أسماء الجمع التي ليس لها واحد من لفظها، اعلم أن مجراها في التحقير مجرى الواحد؛ لأنها وُضِعَتْ أسماءً، كل اسم منها لجماعة...، وتلك الأسماء: نَفَرٌ وقَوْمٌ ورَهْطٌ وبَشَرٌ، تقول: بُشَيْرٌ وقُوَيْمٌ ورُهَيْطٌ".

وقال ابن السراج(٣): "فأما ما كان اسمًا للجمع، وليس من لفظٍ واحدٍ مُكَسَّرًا، فإنه يُحَقَّرُ على لفظه؛ لأنه اسمٌ للجمع كالاسم الواحد، وذلك نحو: قوم يحقر قويم، ورَجْلٍ رجيل؛ لأنه غير مكسر".

المذهب الثاني: ذهب الأخفش إلى أن تصغير اسم الجمع يكون بِرَدِّهِ إلى واحِدِهِ، كما حكاه عنه الإربلي، وذلك لأنه يرى أنه جَمْعٌ، وليس اسْمَ جمعٍ.

قال ابن جني(١): "وكان أبو الحسن يقول في تحقير رَكْبٍ: رُوَيْكِبُونَ؛ لأنه عنده جَمْعٌ كُسِّرَ عليه رَاكِبٌ".

---

(١) الكتاب ٣/٤٩٤.
(٢) المقتضب ٢/٢٩١.
(٣) الأصول ٣/٥٢.

وقال ابن يعيش[٢]: "وذهب أبو الحسن إلى أنه تكسير، فإذا صُغِّرَ على مذهبه رُدَّ إلى الواحد، وصُغِّرَ عليه، ثم تلحقه الواو والنون إن كان مذكرًا، والألف والتاء إن كان مؤنثًا، فتقول في تصغير رَكْبٍ: رُوَيْكِبُونَ، وفي سَفْرٍ: مُسَيْفِرُونَ، ورُوَيْكِبَاتٌ ومُسَيْفِرَاتٌ[٣]، إذا كان مؤنثًا".

وقال الرَّضِيُّ[٤]: "وقال الأخفش: كل ما يفيد معنى الجمع على وزن "فَعْلٍ"، وواحده اسم فاعل، كصَحْبٍ وشَرْبٍ في صاحب وشارب، فهو جمع تكسير، واحِدُهُ ذلك الفاعل، فعلى هذا القول تُصَغِّرُ لَفْظَ الواحد، ثم تجمع جمع السلامة، كما في رجال ودُورٍ، فتقول في تصغير رَكْبٍ وسَفْرٍ: رُوَيْكِبُونَ وسُوَيْفِرُونَ، كما يقال: رُجَيْلُونَ ودُوَيْرَاتٌ".

وقد رَدَّ الجمهور ما ذهب إليه الأخفش بأن السماع إنما ورد بتصغير أسماء الجموع على لفظها، ومن ذلك: البيت الذي أنشده الإربلي، وقول الآخر:

وَأَيْنَ رُكَيْبٌ وَاضِعُونَ رِحَالَهُمْ إِلَى أَهْلِ نَارٍ مِنْ أُنَاسٍ بِأَسْوَدَا[٥]

قال ابن يعيش[٦]: "وهذا نَصٌّ في محلِّ النزاع؛ إِذْ لو كان جمعًا مُكَسَّرًا لَرُدَّ إلى الواحد، فأما قول أبي الحسن: رُوَيْكِبُونَ، فهو شيء يقوله على مقتضى قياس مذهبه، والمسموع غيره".

---

(١) المنصف ١٠١/٢.

(٢) شرح المفصل ٧٧/٥.

(٣) كذا في شرح المفصل: "مُسَيْفِرُونَ، ورُوَيْكِبَاتٌ ومُسَيْفِرَاتٌ"، وهو فيما يبدو خطأ طباعي، بدليل ما سيأتي في نص الرضي التالي.

(٤) شرح شافية ابن الحاجب ٢٠٣/٢.

(٥) البيت من الطويل، وهو لعبد قيس بن خفاف البرجمي، ينظر: التكملة للفارسي ص ٤٦٥، والمقتصد في شرح التكملة ٩٣٣/٢، وأمالي ابن الشجري ٤٩٤/٢، ٤٣٢/٣، وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٦٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ٨٣٠/٢، وشرح المفصل ٧٧/٥، واللسان: رجل ٢٦٨/١١.

(٦) شرح المفصل ٧٧/٥.

يعني ابنُ يعيش قياسَ مذهب الأخفش في أن هذه الأسماء جموع تكسير حقيقية، وهو ما سبقت الإشارة إليه.

بقي هنا أن أشير إلى أن أبا حيان ذكر أن الأخفش في (الأوسط) موافقٌ لسيبويه، فقال[1]: "والمنقول عن الأخفش أنه جَمْعٌ، وذكر الأخفش في الأوسط أن قول الجمهور في رَكْبٍ أنه من هذا الباب [يعني باب اسم الجمع]، ثم قال: وما أراه في القياس إلا مطردًا...، وأنه يُصَغَّرُ على لفظه، ثم قال: وإن صَغَّرْتَ شيئًا من هذا على واحِدِهِ فهو جائز على قُبْحِهِ".

الاختيار والترجيح:

من خلال ما سبق أرى أن الراجح هو ما ذهب إليه سيبويه والجمهور، وهو ما اختاره الإربلي، وهو أن تصغير اسم الجمع إنما يكون على لفظه، ولا حاجة إلى رَدِّهِ إلى الواحد، ثم جَمْعِهِ جَمْعَ السلامة كما ذهب إليه الأخفش في المشهور عنه.

وإنما اخترتُ هذا المذهب لأن السماع وَرَدَ مُعَضِّدًا له، وأما كلام الأخفش فإنما جاء على مقتضى قياس مذهبه، دون سماع يشهد له.

(١) ارتشاف الضرب ١/٤٠٣.

٢-النسب إلى الثلاثي المحذوف اللام[١]

قال الإربلي[٢]: "قد تَبَيَّنَ قبلُ أن الاسم المتمكن لا يكون على حرفين إلا بحذفٍ يعرض له في فائه أو عينه أو لامِهِ، فإن نسبت إلى اسم ثلاثي محذوف اللام لم يَخْلُ حَذْفُ لامِهِ، إما أن يكون من غير عِوَضٍ عنه، أو مع عِوَضٍ عنه، وإن كان من غَيْرِ عِوَضٍ عنه لم يَخْلُ، إما أن يجب رَدُّ لامه عليه في التثنية أو في الجمع بالألف والتاء، أو لا يجب رَدُّهُ عليه في واحد منهما، فهي ثلاثة أقسام".

ثم ذكر القسم الثاني فقال[٣]: "القسم الثاني: ما لم يُعَوَّضْ عن لامه، ولم يجب رَدُّها عليه، لا في التثنية ولا في الجمع بالألف والتاء، وذلك نحو: دَمٍ ويَدٍ وحِرٍ، وهذا يُتَخَيَّرُ فيه بين رَدِّ اللام وتَرْكِهَا في النسب[٤]، فتقول: دَمِيٌّ ويَدِيٌّ وحِرِيٌّ، وإن شئت: دَمَوِيٌّ ويَدَيِيٌّ وحِرَحِيٌّ؛ إِذْ أصل حِرٍ: حِرْحٌ على فِعْلٍ بكسر الفاء وسكون العين، وإنما حركت عينها في النسب لأن الحركة قد كانت جرت عليها حين كانت اللام محذوفةً، أعني حركة الإعراب، فرُدَّتْ في النسب إليها، كما رُدَّ اللامُ؛ إِذْ لو حذفوها لكانوا قد رَدُّوا حرفًا، وحذفوا حركةً، فكأنهم لم يصنعوا شيئًا.

هذا مذهب الجمهور، وخَالَفَ أبو الحسن، فرَدَّهَا إلى أصلها من السكون، فقال: يَدْيِيٌّ كظَبْيِيٍّ".

التحليل والنقد:

---

(١) ينظر في هذه المسألة: الكتاب ٣/٣٥٧، ٣٥٨، والمقتضب ٣/١٥٢، ١٥٣، والأصول ٣/٧٦، وشرح الكتاب للسيرافي ٤/١١١، والتكملة ص ٢٦٣، ٢٦٤، والمنصف ١/٦٣، ٦٤، والمقتصد في شرح التكملة ١/٤٥٢، ٤٥٣، وشرح الجمل لابن بابشاذ ص ٤٩٣، وشرح الجمل لابن خروف ٢/١٠٤٢، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/١٠٢٧، وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٥٧، ١٩٥٨، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢/٦٦، ٦٧، وارتشاف الضرب ٢/٦٢٢، والمساعد ٣/٣٧٣، والتصريح ٢/٦٠١، ٦٠٢.

(٢) المنهاج الجلي ٢/٣٠٧.

(٣) المنهاج الجلي ٢/٣٠٨.

(٤) الكتاب ٣/٣٥٧، ٣٥٨.

ذكر الإربلي في هذا النص حكم النسب إلى الثلاثي المحذوف اللام الذي لم يعوض عن لامه، ولم يجب رَدُّها عليه، وهو التخيير فيه بين رَدِّ اللام وتَرْكِهَا في النسب، فإذا رددت اللام عند النسب وجب تحريك عينه وإن كان أصلها السكون، وهذا مذهب الجمهور، ثم ذكر أن الأخفش خالف الجمهور فذهب إلى أن العين إذا كانت ساكنة في الأصل رُدَّتْ إلى أصلها، وهو السكون.

أولا: مذهب الجمهور:

الجمهور كما تقدم يوجب تحريك العين عند النسب إلى هذا النوع، وإن كان أصلها السكون، قال سيبويه(١): "اعلم أن كل اسم على حرفين ذهبت لامه، ولم يرد في تثنيته إلى الأصل ولا في الجمع بالتاء، كان أصله فَعْلٌ أو فَعَلٌ أو فَعُلٌ، فإنك فيه بالخيار إن شئت تركته على بنائه قبل أن تضيف إليه وإن شئت غَيَّرْتَهُ فرَدَدْتَ إليه ما حُذِفَ منه ".

وقد ذكر سيبويه الحجة في ذلك، فقال(٢): "وإنما صار تغيير بنات الحرفين الرَّدَّ لأنها أسماء مجهودةٌ، لا يكون اسمٌ على أقل من حرفين، فقويت الإضافة على رَدِّ اللامات كما قَوِيَتْ على حذف ما هو من نفس الحرف حين كَثُرَ العدد، وذلك قولك: مُرَامِّي، فمن ذلك قولهم في دَمٍ: دَمِيٌّ، وفي يَدٍ: يَدِيٌّ، وإن شئت قلت: دَمَوِيٌّ ويَدَوِيٌّ، كما قالت العرب في غَدٍ غَدَوِيٌّ، كل ذلك عربي، فإن قال: فهلا قالوا: غَدْوِيٌّ، وإنما يَدٌ وغَدٌ كُلُّ واحد منهما فَعْلٌ، يُسْتَدَلُّ على ذلك بقول ناسٍ من العرب: آتيك غَدْوًا، يريدون غَدًا، قال الشاعر:

وَمَا النَّاسُ إِلَّا كَالدِّيَارِ، وَأَهْلُهَا ... بِهَا يَوْمَ حَلُّوهَا وَغَدْوًا بَلَاقِعُ(٣)

(١) الكتاب ٣/٣٥٧.

(٢) السابق: ٣/٣٥٨.

(٣) البيت من الطويل، للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ١٦٩، وهو-أيضًا-في ملحقات ديوان ذي الرمة ٣/١٨٨٧، وينظر: المقتضب ٢/٢٣٩، والأصول ٣/٣٢٧، ٣٢٨، وشرح الكتاب للسيرافي ٤/١١٢، والتعليقة ٣/٢٠٠، والخصائص ٢/٣٨، والمنصف ١/٦٤، ٢/١٤٩،

وقولهم: أَيْدٍ، وإنما هي أَفْعُلٌ، وأَفْعُلٌ جِمَاعُ فَعْلٍ؟؛ لأنهم ألحقوا ما ألحقوا وهم لا يريدون أن يُخْرِجُوا من حرف الإعراب التَّحَرُّكَ الذي كان فيه؛ لأنهم أرادوا أن يزيدوا لِجَهْدِ الاسم ما حذفوا منه، فلم يريدوا أن يخرجوا منه شيئًا كان فيه قبل أن يضيفوا".

وهذه الحجة ذكرها الإربلي في كلامه السابق.

والمبرد في أحد قوليه يوافق سيبويه والجمهورَ، كما أنه ذكر الحجة نفسها التي ذكرها سيبويه وغيره، ولكنه خَالَفَ سيبويه في دَمٍ، ورأى أن أصله "دَمَيٌ" بزنة "فَعَلٍ"(١).

ثانيا: مذهب الأخفش: ذهب الأخفش إلى أنه في حالة رَدِّ اللام المحذوفة يجب إسكان العين إذا كانت ساكنة في الأصل.

قال المبرد(٢): "فأما الأخفش فيقول: يَدِيٌّ ويَدْيِيٌّ، ويقول: أصل "يَدٍ" فَعْلٌ، فإن رددت ما ذهب رجعتَ بالحرف إلى أصله، فهذا قوله في كل هذا".

وقد وافق المبردُ في قوله الثاني الأخفشَ فيما ذهب إليه، فقال(٣): "وحَقُّ هذه الأسماءِ المحذوفةِ أن يُحْكَمَ عليها بسكون الأوسط إلا أن تثبت الحركة؛ لأن الحركة زيادة، فلا تثبت إلا بحجة، ألا ترى أن الشاعر لما اضطر إلى الرد رد على الإسكان، فقال:

إِنَّ مَعَ اليَوْمِ أَخَاهُ غَدْوَا(٤)

وأمالي ابن الشجري ٢٢٩/٢، وشرح المفصل ٤/٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٣١٤/٢، واللسان: غدا ١١٦/١٥، والخزانة ٤٧٩/٧، وشرح شواهد شرح الشافية ص ٤٤٩، ٤٥٠.

(١) المقتضب ١٥٢/٣، ١٥٣، وقد خَطَّأَ ابنُ وَلَّادٍ سيبويه، وصَوَّبَ قولَ المبرد في أن دَمًا وزنه فَعَلٌ، ينظر: الانتصار لابن ولاد ص ٢١٠.

(٢) المقتضب ١٥٢/٣.

(٣) السابق: ١٥٣/٣.

(٤) البيت من الرجز المشطور، لم أقف على قائله، ينظر: المقتضب ٢٣٨/٢، والمنصف ٦٤/١، ١٤٩/٢، وأمالي ابن الشجري ٢٣٠/٢، وشرح المفصل ٢٣/١، ٨/٥، والممتع ص ٣٩٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٣٩/٢، وشرح الشافية للرضي ٢١٥/٣، ٢٩٧، واللسان: يوم

وقال الشاعر:

وما الناسُ إلَّا كالديار، وأهلُها بها يومَ حلُّوها وغَدْوًا بَلَاقِعُ

وإنما كانت الإضافة رادَّةً ما رجع في التثنية والجمع بالتاء، وما لم ترده تثنية ولا جمع؛ لأن الإضافة أَرَدُّ".

وقد احتج الأخفش بالقياس والسماع، أما القياس فهو أن النسب يرد الأشياء إلى أصلها، بل إنها أَرَدُّ من التثنية والجمع كما ذكر المبرد في النص السابق.

وأما السماع فهو أنَّهم لَمَّا رَدُّوا المحذوفَ في مثل غَدٍ ردَّوا العين إلى أصلها من السكون، فقالوا: غَدْوٌ، قال الشاعر:

وما الناسُ إلَّا كالديار، وأهلُها بها يومَ حلُّوها وغَدْوًا بَلَاقِعُ[1]

وقال الراجز:

لا تَقْلُوَاهَا، واذْلُوَاهَا دَلْوَا
إنَّ مع اليَوْمِ أَخَاهُ غَدْوَا[2]

وقد رَدَّ ابن خروف على الأخفش بأن القياس والسماع لا يؤيدان قوله، فقال[3]: "وأبو الحسن يقول: غَدْوِيٌّ-بسكون الدال-، والقياس والسماع بالتحريك، وإن كان أصله السكون".

وأما البيتان فقد قال فيهما ابن جني[4]: "فالجواب: أن الذي قال: غَدْوًا ليس من لغته أن يقول: غَدٌ فيحذف، بل الذي يقول: غَدٌ غير الذي يقول: غَدْوًا".

٦٥١/١٢، دمي ٢٦٧/١٤، غدا ١١٧/١٥، والخزانة ٤٧٩/٧، وشرح شواهد شرح الشافية ص ٧٠، ٤٤٩، ٥٠٤.

(١) تقدم تخريجه.

(٢) ينظر: المنصف ٦٤/١.

(٣) شرح جمل الزجاجي ١٠٤٢/٢.

(٤) ينظر: المنصف ٦٤/١.

وكذا قال ابن عصفور[1]، ثم رَجَّحَ مذهبَ سيبويه والجمهور، فقال[2]: "والصحيح ما ذهب إليه سيبويه، والدليل على صحة ذلك: السماعُ والقياسُ، فأمّا السماع فهو أنَّ العرب إذا رَدَّت المحذوفَ في التثنية والجمع أبقت العين على ما كانت عليه من الحركة، فتقول: يَدَيَانِ، قال الشاعر:

يَدَيَانِ بَيْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلَّمٍ قَدْ يَمْنَعَانِكَ أَنْ تُضَامَ وَتُضْهَدَا[3]

وقال الآخر:

فَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَرٍ ذُبِحْنَا جَرَى الدَّمَيَانِ بِالخَبَرِ اليَقِينِ[4]

---

(١) شرح جمل الزجاجي ٣١٤/٢.

(٢) السابق: نفسه.

(٣) البيت من الكامل، لم أقف على قائله، ويروى: "عِنْدَ مُحَرَّقٍ"، ويروى: "وَتُقْهَرَا" مكان "وَتُضْهَدَا"، ويروى:

قَدْ يَمْنَعَانِكَ بَيْنَهُمْ أَنْ تُهْضَمَا

ينظر: المنصف ٦٤/١، والمفصل ص ٢٣١، وإيضاح شواهد الإيضاح ٣٩٤/١، ٧٩٩/٢، واللباب للعكبري ٣٧٦/٢، وشرح المفصل ٨٣/٥، ٥/٦، ٥٦/١٠، وشرح الشافية للرضي ٦٥/٢، واللسان: دمي ٢٦٩/١٤، يدي ٤٢٠/١٥، والخزانة ٤٧٦/٧: ٤٨٠، ٤٨٢، ٤٨٥، ٤٩٨، وشرح شواهد شرح الشافية ص ١١٣، ٤٥٠.

(٤) البيت من الوافر، لعَلِيِّ بنِ بَدَّالٍ السُّلَمِيِّ، ونُسِبَ لِلْمُثَقِّبِ العَبْدِيِّ، وهو في ملحق ديوانه ص ٢٨٣، وينظر: المقتضب ٢٣١/١، ٢٣٨/٢، ١٥٣/٣، والأصول ٣٢٤/٣، وشرح الكتاب للسيرافي ١١٣/٥، وسر الصناعة ٣٩٥/١، والمنصف ١٤٨/٢، والأزهية ص ١٤١، وأمالي ابن الشجري ٢٢٨/٢، ١٢٧/٣، والإنصاف ص ٣٠٠، والمفصل ص ٢٣١، وإيضاح شواهد الإيضاح ٣٩٣/١، ٧٩٩/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٥١/٤، ١٥٢، ٨٤/٥، ٥/٦، ٢٤/٩، وشرح الكافية للرضي ٦٤٥/١/٢، وشرح الشافية للرضي ٦٤/٢، ورصف المباني ص ٢٤٢، واللسان: أخا ٢١/١٤، دمي ٢٦٨/١٤، والخزانة ٢٦٧/١، ٤٨٢/٧، ٤٨٥: ٤٨٨، وشرح شواهد شرح الشافية ص ١١٢: ١١٤.

وأمّا القياس فهو أنّك لم تَرُدَّ اللامَ إلَّا لِتُقَوِّيَ الكلمةَ، وإذا أسكنت العين فقد أضعفت فهو تناقض".

بقي للباحث هنا أن يشير إلى أن أبا حيان ذكر رجوع الأخفش إلى مذهب الجمهور، فقال[1]: "وذهب الأخفش إلى تسكين ما أصله السكون، فتقول: غَدْوِيٌّ وحِرْجِيٌّ ويَدْبِيٌّ، ثم رجع في الأوسط إلى مذهب سيبويه، وذَكَرَهُ سماعًا عن العرب".

الاختيار والترجيح:

والذي أراه راجحا مما سبق هو قول الجمهور، وهو وجوب فتح عين هذا النوع عند النسب إليه، وإن كانت تلك العين ساكنة في الأصل، وهو ما اختاره الإربلي في كلامه السابق؛ وإنما اخترت هذا القول لأن القياس والسماع يؤيدانه، وأما قول الأخفش فلا يؤيده القياس أو السماع كما تقدم، بالإضافة إلى ما نقله أبو حيان برجوع الأخفش في كتابه الأوسط عن رأيه هذا إلى رأي سيبويه والجمهور.

(١) ارتشاف الضرب ٦٢٢/٢، وذكره-أيضًا-الشيخ خالد في التصريح ٦٠٢/٢.

٣-النسب إلى الثلاثي المحذوف الفاء المعتل اللام[١]

قال الإربلي[٢]: "وأما معتل اللام من هذا الصنف فنحو: دِيَةٍ وشِيَةٍ، وهذا تُرَدُّ إليه فاؤه في النسب لا غير، وإليه أشار المصنف بقوله[٣]: "لَمْ تُرَدَّ إلا في نحو: شِيَةٍ"، أي: إنك لا تَرُدُّ إلى محذوف العين أو الفاء في النسب ما حُذِفَ منه إلا إذا كان محذوفَ الفاء، ولامُهُ معتلةٌ نحو: شِيَةٍ، فإنك ترد إليه فاءَه؛ إذْ لو لم تردها مع أنك تحذف تاء التأنيث لباشرتْ ياءُ النسب ياءً أخرى قبلها كسرةٌ، فإن أَثْبَتَّ هذه الياء قبل ياءَي النسب انكسرت لأجلهما، فقلت: شِيِيٌّ بكسرتين وثلاث ياءات، وذا جِدُّ مُسْتَثْقَلٍ، وإن حذفت تلك الياء بَقِيَ الاسم على حرف واحد، وذا جِدُّ إجحافٍ، فوجب رَدُّ الكلمة على أصلها، وهو وِشْيَةٌ ووِدْيَةٌ.

وحينئذ يعود الخلاف بين الرجلين في إقرار حركة العين في النسب، ورَدِّهَا إلى أصلها من السكون، فسيبويه يُقِرُّ الحركة، فيقول: وِشَوِيٌّ ووِدَوِيٌّ، كما يقول في عَمٍ: عَمَوِيٌّ، وأبو الحسن يَرُدُّ الكلمة إلى أصلها، وهو وِشْيَةٌ بسكون الشين، ووِدْيَةٌ، ثم ينسب، فيقول: وِشْيِيٌّ ووِدْيِيٌّ، كما تقول في ظَبْيٍ: ظَبْيِيٌّ، ووافقه على ذلك أبو العباس.

وقول سيبويه أَوْلَى؛ لأن الشين قبل الرد متحركة، وقد احتجنا إلى رَدِّ الحرف، فرددناه، وتركنا البناء على حاله؛ إذ الضرورة لم تُحْوِجْ إلى أكثر من رَدِّ الحرف الذاهب فقط، فاعرفه".

التحليل والنقد:

---

(١) ينظر في هذه المسألة: الكتاب ٣٦٩/٣، والمقتضب ١٥٦/٣، والأصول ٨٠/٣، والانتصار لابن ولاد ص ٢١٠: ٢١٢، وشرح الكتاب للسيرافي ١٢٠/٤، ١٢١، والمنصف ٦٣/١، ٦٤، والمقتصد في شرح التكملة ٤٥٦/١، وشرح الجمل لابن بابشاذ ص ٤٩٥، والنكت ٨٩٩/٢، وشرح الجمل لابن خروف ١٠٤٣/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٦، ٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٣١٤/٢، ٣١٥، وشرح الكافية الشافية ١٩٥٧/٤، ١٩٥٨، وشرح الشافية للرضي ٦٢/٢، ٦٣، وارتشاف الضرب ٦١٩/٢، والمساعد ٣٧٣/٣، والتصريح ٦٠٥/٢، ٦٠٦، وجهود الفراء الصرفية (رسالة) ص ٢٤٩.

(٢) المنهاج الجلي ٣١٢/٢، ٣١٣.

(٣) يعني قول الجزولي في مقدمته ص ٢٣٦.

هذه المسألة شبيهة بالمسألة السابقة، فسيبويه والأخفش يردان الفاء المحذوفة، ولكن سيبويه يقلب اللام واوًا، ويفتح العين، وأما الأخفش فإنه يُبْقِي اللام كما هي، ويرد العين إلى أصلها من السكون، فهذان مذهبان في المسألة.

وفي المسألة مذهب ثالث، لم يذكره الإربلي، وهو رَدُّ الفاء المحذوفة ولكن بعد اللام، وهو مذهب الفراء(١).

المذهب الأول: مذهب سيبويه والجمهور رَدُّ الفاء المحذوفة، مع قلب لام الكلمة واوًا، وفتح عينها، فيقول في النسب إلى شِيَةٍ ودِيَةٍ مثلًا: وِشَوِيٌّ ووِدَوِيٌّ.

قال سيبويه(٢): "وتقول في الإضافة إلى شِيَةٍ: وِشَوِيٌّ، لم تسكن العين كما لم تسكن الميم إذا قال: دَمَوِيٌّ، فلما تركت الكسرة على حالها جَرَتْ مَجْرَى شَجَوِيٍّ".

وقال المبرد(٣): "فإن نسبت إلى شِيَةٍ فلا بُدَّ من الرد؛ لأنه على حرفين، أحدهما حرف لِينٍ...، وكان سيبويه يقول في النسب إليه: وِشَوِيٌّ على أصله؛ لأنه إذا رَدَّ لم يغير الحرف عن حركته".

وقد ذكر السيرافي أن رَدَّ الفاء المحذوفة هنا أَوْلَى؛ لأن الكلمة تبقى على حرفين، ثانيهما حرف مَدٍّ ولينٍ، قال(٤): "فلما نسبنا إلى شِيَةٍ، وقد تحركت الشين، فوجب حذف الهاء للنسبة، بقيت الشين والياء، وهما حرفان، الثاني من حروف المد واللين، فوجبت زيادة حرف، فكان أولى ذلك أن يُرَدَّ ما ذهب منه، وهو الواو مكسورة، فصار: وِشْيِيٌّ، ففتحنا الشين كما قلنا في عَمٍ وشَجٍ: عَمَوِيٌّ وشَجَوِيٌّ".

---

(١) ينظر: الصحاح: وعد ٥٥١/٢، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ٦٣/٢، وجهود الفراء الصرفية ص ٢٤٩.

(٢) الكتاب ٣٦٩/٢.

(٣) المقتضب ١٥٦/٣.

(٤) شرح كتاب سيبويه ١٢٠/٤، ١٢١، وذكر مثلَه ابنُ عصفور في شرح جمل الزجاجي ٣١٥/٢، وابن يعيش في شرح المفصل ٣/٦.

وأما ابن خروف فقال(١): "والقياس والسماع مع سيبويه؛ لأنه لَمَّا جرى متحركًا في الكلام لم تغيره عن التحريك في النسب".

المذهب الثاني: مذهب الأخفش، فهو يوافق سيبويه في رد الفاء المحذوفة، ولكنه يخالفه فيما عدا ذلك، فيُبْقِي اللامَ كما هي، ولا يقلبها واوًا، ويُبْقِي العين ساكنةً على حسب أصلها.

قال المبرد(٢): "وكان أبو الحسن الأخفش يقول في النسب إليها: وِشْيِيٌّ؛ لأنه يقول: إذا رددت ما ذهب من الحرف رددته إلى أصله، وثبتت الياء لسكون ما قبلها، كما تقول في النسب إلى ظَبْيٍ: ظَبْيِيٌّ".

ومعنى هذا أن الأخفش يُجْرِي الباب كله على نَمَطٍ واحد، لا فرق عنده بين ما حُذِفَتْ منه الفاء أو لم تُحْذَفْ.

وهذه المسألة-كما أسلفتُ-شبيهة بالمسألة السابقة، وتقدم هنالك أن المبرد له قولان في تلك المسألة، وهو-أيضًا-موافق للأخفش هنا، فإن السيرافي بعد أن ذكر مذهب الأخفش في هذه المسألة قال(٣): "وكان أبو العباس يذهب إلى مثل قول الأخفش، وأن الشيء إذا رُدَّ ما ذهب منه وجب أن يُنْسَبَ إليه على بنائه".

وقد رَدَّ ابن ولاد على المبرد، فقال(٤): "وأما قوله [يعني المبرد] في شِيَةٍ: إنه إذا رد حركة الواو إليها أسكن الشين.. فتحريك الشين أولى من تحريك الدال من يَدٍ؛ لأننا إنما حركنا في يدٍ إذا قلنا: يدوي تعويضا من حركة الإعراب التي كانت في الدال، وحركة الإعراب ليست بلازمة على كل حال، إنما تدخل في الوصل، وتحذف في الوقف، وشِيَةٌ حركتها حركة بناء لازمةٌ للحرف، والتعويض من اللازم أولى، وليس كونها في الأصل للواو بمانعٍ لِأَنْ يُعَوَّضَ منها".

---

(١) شرح جمل الزجاجي ١٠٤٣/٢.

(٢) المقتضب ١٥٦/٣، ١٥٧.

(٣) شرح كتاب سيبويه ١٢١/٤، وكذا نقل عنه الأعلم في النكت ٨٩٩/٢، وابن بابشاذ في شرح الجمل ص ٤٩٥.

(٤) الانتصار ص ٢١٢.

وقد ذكر السيرافي مذهب الأخفش، ثم رَجَّحَ عليه مذهب سيبويه، فقال[1]: "وقول سيبويه أولى؛ لأن الشين متحركة، ولم نحتج إلى تغيير البناء، كما لم نحتج في عِدَةٍ، وإنما احتجنا إلى حرف آخر، فرددنا الحرف؛ لأن الضرورة لم توجب أكثر من رَدِّ الحرف الذاهب، وتركنا الباقي على حاله".

وهذا هو الرد الذي نقله الإربلي بنصه تقريبًا في كلامه المذكور في صدر هذه المسألة.

المذهب الثالث: مذهب الفراء رَدُّ الفاء المحذوفة ولكن بعد اللام، فهو بذلك يوافق سيبويه والأخفش في رَدِّ الفاء، ولكنه يخالفهما في موضع هذه الفاء، فيقول في النسب إلى شِيَةٍ: شِيَوِيٌّ.

قال الجوهري[2]: "والنسبة إلى عِدَةٍ عِدِيٌّ، وإلى زِنَةٍ زِنِيٌّ، فلا ترد الواو كما تردها في شِيَةٍ، والفراء يقول: عِدَوِيٌّ وزِنَوِيٌّ، كما يقال: شِيَوِيٌّ".

وقال ابن يعيش[3]: "وقوله [يعني الزمخشري]: وعن ناس من العرب: عِدَوِيٌّ.. يريد أن قومًا من العرب يَرُدُّونَ المحذوف وإن كان فاءً، ويُؤَخِّرُونَهُ إلى موضع اللام، فكأنه ينقلب ألفًا، فيصير: عِدًا وزِنًا، فإذا نسبت إليه قلبت الألف واوًا على القاعدة، فتقول: عِدَوِيٌّ وزِنَوِيٌّ، وهو رأي الفراء، حكاه عنه صاحب الصحاح".

وقال الرضي[4]: "والفراء يجعل الفاء المحذوفة في هذا الباب-من الصحيح اللام كان أو من المعتلة-بعد اللام، حتى يصير في موضع التغيير أي: الآخِرِ، فيصح رَدُّهَا، فيقول: عِدَوِيٌّ وزِنَوِيٌّ وشِيَوِيٌّ، في: عِدَةٍ وزِنَةٍ وشِيَةٍ، وحَمَلَهُ على ذلك ما رُوِيَ عن ناسٍ من العرب: عِدَوِيٌّ في عِدَةٍ، فقاس عليه غَيْرَهُ".

ويبدو أن الفراء مسبوقٌ بهذا الرأي، فإنَّ سيبويه أوردَ مثله في كتابه، ورَدَّه بأنه لا يجوز، فقال[5]: "فإن قلتَ: أَضَعُ الفاء في آخر الحرف، لم يَجُزْ، ولو جاز

(١) شرح كتاب سيبويه ١٢١/٤، وينظر-أيضًا-: شرح المفصل لابن يعيش ٤/٦.
(٢) الصحاح: وعد ٥٥١/٢، وينظر-أيضًا-: اللسان: وعد ٤٦٢/٣، والتاج: وعد ٣١٧/٥.
(٣) شرح المفصل ٤/٦.
(٤) شرح الشافية للرضي ٦٣/٢، وينظر-أيضًا-: جهود الفراء الصرفية ص ٢٤٩.
(٥) الكتاب ٣٦٩/٣.

ذا لجَازَ أن تضع الواو والياء إذا كانت لامًا في أول الكلمة إذا صُغِّرَتْ، ألا تراهم جاءوا بكل شيء من هذا في التحقير على أصله، وكذا قول يونس، ولا نعلم أحدًا يوثق بعلمه قال خلاف ذلك".

وللشيخ خالد الأزهري توجيه آخر لرأي الفراء، فهو يرى أن قول من قال: عِدَوِيٌّ في النسب إلى عِدَةٍ، ليس رَدًّا للفاء المحذوفة، وإنما هو كالعوض منها، قال الشيخ خالد[1]: "وجاء: عِدَوِيٌّ في النسبة إلى عِدَةٍ، وليس هذا رَدًّا للفاء المحذوفة، وإلا وجب أن يقال: وِعْدِيٌّ، بل هو كالعوض عن المحذوف".

الاختيار والترجيح:

الذي أره راجحًا مما سبق هو رأي سيبويه والجمهور في كيفية النسب إلى الثلاثي المحذوف الفاء المعتل اللام، وهو رَدُّ الفاء المحذوفة إلى الكلمة، مع قلب لام الكلمة واوًا، وفتح عينها، وهو ما اختاره الإربلي، كما أنه اعتمد رُدُودَ الجمهور على الأخفش في المسألة، وإن لم يذكر رأي الفراء فيها.

وإنما اخترت هذا الرأي لقوة حجته، ولِمَا يشهد له من القياس والسماع، وهو ما افتقده رَأْيَا كُلٍّ من الأخفش والفراء في هذه المسألة، خاصة وأن هذه النوع من الأسماء يحتاج إلى رَدِّ الحرف المحذوف فحسب، ولا حاجة إلى إعادة تسكين عينه كما يقول الأخفش، ولا إلى رَدِّ هذه الفاء إلى موضع اللام كما يقول الفراء.

(١) التصريح ٢/٦٠٦، وينظر-أيضًا-: جهود الفراء الصرفية ص ٢٥٠.

٤- ألف التأنيث الممدودة أصليةٌ أم زائدةٌ؟[١]

أورد الإربلي نص الجزولي الذي ذكر فيه الأبنية التي تلحقها ألف التأنيث الممدودة، ثم قال[٢]: "مذهب صاحب الكتاب[٣] في الهمزة في أواخر هذه الأبنية أنها ليست بهمزة من الأصل، وإنما هي حرف مَدٍّ زِيدَ عَلَمًا للتأنيث، فهي الألف الموجودة في المقصور من هذه الأسماء المؤنثة، أصلها السكون كما هي في حُبْلَى وسَكْرَى، غير أنها زيدت قبلها ألفٌ أخرى للمد، كألف قرطاس ودينار، فاجتمع ألفان، فلم يكن بُدٌّ من حذفٍ أو تغييرٍ، والحذف ممتنع، وإلا لَعَادَ الممدود مقصورًا، فكان صُنْعًا كَلَا صُنْعٍ، وتغيير ألف المد-أيضًا-ممتنع؛ لزوال ما اجْتُلِبَتْ له من المَدِّ، فلم يَبْقَ إلا تغيير ألف التأنيث بالتحريك، والألف متى مَسَّتْهَا الحركةُ صارت همزةً.

هذا مذهبه فيها، وبه قال أبو علي والجمهور ما خلا أبا الحسن، فإنه ذهب إلى كونها همزة من الأصل زيدت عَلَمًا للتأنيث.

والحَقُّ ما ذهب إليه سيبويه، ويَدُلُّ عليه قولُهم في جمع صحراء: صَحَارِيُّ، وقلبهم الهمزة ياءً؛ إِذْ أَلِفُ المَدِّ لَمَّا وقعت بعد الراء المكسورة انقلبت ياءً-أيضًا-، كما انقلبت في قَرَاطِيسَ ودَنَانِيرَ، فعادت الهمزة إلى أصلها من الألف؛ لزوال العلة التي قلبت لها همزة، وهي اجتماع الألفين، ثم انقلبت ياءً-أيضا-؛ لوقوعها بعد الياء الساكنة، كما تنقلب إذا وقعت بعد الكسرة، ثم أدغمت إحدى الياءين في الأخرى، فصار اللفظ إلى صحاريَّ، قال:

---

(١) ينظر في هذه المسألة: الكتاب ٢١٤/٣، والمقتضب ٨٤/٣، والمذكر والمؤنث للمبرد ص ٩٤، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٣٢، والإيضاح ص ٢٣٠، والتكملة ص ٣٣٣، وسر الصناعة ٨٣/١، والمخصص ٩٠/١٦، والمقتصد في شرح الإيضاح ٩٨٧/٢، والمقتصد في شرح التكملة ٦٢٥/٢، ٦٢٦، والإنصاف ص ٦٥٨، وشرح الإيضاح للعكبري ١٥٦١/٤ (رسالة)، وشرح المفصل ٥٨/٥، ٩١، وشرح الملوكي ص ٢٦٧، ٢٦٨، والممتع ص ٢١٩، وشرح الكافية الشافية ١٤٣٦/٣، وشرح الكافية للرضي ٥٩٩/١/٢، وشرح الشافية للرضي ١٩٤/١، ١٦٢/٢، والارتشاف ٦٣٦/٢، والمساعد ٢٩٠/٣، والتصريح ٤٨٧/٢، والهمع ٢٨٩/٣، ٢٩٠، وجهود الفراء الصرفية ص ١٧٦.

(٢) المنهاج الجلي ٧٨٩/٢، ٧٩٠.

(٣) ينظر: الكتاب ٢١٤/٣.

لقد أَغْدُو على أَشْـ ـقَرَ يَغْتَالُ الصَّحَارِيَّا[1]

فظهور الياء في جَمْعِ هذا الاسمِ أبدًا بحيث لا تُسْمَعُ الهمزة فيه البتةَ منطوقًا بها في حالٍ من الأحوال دليلٌ على خلاف ما ذهب إليه أبو الحسن، من كونها زِيدَتْ همزةً من الأصل؛ إِذْ لو كان كذلك لوجب أن تظهر في شيء من الاستعمال، فيقال: صَحَارِيئُ بوزن صَحَارِيعَ، فظهر أَنَّ الهمزة لا أصل لها في التأنيث، وإنما هي أَلِفٌ في الأصل".

التحليل والنقد:

ذكر الإربلي في هذا النص مذهبين للعلماء في ألف التأنيث الممدودة، مذهب سيبويه والجمهور، وهو أن الهمزة بدل من ألف التأنيث المقصورة، ومذهب الأخفش، وهو أن الهمزة زائدة للتأنيث.

والحق أن في المسألة مذهبًا ثالثًا، وهو أن الألف والهمزة معًا للتأنيث، وقد نُسِبَ للأخفش -أيضًا-.

المذهب الأول: مذهب سيبويه والجمهور، وهو أن ألف التأنيث الممدودة ليست همزةً من الأصل، وإنما هي حرفُ مدٍّ زِيدَ عَلَمًا للتأنيث.

قال سيبويه[2]: "هذا باب ما لحقته ألف التأنيث بعد ألف، فمنعه ذلك من الانصراف في النكرة والمعرفة، وذلك نحو: حمراء وصفراء....، والألف إذا كانت بعد ألف، مِثْلُها إذا كانت وحدها، إلا أنك همزتَ الآخِرَةَ للتحريك؛ لأنه لا ينجزم حرفان، فصارت الهمزة التي هي بدل من الألف بمنزلة الألف لو لم تُبْدَلْ، وجرى عليها ما كان يجري عليها إذا كانت ثابتة".

وقال المبرد[3]: "واعلم أن ألف حمراء وأخواتها التي أُبْدِلَتْ منها الهمزة هي الألف التي في حُبْلَى وسَكْرَى، إلا أن قبل تلك أَلِفًا، فلو حذفتها لالتقاء

(١) البيت من الهزج، للوليد بن عبد الملك، ويروى: "يجتاب" مكان "يغتال"، ينظر: المقتضب ٢٣١/٢، وسر الصناعة ٨٦/١، والإنصاف ص ٦٥٨، وشرح المفصل ٥٨/٥، وشرح الملوكي ص ٢٦٩، والمقرب ١٦١/٢، والممتع ص ٢١٩، وشرح الكافية للرضي ٥٩٩/١/٢، وشرح الشافية للرضي ١٩٤/١، ١٦٢/٢، وشرح شواهد شرح الشافية ص ٩٥، ١٤٣، والخزانة ٤٢٤/٧، ٤٢٦.

(٢) الكتاب ٢١٣/٣، ٢١٤.

(٣) المذكر والمؤنث ص ٩٤، وينظر -أيضًا-: المقتضب ٨٤/٣.

الساكنين لذهبت العلامة، وصار الممدود مقصورًا، ولكنك لَمَّا حَرَّكْتَهَا صارت همزةً، ولست تَقْدِرُ في الألف-إذا حَرَّكْتَهَا-على غير ذلك؛ لعلة معروفة في النحو، وامتناع الطاقة من أن يكون فيها إلا ذلك".

وأما السيرافي فقد شَرَحَ كلام سيبويه، وبَيَّنَ أن المقصورة والممدودة في الأصل ألف واحدة، فقال[1]: "وهي في الأصل أَلِفٌ واحدةٌ، فأما المقصورة منها فَأَلَّا يكونَ قبلها أَلِفٌ نحو: حبلى وسَكْرَى، والممدودة: أن يكون قبلها أَلِفٌ زِيدَتْ للمَدِّ، وخُصَّ بها ضَرْبٌ من التأنيث لَمَّا زِيدَ قبلها، فاجتمعت في آخره ألفانِ، وهما ساكنتان، لا يمكن تحريك واحدة منهما، ولا إسقاط إحداهما؛ لأن الألف لا يمكن تحريكها، ولأنها لو سقطت لالتبس الممدود بالمقصور، فقُطِعَتْ ألف التأنيث-وهي الأخيرة منهما-همزةً؛ لأنها من مخرجها حتى يمكن تحريكها".

وأما الفارسي الذي أشار الإربلي إلى موافقته لسيبويه والجمهور، فقد قال[2]: "والهمزة في حمراء منقلبة عن ألف التأنيث المفردة، وإنما أبدلت همزةً لوقوعها طرفًا بعد ألف زائدة، يَدُلُّكَ على ذلك أن هذه الصورة إذا زالت زالت الهمزة، وذلك قولك في جمع صحراء: صَحَارٍ، فزالت الهمزة، وعاد حرف اللين الذي كان في الواحد".

وحجة سيبويه والجمهور في هذه المسألة ظاهرة، وهي التي سبقت في كلام سيبويه والمبرد والسيرافي والفارسي، وذكرها غيرهم[3]، كما أن الإربلي ذكرها في كلامه السابق.

وكذلك البيت الذي استشهد به الإربلي استشهد به غير واحد من العلماء، ومنهم: ابن جني[4]، كما استشهد ببيت آخر، وهو قول الشاعر:

إذا جاشَتْ حَوَالِبُهُ تَرَامَتْ ومَدَّتْهُ البَطَاحِيُّ الرِّغَابُ[5]

---

(١) شرح الكتاب ٤٧٩/٣.

(٢) الإيضاح العضدي ص ٢٣٠.

(٣) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٣٢، وسر صناعة الإعراب ٨٣/١، والمنصف ١٥٥/١، والمقتصد ٩٨٧/٢، وشرح الملوكي ص ٢٦٨، وشرح الشافية للرضي ص ١٦٢/٢، وغيرها من المصادر السابقة في تخريج المسألة.

(٤) سر صناعة الإعراب ٨٦/١.

(٥) البيت من الوافر، لم أقف على قائله، ومن الواضح أنه يصف نَهَرًا، فحَوَالِبُهُ: أوديته التي تَمُدُّهُ وتَزِيدُ فيه، ينظر: سر صناعة الإعراب ٨٦/١، وشرح المفصل ٥٨/٥، والممتع ص ٢١٩، والخزانة ٤٢٦/٧.

جمع بطحاء.

المذهب الثاني: مذهب الأخفش، وهو أن همزة المؤنث الممدود همزةٌ من الأصل، زِيدَتْ عَلَمًا للتأنيث.

قال العكبري[1]: "فأما الهمزة في نحو: صحراء وحمراء وشرُكَاءَ فقد قال الأخفش: الهمزة زِيدَتْ أصلًا للتأنيث".

ولكن أبا حيان وابن عقيل نَسَبَا هذا المذهب للكوفيين والزَّجَّاجِيِّ[2]، ونسبه السلسيلي والدماميني والشيخ خالد والسيوطي كذلك للكوفيين[3]، ولم ينسبه أحد منهم للأخفش.

قال أبو حيان[4]: "ومذهب الكوفيين والزجاجي أن الهمزة ليست مبدلةً من الألف، وإنما هي علامة التأنيث".

وقال ابن عقيل[5]: "وقال الكوفيون والزجاجي: الألف الممدودة علامة التأنيث".

وإذا رجعنا إلى جمل الزجاجي وجدنا ما يُفْهَمُ منه هذا الذي نسبه إليه أبو حيان وابن عقيل، يقول الزجاجي[6]: "وعلامات التأنيث ثلاث: الألف المقصورة، والهمزة الممدودة، والتاء التي تُبْدَلُ في الوقف هاءً".

وقد ردَّ ابن جني هذا المذهب-وإنْ لَمْ يُسَمِّ صاحبه-من وجهين، الأول منهما لم يذكره الإربلي، والثاني ذكره في نصه السابق في صدر المسألة.

قال ابن جني[7]: "أحدهما: أنَّا لم نَرَهُمْ في غير هذا الموضع أَنَّثُوا بالهمزة، إنما يؤنثون بالتاء أو الألف، نحو: حَمْدَةَ وقائمة وقاعدة، وحبلى وسكرى، فكان

(١) شرح إيضاح أبي علي الفارسي للعكبري ١٥٦١/٤ رسالة .
(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٦٣٦/٢، والمساعد ٢٩٠/٣.
(٣) ينظر: شفاء العليل في إيضاح التسهيل ٩٩٩/٣، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٤٦١٠/٩، والتصريح ٤٨٧/٢، وهمع الهوامع ٢٩٠/٣.
(٤) ارتشاف الضرب ٦٣٦/٢.
(٥) المساعد ٢٩٠/٣.
(٦) الجمل ص ٢٩١.
(٧) سر صناعة الإعراب ٨٤/١، ٨٥، وعنه نقلهما ابن يعيش في شرح المفصل ٩١/٥، وابن عصفور في الممتع ص ٢١٩.

حمل همزة التأنيث في نحو صحراء وبابها على أنها بدل من ألف تأنيث لِمَا ذكرنا أَحْرَى، والوجه الآخر: أنَّا قد رأيناهم لَمَّا جَمَعُوا بعض ما فيه همزة التأنيث أبدلوها في الجمع، ولم يُحَقِّقُوهَا البتةَ، وذلك قولهم في جمع صحراء وصَلْفَاءَ وخَبْرَاءَ: صَحَارِيُّ وصَلَافِيُّ وخَبَارِيُّ، ولم نسمعهم أظهروا الهمزة في شيء من ذلك، فقالوا: صَحَارِيءُ وصَلَافِيءُ وخَبَارِيءُ، ولو كانت الهمزة فيه غير منقلبة لجاءت في الجمع، ألا تراهم قالوا: كوكب دُرِّيءٌ، وكَوَاكِبُ دَرَارِيءُ".

كما أن قول الأخفش يقتضي أن تقع علامة التأنيث حَشْوًا، وهذا لَمْ يرد، قال ابن جني[1]: "هذا كلامٌ غيرُ مُحَصَّلٍ، وذلك أن المَدَّةَ إنما هي الألف التي قبل الهمزة، وعلامة التأنيث لا تكون في وسط الكلمة، إنما تكون آخرَهَا، نحو: حَمْدَةَ وحُبْلَى".

وقال ابن يعيش[2]: "وقد ذهب بعضهم إلى أن الألف الأولى في حمراء وصحراء وصفراء للتأنيث، والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث "أفعل" نحو: أحمر وحمراء وأصفر وصفراء، وبين مؤنث "فعلان" نحو: سكران وسكرى، وهذا قول واهٍ جدًّا؛ لأنَّ عَلَمَ التأنيث لا يكون إلا طرفًا، ولا يكون حشوًا البتةَ".

المذهب الثالث: أن الألف والهمزة معا للتأنيث، وقد نَسَبَ أبو حيان وناظر الجيش هذا الرأي للأخفش[3].

قال أبو حيان[4]: "ومذهب الأخفش أن الألف والهمزة معًا هما علامة التأنيث".

كما ذكره ابن يعيش بغير عزو[5]، وأما الشيخ خالد فقد ذكر رأي البصريين، ثم قال[6]: هذا مذهب البصريين، وذهب بعضهم إلى أن الهمزة والألف قبلها معًا علامة التأنيث".

---

(١) المنصف ١/١٥٤.
(٢) شرح الملوكي ص ٢٦٩.
(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/٦٣٦، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٩/٤٦١٠.
(٤) ارتشاف الضرب ٢/٦٣٦.
(٥) ينظر: شرح الملوكي ص ٢٧٠.
(٦) التصريح ٢/٤٨٧.

وكان ابن جني قد ذكر هذا الوجه افتراضًا، ثم رَدَّهُ، فقال[1]: "فإن قيل: ما تنكر أن تكون الألف والهمزة جميعًا علامةَ التأنيث، كما تقول: إن الياءين في نحو: زيدِيٍّ وبكريٍّ علامة النسب؟، قيل: هذا ممتنع؛ لأَنَّا لم نَرَ علامة تأنيثٍ غَيْرَ هذه تكون على حرفين، إنما هي حرف واحد، نحو الهاء في طلحة، والألفِ في حبلى".

ثم قال ابن جني[2]: "ويَدُلُّ على أن الهمزة وحدها عَلَمُ التأنيث: أنك إذا جمعت مثل صحراء وخنفُساء بالألف والتاء فإنما تغير الهمزة وحدها، وتَدَعُ الألف بحالها، وذلك قولهم: صحراوات وخنفساوات...، ولو كانت الألف قبلها داخلة معها في أنها علامة تأنيث لوجب تغييرها في الجمع".

كما ضَعَّفَ ابن يعيش هذا الرأي بقوله[3]: "وقول من قال: إن الألفين معًا للتأنيث واهٍ-أيضًا-؛ لعدم النظير؛ لأنَّا لا نعلم علامة تأنيث على حرفين فيحملَ هذا عليه، ومن أطلق عليهما ذلك، وسمَّاهما ألفَيْ تأنيثٍ فتَسَمُّحٌ في العبارة وتَجَوُّزٌ لتلازمهما".

الاختيار والترجيح:

الذي أُرَاهُ راجحًا مما سبق هو قول سيبويه والجمهور، وهو ما اختاره الإربلي، واحتج له، وهو أن الهمزة بدل من الألف المقصورة، وإنما اخترت هذا الرأي لقوته، وللأدلة التي احتج بها أصحابه، وسلامته من المآخذ التي وردت علي القولين: الثاني والثالث اللذين نُسِبَا للأخفش.

(١) المنصف ١/١٥٤.
(٢) المنصف ١/١٥٥.
(٣) شرح الملوكي ص ٢٧٠.

٥- قلب الياء أو الواو الواقعتين بعد ألف الجمع همزةً[١]

إذا اكتنف أَلِفَ "مَفَاعِلَ" و"فَوَاعِلَ" وشِبْهِهِمَا واوانِ، أو ياءانِ، أو واوٌ وياءٌ، فإن الواو والياء يُعَلَّانِ بقلبهما همزةً بعد ألف الجمع.

قال الإربلي[٢]: "أما مع اكتناف الواوين فنحو: أَوَّل وأَوَائِل، وأما مع اكتناف الياءين فنحو: خَيِّر وخيائر، وأما مع اكتناف الياء والواو فنحو: سيد وسيائد، الأصل: أواول وخيایر وسیاود، فهمزوا الواو والياء بعد ألف التكسير كراهةَ اجتماعِ واوين أو ياءين، أو واوٍ وياءٍ، بينهما زائدٌ ساكنٌ، وكانت الثانيةُ منهما أَوْلَى بالهمز لقربها من الطرف".

ثم قال[٣]: "ولم يفرق صاحب الكتاب في ذلك بين الواوين والياءين، والواو والياء في الهمزة، بل هَمَزَ في الجميع...، وخَصَّ أبو الحسن القَلْبَ بالواوين المكتنفتين، دون الياءين والياء والواو، مع موافقته على التسوية بين الياء والواو مفردتين طرفين، وواقعتين قبل الطرف[٤]، وزعم أن المستثقل عندهم هو اجتماع الواوين فقط، وحكى أبو عثمان عن العرب همزة عيائل جمع عَيِّلٍ، فهذا سماع يعضد قياس سيبويه".

التحليل والنقد:

---

(١) ينظر في هذه المسألة: الكتاب ٣٥٧/٤، ٣٦٩: ٣٧١، والمقتضب ٢٦٣/١، ٢٦٤، والأصول ٣٤٠/٣، ٣٩٦، ٣٩٧، وشرح الكتاب السيرافي ٢٦١/٥: ٢٦٣، والتعليقة ٦٤/٥، والتكملة ص ٦٠٠، والبغداديات ص ٨٧، والخصائص ١٩٤/١، والمنصف ٤٣/٢: ٤٧، ٦٠: ٦٣، والمقتصد في شرح التكملة ١٤٧٩/٣، والنكت ١١٩٨/٢، واللباب للعكبري ٤٠٤/٢: ٤٠٦، وشرح المفصل ٩١/١٠، وشرح الملوكي ص ٤٨٦: ٤٨٨، وشرح الكتاب لصالح بن محمد ٦٢٨/٢: ٦٣٠ (رسالة)، والممتع ص ٢٢٤، والتسهيل ص ٣٠١، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ١٣٠/٣: ١٣٢، وارتشاف الضرب ٢٥٩:/١، ٢٦٠، وتوضيح المقاصد ١٥٧٢/٦، والمساعد ٩٥/٤، ٩٦، والتصريح ٦٩٦/٢، ٦٩٧.

(٢) المنهاج الجلي ٨٥٥/٢.

(٣) السابق: ٨٥٥/٢، ٨٥٦.

(٤) يعني أن الأخفش لا يعارض في قلب الواو والياء بعد ألف المد همزةً حين تقعان طرفًا أو قبل الطرف.

الأخفش في هذه المسألة يوافق سيبويه في قلب الواو الواقعة بعد ألف الجمع همزة، حين تُسْبَقُ هذه الألف بواوٍ أخرى، ولكنه خالفه فيما إذا اكتنف أَلِفَ الجمع ياءان أو واوٌ وياءٌ، فسيبويه يقلبهما-أيضًا-همزة، وأما الأخفش فلا يقلبهما، فالمسألة فيها إذًا مذهبان.

المذهب الأول: ذهب سيبويه والجمهور إلى أنه إذا اكْتَنَفَ أَلِفَ الجمع ياءان أو واوانِ أو واوٌ وياءٌ، وجب قلب الواو والياء همزةً بعد ألف الجمع، ولم يفرق سيبويه-كما ذكر الإربلي-بين الواوين أو الياءين أو الواو والياء.

تكلم سيبويه طويلًا عن هذه القضية في أكثر من موضع من كتابه، في أولها تكلم عن اكتناف واوين لألف الجمع، فقال[1]: "فإذا قلت: فَوَاعِلُ من عَوِرْتُ وصَيِدْتُ هَمَزْتَ".

ثم تكلم مرة أخرى عن قلب الواو الثانية بعد ألف الجمع همزة، ثم ذكر العلة في ذلك، فقال[2]: "وإنما فعلوا ذلك لالتقاء الواوينِ، وأنه ليس بينهما حاجز حصين، وإنما هو الألف تخفى حتى تصير كأنك قلت: قَوَوِلٌ، وقَرُبَتْ من آخِرِ الحَرْفِ فهُمِزَتْ وشُبِّهَتْ بواوِ سَمَاءٍ".

ثم تكلم عن اكتناف الياءين، فقال[3]: "فإذا جمعت سَيِّدًا وهو فَيْعِلٌ، وفَيْعَلًا نحو عَيَّنٍ هَمَزْتَ، وذلك عَيِّلٌ وعَيَائِلُ وخَيِّرٌ وخَيَائِرُ، لَمَّا اعتلت هاهنا فقلبت بعد حرف مزيد في موضع ألف فاعلٍ همزت حيث وقعت بعد ألفٍ، وصار انقلابها ياءً نظير الهمزة في قائلٍ".

ثم تكلم عن قلب الياء الواقعة بعد ألف الجمع همزة، سواء كان قبل الألف واو أو ياء، فقال[4]: "واعلم أن بنات الياء نحو: بِعْتَ تَبِيعُ في جميع هذا كبنات الواو، يُهْمَزْنَ كما هُمِزَتْ فَوَاعِلُ من صَيِدْتُ، فجعلتها بمنزلة عَوِرْتُ، فوافَقْتَهَا كما وافَقْتَ حَيِيتُ شَوَيْتُ؛ لأن الياء قد تُسْتَثْقَلُ مع الواو، كما تستثقل الواوان، فوافقتْ هذه الواوَ، وصارت يجري عليها ما يَجْرِي على الواو في الهمز

(١) الكتاب ٤/٣٥٧.
(٢) السابق ٤/٣٧٠.
(٣) السابق ٤/٣٦٩.
(٤) السابق ٤/٣٧٠.

وتَرْكِهِ، كما اتفقتا في حال الاعتلال وترك الأصل، فلمَّا كثرت موافقتها لها في الاعتلال والخروج عن الأصل، وكانت الياءان تُسْتَثْقَلَانِ، وتُسْتَثْقَلُ الياء مع الواو، أُجْرِيَتْ مُجْرَاهَا في الهمز؛ لأنهم قد يكرهون من الياء مثل ما يكرهون من الواو، ويُهْمَزُ فَعِيلٌ من قُلْتُ وبِعْتُ، وذلك: قَوَائِلُ وبَيَائِعُ، فهَمَزْتَ الياءَ كما هَمَزْتَ الواوَ في فَعَاوِلَ، فاتفقا في هذا الباب، كما اتفقت الياء والواو فيما ذكرت لك؛ إِذْ كان اجتماع الياءات يُكْرَهُ، والياءُ مع الواو مكروهتانِ".

كما أن المبرد وافق سيبويه في هذه المسألة، فلا فرق عنده بين الواوين أو الياءين أو الواو والياء،، ثم ذكر العلة في وجوب قلب الواو أو الياء الواقعة بعد ألف الجمع همزةً، فقال[1]: "فإنَّ قولهم في هذا إنما هو لالتقاء هذه الحروف المعتلة، وقُرْبِ آخرِها من الطرف، ولأنهم جعلوا هذه الألف بين واوين، أو ياءين، أو ياء وواو، فالتقت ثلاثة أحرف كلها أحرف لَيِّنَةٌ، فكأنها على لفظة واحدة، وقَرُبَتْ من الطرف، وهو موضع لا يثبت فيه واو ولا ياء بعد ألف، وإنما تقلب كل واحدة منهما همزة".

كما ذهب السيرافي والفارسي وابن جني وأكثر النحويين إلى ما ذهب إليه سيبويه والجمهور، واحتجوا بهذه الحجج السالفة الذكر[2].

المذهب الثاني: ذهب الأخفش إلى أنه إذا اكْتَنَفَ أَلِفَ الجمع واوانِ وجب قلب الثانية همزة، دون الياءين والياء والواو.

وقد نسب المرادي وابن عقيل هذا القول إلى الزجاج-أيضًا-[3].

قال المبرد[4]: "وأما ما ذكرنا من باب جمع سَيِّدٍ ومَيِّتٍ فإن أبا الحسن الأخفش كان لا يهمز من هذا الباب إلا ما كانت الألف فيه بين واوين، نحو قولك في أَوَّلٍ...: أَوَائِلُ، وكذلك يقول في فَوْعَلٍ من قُلْتُ وجُلْتُ: قَوَائِلُ وجَوَائِلُ، فيجعل عِلَّتَهُ في همز الواو لقربها من الطرف...، ولا يرى مثل ذلك إذا

(١) المقتضب ١/٢٦٣، ٢٦٤.
(٢) ينظر: المصادر المذكورة في تخريج المسألة.
(٣) ينظر: توضيح المقاصد ٦/١٥٧٢، والمساعد ٤/٩٥.
(٤) المقتضب ١/٢٦٤.

اجتمعت ياءان، أو ياءٌ وواوٌ، ويقول: لأنه لو التقت الياءان أو الياء والواو لم يلزمني الهمز".

وقد ذكر السيرافي موافقة الأخفش لسيبويه في قلب ثانية الواوين المكتنفتين ألف الجمع همزةً، ثم ذكر مخالفته لسيبويه في الياءين، وفي الواو والياء، قال السيرافي[1]: "وقال الأخفش: القياس ألا تهمز في الياءين ولا في الواو والياء، كما أن اجتماع الواوين في أول الكلام يوجب قلبها همزة، واجتماع الياءين والياء والواو لا يوجب ذلك، فأما الياء والواو فقولك: يوم، والياء كقولك: بَيَّنَ، وهو اسم موضع، ولم تقلب واحدة منهما، وذهب الأخفش إلى هذا، واختاره مذهبا".

وحجة الأخفش في ذلك هي التي ذكرها الإربلي، وهي أن اجتماع الواوين مستثقل، أما اجتماع الياءين، أو الياء والواو فليس بمستثقل.

وقد رَدَّ الجمهور ما ذهب إليه الأخفش، واحتجوا في هذا بالقياس والسماع، أما القياس فهو أن الياء مثل الواو في هذا الحكم، كما احتجوا بالسماع عن العرب.

قال المبرد[2]: "والقول البَيِّنُ الواضح قول النحويين، لا قول أبي الحسن الأخفش، ألا ترى أنه يلزمك من همز الياء إذا وقعت طرفًا ما يلزمك من همز الواو إذا وقعت طرفًا بعد الألف، وأن الياء والواو تظهران إذا وقع الإعراب على غيرهما، نحو: سِقَايَةٍ وشَقَاوَةٍ".

وكان الأخفش قد احتجَّ بتصحيح ضَيَاوِنَ، وعدم قلب الواو فيها همزةً؛ لأن ألف الجمع مسبوقة بياء، ولكن عبد القاهر رَدَّ عليه، فقال[3]: "وأما ضَيَاوِنُ فلا حُجَّةَ فيه لأبي الحسن؛ لأنه لَمَّا صَحَّ في الواحد، فقيل: ضَيْوَنٌ، ولم يُقَلْ: ضَيِّنٌ، كما قلت في سَيْوِدٍ: سيِّدٌ جريًا على الأصل، وتنبيهًا عليه كالقَوَدِ، أثبت عليه الجمع -أيضًا-، فقيل: ضَيَاوِنُ".

(١) شرح كتاب سيبويه ٢٦٢/٥.
(٢) المقتضب ٢٦٥/١.
(٣) المقتصد في شرح التكملة ١٤٨١/٣، ١٤٨٢، وينظر-أيضًا-: المنصف ٤٦/٢، ٤٧، ولم يذكر ابن جني أنه حجة للأخفش، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ١٣١/٢.

كما أن عبد القاهر يرى أنه لا فرق في قلب الواو أو الياء همزة إذا وقعت بعد ألف الجمع المسبوقة بواو أو ياء، وذكر أن ذلك راجع لأمرين، "أحدهما: أن الواو والياء أختان للألف، كما أن الواوين كذلك، والثاني: أن الياء تشارك الواو في كثير من الأحوال، فيشتركان في نحو: صُدُودٍ وعَمِيدٍ، وتقلب كل واحدة منهما إلى صاحبتها، فكذلك هنا جرى الياء مجرى الواو"[(١)].

أما السماع فحكاية المازني عن العرب، التي أوردها الإربلي، وذكر أنها تعضد قول سيبويه، وهي التي أوردها ابن جني في قوله[(٢)]: "ويدل على صحة مذهب الخليل، وأن الهمز هو القياس: ما ذكره أبو عثمان في هذا الفصل عن الأصمعي، من أنهم يقولون في جمع عَيِّلٍ: عَيَائِلُ بالهمز، ولم يجتمع فيه واوان".

بل إن ابن جني أَوْرَدَ حكايةً أخرى تعضد ما ذهب إليه سيبويه، فقال[(٣)]: "وقد حكى أبو زيد عنهم: سَيِّقَة وسَيَائِق، وسَيِّدَة وسَيَائِد بالهمز -أيضًا-".

الاختيار والترجيح:

الذي أراه راجحًا مما سبق هو قول سيبويه والجمهور، وهو ما اختاره الإربلي، وذلك لاستنادهم إلى القياس والسماع فيما ذهبوا إليه، أما الأخفش فليس معه من القياس أو السماع ما يؤيده في دعواه.

(١) المقتصد في شرح التكملة ١٤٨١/٣.

(٢) المنصف ٤٤/٢، وينظر: اللباب للعكبري ٤٠٦/٢، وغيرهما من المصادر السابقة في تخريج المسألة.

(٣) المنصف ٤٥/٢.

الخاتمة

وبعد هذه الجولة الطويلة مع كتاب المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي لرضي الدين الإربلي، يمكن تلخيص أهم النتائج التي توصل إليها الباحث فيما يأتي:

١- أنني وقفت على ست وعشرين مسألة اعترض فيها الإربلي على أبي الحسن الأخفش، منها إحدى وعشرون مسألة في النحو، وخمس مسائل في الصرف.

٢- أن معظم المسائل كان اعتراض الإربلي فيها على الأخفش صريحا، بينما كان اعتراضه عليه في قليل منها ضمنيا.

٣- أن الإربلي في هذه المسائل جميعا كان يختار رأي الجمهور، وهو بهذا وغيره بصري المذهب.

٤- أن البحث كشف عن أن بعض المسائل تعددت فيها الآراء التي نسبت للأخفش.

٥- أن بعض المسائل حُكِيَ فيها عن الأخفش رأي مخالف للجمهور، ثم ذكر بعض النحويين رجوعه عنه إلى مذهب الجمهور.

المصادر والمراجع

أولا: الرسائل الجامعية:

- اسم الجمع دراسة لغوية-رسالة ماجستير إعداد/ نوح بن يحيى بن صالح الشهري-جامعة أم القرى-برقم (١٦٩٢)-١٤٢٢هـ.
- جهود الفراء الصرفية-رسالة ماجستير إعداد الطالب/ محمد بن علي خيرات دغريري-جامعة أم القرى-كلية اللغة العربية-١٤١٢هـ/ ١٩٩١.
- شرح إيضاح أبي علي الفارسي لأبي البقاء العكبري ت٦١٦هـ دراسةً وتحقيقًا-رسالة دكتوراه إعداد/ عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي-جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برقم (٧٣٧٩٥)-١٤٠٦هـ.
- شرح الجزولية للأبذي ت ٦٨٠هـ-السفر الثاني من باب حروف الخفض حتى نهاية باب "حبذا"دراسة وتحقيق-رسالة ماجستير إعداد الطالب/ سعد مشبب الأسمري-جامعة أم القرى برقم (٥١٩١)-١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.
- شرح كتاب سيبويه (الربع الأخير) لصالح بن محمد: تحقيق ودراسة-رسالة دكتوراه إعداد/ خالد بن محمد التويجري-جامعة أم القرى برقم (٥٠٥٤)-١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- شرح كتاب الجمل للزجاجي-تأليف/ طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩هـ) دراسة وتحقيق-رسالة دكتوراه إعداد/ حسين علي السعدي-كلية الآداب جامعة بغداد-٢٠٠٣م.
- شرح كتاب سيبويه لعلي بن عيسى الرماني ت ٣٨٤هـ الجزء الأول-رسالة دكتوراه إعداد الطالب/ محمد إبراهيم يوسف شيبة-جامعة أم القرى-١٤١٤/١٤١٥هـ (برقم ٢٣٢٤).
- شرح كتاب سيبويه لعلي بن عيسى الرماني ت ٣٨٤هـ من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال في القسم-رسالة دكتوراه إعداد المحاضر/ سيف بن عبد الرحمن العريفي-جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية-١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي لرضي الدين إبراهيم بن أحمد بن جعفر (من أول الكتاب إلى نهاية باب الفصل) دراسةً وتحقيقا-رسالة دكتوراه-إعداد/ عبد الرحمن بن عبد

الله الخضيري-جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية-العام الجامعي ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م، مكتبة جامعة الإمام برقم (٧٣٩٠٩).

- المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي تأليف الشيخ الإمام العالم المحقق رضي الدين إبراهيم بن أحمد ابن جعفر-القسم الثاني (من باب حروف النداء إلى نهاية الكتاب) دراسةً وتحقيقا-رسالة دكتوراه-إعداد/ عبد الله بن محمد المنصور-العام الجامعي ١٤١٩/ ١٤٢٠هـ-وفي حوزتي نسخة منها.

ثانيًا: المطبوعات:

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف الزَّبِيدي ت ٨٠٢هـ-تحقيق د/ طارق الجنابي-عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية-ط ١-١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- ابن الطراوة النحوي تحقيق ودراسة للدكتور عياد عيد الثبيتي-مطبوعات نادي الطائف الأدبي-ط ١-١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر-تأليف العلامة/ أحمد بن محمد البنا-تحقيق د/ شعبان محمد إسماعيل-عالم الكتب ببيروت، ومكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة-ط ١-١٤٠٧ هـ/ ١٩٨٧م.
- أثر الأخفش في الكوفيين وتأثره بهم-للدكتور/ محمد بن عمار درين-عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية-ط ١-١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
- ارتشاف الضرب من كلام العرب لأبي حيان الأندلسي-تحقيق د/ رجب عثمان محمد-مكتبة الخانجي بالقاهرة-ط ١-١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- الأزهية في علم الحروف للهروي-تحقيق/ عبد المعين الملوحي-مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق-١٤٠١هـ ١٩٨١م.
- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري-تحقيق/ محمد بهجة البيطار-مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق-١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م.
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي لابن السيد البطليوسي-تحقيق د/ حمزة عبد الله النشرتي-دار المريخ الرياض-ط ١-١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- الأصول في النحو لابن السراج-تحقيق د/عبد الحسين الفتلي-مؤسسة الرسالة-بيروت-ط٢-١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

- إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري ت ٦١٦هـ-دراسة وتحقيق الدكتور/محمد السيد عزوز-عالم الكتب-بيروت-ط ١-١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس-تحقيق د/ زهير غازي زاهد-عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية-بيروت-ط ٣-١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.
- الإغفال، وهو المسائل المصلَحة من كتاب معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج-لأبي علي الفارسي-تحقيق د/ عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم-المجمع الثقافي-أبو ظبي-١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٣م.
- الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح لابن الطراوة النحوي ت٥٢٨هـ-تحقيق د/ حاتم الضامن-عالم الكتب بيروت-ط ٢-١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
- أمالي ابن الحاجب-تحقيق الدكتور/ فخر سليمان قدارة-دار الجيل-بيروت-دار عمار-عَمَّان-ط ١-١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
- أمالي السهيلي-تحقيق الدكتور/ محمد إبراهيم البنا-القاهرة-١٩٦٩م.
- أمالي ابن الشجري هبة الله بن علي بن محمد الحسني العلوي-تحقيق د/ محمود محمد الطناحي-مكتبة الخانجي بالقاهرة-ط ١-١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي-تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم-دار الفكر العربي القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية بيروت-ط ١-١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- الانتصار لسيبويه على المبرد لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي-دراسة وتحقيق د/ زهير عبد المحسن سلطان-مؤسسة الرسالة-بيروت-ط ١-١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري-تحقيق د/ جودة مبروك-مكتبة الخانجي بالقاهرة-ط ١-٢٠٠٢م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك-لابن هشام الأنصاري-تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد-المكتبة العصرية-بيروت.
- الإيضاح لأبي علي الفارسي-تحقيق د/ كاظم بحر المرجان-عالم الكتب-بيروت-ط ٢-١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

- إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي-تحقيق د/ محمد بن حمود الدعجاني-دار الغرب الإسلامي-بيروت-ط ١-١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب-تحقيق د/ موسى بناي العليلي-وزارة الأوقاف العراقية.
- البحر المحيط لأبي حيان-تحقيق/ عادل عبد الموجود وآخرين-دار الكتب العلمية-بيروت-ط ١-١٤١٣هـ ١٩٩٣م.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع-تحقيق د/ عياد بن عيد الثبيتي-دار الغرب الإسلامي-بيروت-١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي-تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم-دار الفكر-بيروت-ط ٢-١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري ت٦١٦هـ-تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين-دار الغرب الإسلامي بيروت-ط ١-١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب-تحقيق الدكتور/ زهير عبد المحسن سلطان-مؤسسة الرسالة-بيروت-ط ٢-١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري-تحقيق د/ عباس مصطفى الصالحي-دار الكتاب العربي-بيروت-ط ١-١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي-تحقيق د/ حسن هنداوي-دار القلم بدمشق، وكنوز إشبيليا بالرياض.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك-تحقيق/ محمد كامل بركات-دار الكتاب العربي القاهرة-١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.
- التعازي والمراثي لأبي العباس المبرد-وضع حواشيه/ خليل المنصور-دار الكتب العلمية-بيروت-ط ١-١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي-تحقيق د/ عوض بن حمد القوزي-ط ١-١٤١٠هـ ١٩٩٠م.

- التكملة لأبي علي الفارسي-تحقيق د/ كاظم بحر المرجان-عالم الكتب بيروت-ط ٢-١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي-تحقيق د/ عبد الرحمن علي سليمان-دار الفكر العربي بالقاهرة-ط ١-١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني-عني بتصحيحه/ أوتو برتزل-مكتبة المثنى-بغداد.
- الجمل في النحو للزجاجي-تحقيق د/ علي توفيق الحمد-مؤسسة الرسالة-بيروت-ط ٥-١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي-تحقيق د/ فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل-منشورات دار الآفاق الجديدة-بيروت-ط ٢-١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد لأبي علي الفارسي-تحقيق/ بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي-دار المأمون للتراث-دمشق-ط ١-١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
- الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسي-تحقيق د/ مصطفى إمام-مكتبة المتنبي القاهرة-ط ١-١٩٧٩م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي-تحقيق/ عبد السلام محمد هارون-مكتبة الخانجي بالقاهرة ط ١-١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- الخصائص لابن جني-تحقيق/ محمد علي النجار-دار الكتب المصرية.
- ديوان أبي الأسود الدؤليِّ صنعة أبي سعيد السكري-تحقيق الشيخ/ محمد حسن آل ياسين-دار ومكتبة الهلال-بيروت-ط ٢-١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- ديوان الإمام عليٍّ-جمعه وشرحه/نعيم زرزور-دار الكتب العلمية-بيروت.
- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب-تحقيق د/ نعمان محمد أمين طه-دار المعارف بمصر-[١٩٧١م].
- ديوان ذي الرمة-تحقيق د/ عبد القدوس أبو صالح-مؤسسة الرسالة-بيروت-ط ٣-١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

- ديوان شعر المُثَقَّبِ العَبْدِيِّ-تحقيق/ حسن كامل الصيرفي-معهد المخطوطات العربية-ط ١-١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.
- ديوان العجاج-تحقيق د/ عبد الحفيظ السطلي-مكتبة أطلس-دمشق-[١٩٧١م].
- ديوان عمر بن أبي ربيعة-دار القلم-بيروت.
- ديوان قيس بن الخطيم-تحقيق د/ ناصر الدين الأسد-دار صادر-بيروت.
- ديوان مجنون ليلى-جمع وشرح وتحقيق/ عبد الستار أحمد فراج-مكتبة مصر-[١٩٧٩م].
- ديوان المفضليات مع شرح وافر لأبي محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري-كارلوس يعقوب لايل-مطبعة الآباء اليسوعيين-بيروت-١٩٢٠م.
- ديوان النابغة الجعدي-جمعه وحققه وشرحه د/ واضح الصمد-دار صادر-بيروت-ط ١-١٩٩٨م.
- ديوان النابغة الذبياني-تحقيق/محمد أبو الفضل إبراهيم-دار المعارف بمصر-ط ٢-[١٩٨٥م].
- ذيل تاريخ بغداد الكتاب : ذيل تاريخ بغداد لابن النجار البغدادي ت٦٤٣هـ-دراسة وتحقيق/ مصطفى عبد القادر يحيى-دار الكتب العلمية-بيروت لبنان-ط ١-١٤١٧/ ١٩٩٧م.
- رسائل في اللغة لأبي محمد عبد الله بن السيد البطليوسي-تحقيق د/ وليد السراقبي-مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية-الرياض-ط ١-١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني-لأحمد بن عبد النور المالقي-تحقيق/ أحمد محمد الخراط-مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق-ط ١-١٩٧٥م.
- السبعة في القراءات لابن مجاهد-تحقيق د/ شوقي ضيف-دار المعارف بالقاهرة-ط ٣.
- سر صناعة الإعراب لابن جني-تحقيق د/ حسن هنداوي-دار القلم-دمشق-ط ٢-١٤١٣هـ ١٩٩٣م.
- شرح أبيات سيبويه ليوسف بن أبي سعيد السيرافي-تحقيق د/محمد علي الريح هاشم-مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة-ودار الفكر ببيروت-١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.
- شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي-تحقيق/ عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق-دار المأمون للتراث-دمشق-ط ١.

- شرح أشعار الهذليين-صنعة/ أبي سعيد السكري-تحقيق/ عبد الستار أحمد فراج-مكتبة دار العروبة-القاهرة.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك-تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد-دار الكتاب العربي بيروت-ط ١-١٣٧٥هـ ١٩٥٥م.
- شرح ألفية ابن معط لعبد العزيز بن جمعة الموصلي-تحقيق الدكتور/ علي موسى الشوملي-مكتبة الخريجي-الرياض-ط ١-١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- شرح التسهيل لابن مالك-تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن السيد، والدكتور/ محمد بدوي المختون-دار هجر-القاهرة-ط ١-١٤١٠ هـ /١٩٩٠ م.
- شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ت ٧٧٨هـ-دراسة وتحقيق د/ علي محمد فاخر وآخرين-دار السلام القاهرة-ط ١-١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح-للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري-تحقيق/ محمد باسل عيون السود-دار الكتب العلمية بيروت-ط ١-١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- شرح جمل الزجاجي لأبي الحسن بن خروف الإشبيلي-تحقيق/ سلوى محمد عرب-معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي-مكة المكرمة-١٤١٩هـ.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور-تحقيق/ صاحب أبو جناح-وزارة الأوقاف بالعراق-١٩٨٢م.
- شرح ديوان الفرزدق-ضبط معانيه وشروحه/ إيليا الحاوي-دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة-بيروت-ط ١-١٩٨٣م.
- شرح ديوان كعب بن زهير صنعة أبي سعيد السكري-دار الكتب المصرية-ط ٣ - ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢.
- شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري-حققه د/ إحسان عباس-وزارة الإرشاد بالكويت-١٩٦٢م.

- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب-تحقيق الدكتور/حسن الحفظي، والدكتور/ يحيى بشير مصري-جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية-الرياض-ط ١-١٤١٤، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٣م، ١٩٩٦م.
- شرح الشافية للجاربردي ت ٧٤٦هـ ضمن (مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط)-تحقيق/ محمد عبد السلام شاهين-دار الكتب العلمية بيروت-ط ١-١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م.
- شرح شافية ابن الحاجب للرضي-تحقيق/ محمد نور الحسن وزميليه-دار الكتب العلمية-بيروت-١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- شرح شواهد الإيضاح للفارسي-تأليف عبد الله بن بري-تحقيق الدكتور عيد مصطفى درويش-الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية-١٤٠٥هـ١٩٨٥م.
- شرح شواهد شرح الشافية للبغدادي-تحقيق/ محمد نور الحسن وزميليه-دار الكتب العلمية-بيروت-١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- شرح شواهد مغني اللبيب للإمام جلال الدين السيوطي-منشورات دار مكتبة الحياة-بيروت.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك-تحقيق/ رشيد عبد الرحمن العبيدي-وزارة الأوقاف العراقية-ط ١-١٩٧٧م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك-تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدي-مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ودار المأمون للتراث-ط ١-١٤٠٢هـ.
- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي-تحقيق/ أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي-دار الكتب العلمية-بيروت-ط ١-١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
- شرح كتاب سيبويه المسمى تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب لابن خروف-دراسة وتحقيق/ خليفة محمد خليفة بديري-منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي-طرابلس-ط ١-١٤٢٥هـ/ ١٩٩٥م.
- شرح المفصل لابن يعيش-عالم الكتب بيروت.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين-تحقيق د/ تركي بن سهو العتيبي-مكتبة الرشد-الرياض-ط ١-١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

- شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش-تحقيق د/ فخر الدين قباوة-المكتبة العربية بحلب-ط ١-١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك-تحقيق/ محمد باسل عيون السود-دار الكتب العلمية-بيروت-ط ١-١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- شعر النمر بن تولب-صنعة د/ نوري حمودي القيسي-مطبعة المعارف-بغداد.
- شواذ القراءات للكرماني-تحقيق الدكتور/ شمران العجلي-مؤسسة البلاغ بيروت.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك-تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي-دار الكتب العلمية-بيروت.
- الصبح المنير في شعر أبي بصير ميمون بن قيس بن جندل الأعشى والأعشين الآخرين-مطبعة آدلف هلزهوسن-بيانه-١٩٢٧م.
- الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية لإسماعيل بن حماد الجوهري-تحقيق/أحمد عبد الغفور عطار-دار العلم للملايين-بيروت-ط ٤-١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- ضرائر الشعر لابن عصفور-تحقيق/ السيد إبراهيم محمد-دار الأندلس-القاهرة-ط ١-١٩٨٠م.
- الفصول المفيدة في الواو المزيدة لصلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي-تحقيق/ حسن موسى الشاعر-دار البشير-عَمَّان-ط ١-١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها لابن جبارة الهذلي-تحقيق/ جمال السيد الشايب-مؤسسة سما للنشر والتوزيع بالقاهرة-ط ١-١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- الكامل في اللغة والأدب للمبرد-تحقيق الدكتور/ محمد الدالي-مؤسسة الرسالة-بيروت-ط ٢.
- كتاب سيبويه-تحقيق/ عبد السلام محمد هارون-مكتبة الخانجي بالقاهرة-ط ٣-١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبي علي الفارسي-تحقيق د/ محمود محمد الطناحي-مكتبة الخانجي بالقاهرة-ط ١-١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون-للعالم الفاضل/ مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ)-دار إحياء التراث العربي-بيروت.

- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري-تحقيق د/ عبد الإله نبهان-دار الفكر-دمشق-ط١-١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- اللمع في العربية لابن جني-تحقيق الدكتور/ سميح أبو مغلي-دار مجدلاوي عَمَّان-١٩٨٨م.
- ما ينصرف وما لا ينصرف لأبي إسحاق الزجاج-تحقيق د/ هدى محمود قراعة-ط ٣-١٣٩١هـ/ ١٩٧١م-المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة.
- المؤتلف والمختلف للإمام محمد بن عمران المرزباني-صححه وعلق عليه الأستاذ/ ف. كرنكو-دار الجيل-بيروت-ط ١-١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
- مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي-تحقيق د/ محمد فؤاد سزكين-مكتبة الخانجي بالقاهرة-١٩٨٨م.
- مجالس ثعلب-شرح وتحقيق الأستاذ/ عبد السلام هارون-دار المعارف بمصر-ط ٢-١٩٦٠م.
- مجموع أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج-اعتنى بتصحيحه وترتيبه/ وليم بن الورد البروسي-دار الآفاق الجديدة-بيروت-ط ٢-١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح عثمان بن جني-تحقيق/ علي النجدي ناصف وزميليه-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة-١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه-مكتبة المتنبي بالقاهرة.
- المخصص لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده-منشورات دار الآفاق الجديدة-بيروت.
- المذكر والمؤنث للمبرد-تحقيق د/ رمضان عبد التواب، وصلاح الدين الهادي-دار الكتب المصرية-١٩٧٠م.
- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي-تحقيق د/ محمد الشاطر أحمد-مطبعة المدني بالقاهرة-ط ١-١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي-تحقيق د/ حسن هنداوي-كنوز أشبيليا بالرياض-ط ١-١٤٢٤هـ / ٢٠٠٤م.

- المسائل العضديات لأبي علي الفارسي-تحقيق د/ علي جابر المنصوري-عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية-بيروت-ط ١-١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبي علي النحوي-تحقيق/ صلاح الدين السنكاوي-وزارة الأوقاف والشئون الدينية بالعراق-بغداد-[١٩٨٣م].
- المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي-تحقيق د/ شريف عبد الكريم النجار-دار عمار-عَمَّان-ط ١-١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل-تحقيق وتعليق د/محمد كامل بركات-جامعة الملك عبد العزيز-١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- معاني الحروف لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني ت ٣٨٤هـ-تحقيق الدكتور/ عبد الفتاح شلبي-دار الشروق جدة-ط ٢-١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- معاني القرآن لأبي الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي الأخفش الأوسط-تحقيق د/ هدى محمود قراعة-مكتبة الخانجي بالقاهرة-ط ١-١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
- معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء-تحقيق الأستاذين/ أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار-دار السرور بالقاهرة.
- معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج-تحقيق د/عبد الجليل عبده شلبي-دار الحديث-القاهرة-ط ١-١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- معجم الأدباء لياقوت بن عبد الله الحموي ت ٦٢٦هـ-تحقيق/ إحسان عباس-دار الغرب الإسلامي، بيروت-ط ١، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- معجم البلدان-لياقوت بن عبد الله الحموي-دار إحياء التراث العربي-بيروت-١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري-تحقيق د/ مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله-دار الفكر-بيروت-ط ١-١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- المفصل في علم العربية للزمخشري-تحقيق د/علي بو ملحم-مكتبة الهلال-بيروت-١٩٩٣م.
- المفضليات-تحقيق/ أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون-دار المعارف-القاهرة-ط ٦-[١٩٧٩م].

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للإمام أبي إسحاق الشاطبي-جامعة أم القرى-١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني-دار صادر-بيروت.
- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني-تحقيق د/ كاظم بحر المرجان-منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالعراق-١٩٨٢م.
- المقتصد في شرح التكملة لعبد القاهر الجرجاني-تحقيق د/ أحمد بن عبد الله الدويش-جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية-ط ١-١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.
- المقتضب للمبرد-تحقيق د/ محمد عضيمة-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية-القاهرة-١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
- المقدمة الجزولية في النحو-تصنيف أبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي-تحقيق د/ شعبان عبد الوهاب محمد-جامعة أم القرى-ط ١-١٤٠٨هـ.
- المقرب لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور-تحقيق/ أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري-ط ١-١٣٩٢هـ/ ١٩٨٢م.
- الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور الإشبيلي-تحقيق د/ فخر الدين قباوة-مكتبة لبنان-ط ١-١٩٩٦م.
- المنصف شرح تصريف المازني لابن جني-تحقيق الأستاذين/ إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين-شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي-القاهرة-ط ١-١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م.
- منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية-تأليف/ عبد الأمير محمد أمين الورد-مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت، ومكتبة دار التربية بغداد-ط ١-١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان الأندلسي-أضواء السلف بالرياض-بدون.
- نتائج الفكر لأبي القاسم السهيلي-تحقيق/ عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض-دار الكتب العلمية-بيروت-ط ١-١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

- النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب للإمام المهدي ت ٨٤٩هـ-دراسة وتحقيق الدكتور/ محمد جمعة حسن نبعة-مؤسسة الإمام زيد الثقافية-صنعاء-ط ١-١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري-صححه أ/ محمد الضباع-دار الفكر-بيروت.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري-تحقيق/ زهير عبد المحسن سلطان-معهد المخطوطات العربية-ط ١-الكويت-١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- هدية العارفين: أسماء المؤلفين لإسماعيل باشا البغدادي-دار إحياء التراث العربي-بيروت.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للإمام جلال الدين السيوطي-تحقيق/ أحمد شمس الدين-دار الكتب العلمية-بيروت-ط ١-١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- الوافي بالوفيات لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي-تحقيق/ أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى-ط ١-١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م-دار إحياء التراث-بيروت.
- وشي الحلل في شرح أبيات الجمل لأبي جعفر اللبلي ت٦٩١هـ-تحقيق د/ أحمد محمد الجندي-دار الضياء بالكويت-ط ١-١٤١٧هـ/ ٢٠١٦م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
- مقدمة.	٨٤٣
- تمهيد: الإربلي حياته وآثاره.	٨٤٥
- الفصل الأول: اعتراضات الإربلي النحوية على الأخفش.	٨٤٨
- إعمال الوصف عمل فعله من غير اعتماد.	٨٤٨
- الخلاف في فتحة الممنوع من الصرف وكسرة المجموع بالألف والتاء	٨٥٢
- تأخير الفاعل المشتمل على ضمير المفعول وتقديمه	٨٥٥
- "ما" المصدرية اسمية أم حرفية؟	٨٦٠
- محل الضمير المضاف إلى الوصف المقترن بـ"أل"	٨٦٥
- توكيد النكرة توكيدًا معنويًّا	٨٧١
- تثنية "أَجْمَعَ" وأخواتِهِ من ألفاظ التوكيد	٨٧٦
- إبدال الظاهر من ضمير الحاضر	٨٧٩
- إلغاء أفعال القلوب متقدمةً	٨٨٤
- الفعل المتعدي إلى مفعولين وتعديته إلى ثلاثةٍ	٨٨٩
- توكيد الفعل بالمصدر المؤول	٨٩٢
- وقوع الفعل الماضي حالًا	٨٩٤
- رافع الاسم الواقع بعد أدوات الشرط والتحضيض	٨٩٩
- زيادة "أصبح" و"أمسى"	٩٠٥
- زيادة "مِنْ" في الكلام الموجب	٩٠٩
- "رُبَّ" بين الاسمية والحرفية	٩١٤

الموضوع	الصفحة
- رفع معمول الصفة المشبهة على الفاعلية	٩٢٠
- "ما" في "ما أَفْعَلَهُ" نكرةٌ أم موصولةٌ؟	٩٢٤
- منع صرف "رُمَّانٍ" عَلَمًا	٩٢٩
- شرط الأخفش في المفعول معه	٩٣٣
- الخلاف في ناصب المفعول معه	٩٣٧
- الفصل الثاني اعتراضات الإربلي الصرفية على الأخفش	٩٤٤
- تصغير اسم الجمع	٩٤٤
- النسب إلى الثلاثي المحذوف اللام	٩٤٨
- النسب إلى الثلاثي المحذوف الفاء المعتل اللام	٩٥٤
- ألف التأنيث الممدودة أصليةٌ أم زائدةٌ؟	٩٥٩
- قلب الياء أو الواو الواقعتين بعد ألف الجمع همزةً	٩٦٥
- الخاتمة	٩٧٠
- المصادر والمراجع	٩٧١